المسائل الخلافية

في

باب التصغير

دراسة صرفية تحليلية نقدية

تأليف الدكتور

حسن شيخون أحمد شيخون

مدرس بقسم اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمْـدُ للهِ الَّـذِى وزَّعَ الأرزاقَ وقَدَّرَ الآجالَ فى القِدَمِ، والذى يُؤْمَلُ أَنْ يَغْفِرَ زَلَّاتِ القَدَمِ، والذى يُرْجَى أَنْ يَمْحُوَ ما كُتِبَ علينا بِالْقَلَمِ .

والصـلاة والسـلام علـى محمَّدٍ سيِّدِ العَرَبِ وَالْعَجَمِ أبى القاسم صَاحِبِ الأَخْـلَاقِ الحمـيدةِ وَالْكَـرَمِ، وعلى آله الذين اجتهدوا فى الْعِبَادَةِ وابتعَدُوا عن السَّأَمِ[1]، وعلى أصحابه الذين أَحَبُّوهُ وَبَادَلُوا مَنْ عَادَاهُ بِالْبُغْضِ والرَّغَمِ[2].

وبعد ..

فإنَّ عِلْمَ الصَّرْفِ لا يصل إلى معرفته إلَّا صَاحِبُ الذهن السليم وذو الفِكْرِ المسـتقيم؛ لأنَّ نصوصَـهُ مفـتقرةٌ إلـى تذليل، وقواعِدُهُ فى حَاجَةٍ إلى تيسير، وأَحْكَامُـهُ تحـتاجُ إلـى شـرح وتحليل، ولا نقول : إنَّ عِلْمَ الصَّرْفِ قد اكتملتْ قواعِـدُهُ ولـيس فى حاجة إلى شَرْحٍ أو زيادة، فإنَّ هذا القول من أضرِّ الأقوال وأفسـدها، قال العَلَّامةُ أبو عثمانَ عَمْرو بْنُ بَحْرٍ الجاحِظُ ــ رحمه الله ــ : " ما على النَّاسِ شَيْءٌ أَضَرُّ مِنْ قولهم : ما تَرَكَ الأولُ للآخر شيئاً"، وقال أبو عثمان المـازنىُّ ــ رحمـه الله ــ : " وإذا قـال العالِمُ قولاً متقدماً فللمتعلمِ الاقتداءُ به والانتصارُ له، والاحتجاجُ لِخِلَافِهِ إنْ وجد إلى ذلك سبيلاً" .

ولمَّـا كانَـتْ حالُ المسائل الخلافية تَتَأَرْجَحُ موازِينُهَا بين العلماء حسب الـتقادير المخـتلفة تبعاً لاختلافِ النظر ــ كانت دراستُها تحتاج إلى باحث عادلٍ غَيْرِ متعصِّبٍ فى حكمه ولا مُتَعَصِّبٍ فى قضائه .

ورَغْبَةً منى فى أنْ يكونَ لى شرف المشاركةِ فى هذه الدراسة جعلتُ موضـوع هـذا البحث : "المسائل الخلافية فى باب التصغير دراسةً صَرْفِيَّةً تحليلية نقدية" .

---

(١) السَّأَمُ : الملل

(٢) الـرَّغَمُ ــ بفـتح الغيـن وسـكونها ــ الكُرْهُ ، وهذه السجعات أَلَّفتُها تعبيراً عمَّا يجول بخاطرى .

والذى دفعنى إلى أختيار هذا الموضوع عِدَّةُ أسبابٍ، وأهمها ما يلى:

أوَّلاً : أنَّ بـــاب التصـــغير من أبواب الصَّرْفِ المهمَّةِ التى لا يستغنى عنها دارسُ عِلْمِ العربية ، وأنَّ البحث فى عِلْمِ الصَّرْفِ قليلٌ .

ثانياً : أنَّ مصطلح التصغير قد يَرِدُ أحياناً فى بعض المصادر القديمة باسْمِ التحقير، وهذا الأمرُ يحتاجُ إلى شَرْحٍ وبيان .

ثالـــثاً : أنَّنِى لَمْ أجِدْ أحداً مِمَّنِ اطَّلَعْتُ على مصنَّفاتهم قد حدَّدَ الزمن الذى ظهر فيه مصطلحُ التصغير .

رابعاً : أنَّنِى لم أجِدْ أحداً مِمَّنِ اطَّلَعْتُ على كتبهم قد كَتَبَ بحثاً فى هذا الموضوع وجمع مسائلَهُ وشَرَحَها وعقَّبَ عليها .

خامســاً : أنَّ المســائل الخلافيةَ فى باب التصغير تحتاجُ إلى تفسير وتحليل وتعقيب

سادساً : أنَّ دِراسةَ المسائل الخلافية تَفْرِضُ على الباحث أنْ يتسلَّحَ بسلاح العلم كى يستطيعَ أنْ يَنْتَصِرَ للمذهب القوىِّ وَيَرُدَّ المذهبَ الضعيفَ.

ســابعاً : أنَّ خِـلافَ البصريين والكوفيين فى مَجِئ التصغير للتَّعْظِيمِ يَفْتَقِرُ إلى قاضٍ عَدْلٍ يُنَاقِشُهُ وَيُحَلِّلُهُ وَيُبْدِى الحُكْمَ فيه .

ثامــناً : أنَّ اخْـتِلافَ بعض الصرفيين فى تصغير ما كان على هيئة المُصَغَّرِ يحتاجُ إلى بحث وتنقيب، ويفتقر إلى شَرْحٍ وتعقيبٍ .

لكل هذه الأسباب وغيرها آثرتُ أنْ أكتُبَ فى هذا الموضوع .

وقــد رجعــتُ فى دراسة هذا الموضوع إلى كتب الصَّرْفِ ومُصَنَّفَاتِ النحو وكتب إعراب القرآن والتفسير والقراءات وكتب التراجم وغيرها.

خطة البحث :

وقد جاء هذا البحثُ فى مقدمة وتمهيد وأربعةِ مَبَاحِثَ وخاتمة،

أمَّا المقدمةُ فقد تناولتُ فيها أهميةَ البحثِ والأسبابَ التى دَفَعَتْنِى إلى اختياره وأنواعَ المراجع والمصادر التى اعتمدتُ عليها فى مادته العلمية.

وأمَّـا التمهـيدُ ـ وعُـنْوَانُهُ مُصْطَلَحُ التَّصْغِيرِ وَزَمَنُ ظهوره ـ فقد تناولـتُ فـيه مُصْطَلَحَ التصغير وَوُرُودَهُ أحياناً باسْمِ التحقير، والتعقيبَ على ذلك، وزَمَنَ ظهورِ مُصْطَلَح التصغير .

وَأمَّـا المبحـثُ الأول ـ وعُنْوانُهُ خِلَافُ العلماء فى مَجئ التصغير للتَّعْظِـيم ـ فقـد شَمِلَ مذهب البصريين وَمَذْهَبَ الكوفيين فى مجئ التصغير للتعظيم، وَدَلِيلَ كُلٍّ منهم، والانْتِصَارَ لِمَنْ وَافَقَ مَذْهَبُهُ كَلَامَ العربِ، وَالرَّدَّ على مَنْ خَالَفَ مَذْهَبُهُ كَلامَ العربِ .

وأمَّا المبحثُ الثانى ـ وعُنْوانُهُ مَسَائِلُ الخلافِ بين سيبويه والمُبَرِّدِ ـ فقـد ضَـمَّ ثلاثَ مَسَائِلَ خِلافِيَّةٍ خَالَفَ فيها المُبَرِّدُ سيبويهِ، وهى تصغيرُ إبراهيمَ وإسماعيلَ، وتصغيرُ (عِثْوَلٍّ)، وتصغيرُ (مُقْعَنْسِسٍ) .

وَأمَّا المبحثُ الثالثُ ـ وعُنْوانُهُ مَسَائِلُ الخلاف بين سيبويه وجماعةٍ مـن الصـرفيين ـ فقد حَوَى بين طَيَّاتِهِ أَرْبَعَ مَسَائِلَ خِلافِيَّة، وهى تصغيرُ (هَـارٍ) ، وتصـغيرُ ما ثانيه صَحِيحٌ مُبْدَلٌ مِنْ لِينٍ، وتصغيرُ ما عينُهُ هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ مِن لِّينٍ، وتصغيرُ (اللَّاتِى) .

وأمَّا المبحثُ الرابع ـ وعُنْوانُهُ مَسَائِلُ الخلاف بين علماءٍ شَتَّى ـ فقد جمع فى صَفَحَاتِهِ ثلاثَ مَسَائِلَ خلافية، وهى : تصغيرُ ما كان على هيئة المُصَغَّرِ، وتصغيرُ (ما أَفْعَلَهُ) فى التعجب، وتصغير (مُصْرَانٍ) .

وَأمَّـا الخاتمـةُ فقـد تناولتُ فيها أَهَمَّ النتائج التى خرجتُ بها من دراستى هذا الموضوعَ

وبعد ..

فالمَـرْجُو من الله تعالى أَنْ يُمَتِّعَ أَشْيَاخِى الْفُضَلَاءَ وَأَسَاتِذَتِى الْعُلَمَاءَ بِمَوْفُـورِ الصِّـحَّةِ والعافـيَةِ وأَنْ يُمِدَّ لنا فى آجالهم؛ وأَنْ يُطِيلَ طِيَلَاتِهِمْ[1] لِيُصْلِحُوا ما زَلَّتْ به الأقدامُ، وَيُهَذِّبُوا ما طَغَتْ به الأقلامُ؛ لأنَّ الكمالَ لله وَحْدَهُ

---

(١) الطِّيَلَاتُ : جَمْعُ طِيَلَةٍ، وَالطِّيَلَةُ : العُمر .

وَأَنَّ الإِنْسَانَ مَوْضِعُ النِّسْيَانِ، قال تعالى ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[1]
وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلم .

المؤلف

الدكتور/ حسن شيخون أحمد شيخون

مدرس اللغويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

فرع جامعة الأزهر

(١) من الآية ٧٦ من سورة يوسف .

تمهيد :

مصطلح التصغير وزمن ظهوره

التصغير مصطلح صَرْفِيٌّ عرفه الأوائل من علماء علم العربية واستعملوه فيما بينهم وتداولتْهُ أقلامُهم فجاءتْ كُتُبُهم مُشْتَمِلةً عليه مُحِيطةً به حاويةً إِيَّاهُ، والذى يَدْعَمُ ذلك أنَّ الخليل بنَ أحمد ــ رحمه الله ــ لمَّا تكلَّمَ عن هذا المصطلح قال : " وَضَعْتُ التَّصْغِيرَ على ثلاثة أَبْنِيَةٍ على فَلْسٍ وَدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ"(١).

ويُضَافُ إلى ذلك أنَّ إمام النحويين سيبويهِ عندما تَعَرَّضَ لِبَابِ التصغير ذكر أَكْثَرَ قَوَاعِدِهِ تَحْتَ عُنْوان (هذا بابُ التصغير)، يقول فى مَطْلَعِهِ : "اِعْلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا هو فى الكلام على ثلاثة أمثلةٍ : على فُعَيْلٍ، وَفُعَيْعِلٍ ، وَفُعَيْعِيلٍ(٢) ... و ... " .

ولقد سار على طريقة الخليل وسيبويه فى هذا المفهوم أَكْثَرُ النحويين الذين أَتَوْا بعدهما وتأثَّرُوا بعلمهما، وفى مقدمة هؤلاءِ المبرِّدُ، وابْنُ السَّرَّاجِ، والزَّجَّاجِيُّ، ففى المقتضب عرض المبرد أَكْثَرَ مَسَائِلِ هذا الباب تَحْتَ عُنْوان : "هذا بَابُ التَّصْغِيرِ وَشَرْحُ أبوابِهِ ومذاهبه"(٣)،وفى الأصول يقول ابن السَّرَّاج : " التَّصْغِيرُ شَيءٌ اِجْتُزِئَ بِهِ عَنْ وَصْفِ الاسْمِ بِالصِّغَرِ وَبُنِيَ أَوَّلُهُ عَلَى الضَّمِّ وجُعِلَ ثالِثُهُ يَاءً سَاكِنَةً قبلها فَتْحَةٌ، ولا يجوز أَنْ يُصَغَّرَ اسْمٌ يكونُ علىَ أَقَلَّ مِنْ ثلاثة أَحْرُفٍ"(٤).

وفى كتاب الجمل يذكر أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ بَعْضَ قَوَاعِدِ هذا البابِ تحت عنوان "بابُ التَّصْغِيرِ"(٥).

---

(١) ما بين علامتى التنصيص ثابت بحروفه فى المقتضب للمبرد ٢/٢٣٤ .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٤١٥ .

(٣) المقتضب للمبرد ٢/٢٣٤ .

(٤) الأصول فى النحو لابن السراج ٣/٣٦ .

(٥) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٨٩ .

ومصطلح التَّصْغِيرِ قد يَرِدُ أحياناً فى بعض المصادر القديمة باسْمِ التحقير، وقد تَكَرَّرَ هذا الاسْمُ فى كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد، والأصول فى النحو لابْنِ السَّرَّاج، وغيرها، وأنا أذكر لك نَمَاذِجَ من هذه الكتب تَعضُدُ ما ذكرتُهُ وتَدْعَمُ ما كَتَبْتُهُ ، ففى الكتاب قال سيبويه :" هذا بَابُ تَحْقِيرِ مَا كَانَ علَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ"(١)، وقال فى مَوْضِعٍ آخَرَ : "هذا بَابُ مَا يُحَقَّرُ على تَكْسِيرِكَ إِيَّاهُ"(٢)، وقال فى موضع ثالثٍ : "هذا بَابُ تَحْقِيرِ ما كانَ مِنَ الثَّلاثَةِ فيه زَائِدَتَانِ"(٣).

وفى المقتضب قال المبرد : " هذا بَابُ تَحْقِيرِ بَنَاتِ الْخَمْسَةِ"(٤)، وقال فى موضع آخَرَ : " هذا بَابُ مَا يُحَقَّرُ على مِثَالِ جَمْعِهِ عَلَى الْقِيَاسِ لَا عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ"(٥)، وقال فى موضع ثالثٍ : "هذا بَابُ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ"(٦).

وفى الأصول قال أبو بَكْرِ بْنُ السَّرَّاجِ : " بَابُ التَّحْقِيرِ"(٧)، وقال فى موضع آخَرَ : "ذِكْرُ تَحْقِيرِ مَا كَانَتِ الْأَلِفُ بَدَلاً مِنْ عَيْنِهِ"(٨)، وقال فى موضع ثالثٍ : "تَحْقِيرُ مَا أَوَّلُهُ أَلِفُ الْوَصْلِ وفيه زِيَادَةٌ"(٩).

التعقيب :

وَالْحَقُّ أَنَّ تَسْمِيَةَ هذا البَابِ بِالتَّصْغِيرِ أَنْسَبُ وَأَسْلَمُ وَفِي النُّفُوسِ أَوْقَعُ، وَنَحْنُ إِلَيْهَا أَمْيَلُ؛ لِأَنَّ هذا المعنى هو الغالبُ والسَّائِدُ فى الاسْمِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٤٢٣ .

(٢) المصدر السابق ٣/٤٢٥ .

(٣) المرجع السابق ٣/٤٣٦ .

(٤) المقتضب للمبرد ٢/٢٤٧ .

(٥) المصدر السابق ٢/٢٥٥ .

(٦) المرجع السابق ٢/٢٨٦ .

(٧) الأصول فى النحو لابن السراج ٣/٣٦ .

(٨) المرجع السابق ٣/٣٧ .

(٩) المصدر السابق ٣/٥٢

المُصَغَّرِ ، كما أَنَّهُ يُلاَئِمُ الفوائدَ التى بسببها وضع العربُ هذا الأسلوبَ، ومن هـذه الفوائد التقليلُ، والتقريبُ، والإشفاقُ، والتعطُّفُ، والتعظيمُ، أمَّا التحقيرُ فليس مناسباً ولا ملائماً أن يكون عُنواناً لهذا الباب لعدم انسجامه مع هذه الفوائد ، والأنسبُ والأقربُ والأحسنُ أن يكونَ التحقيرُ من فوائد التصغير، كقوله تعالى ــ فى قراءة عَبْدِ الله بن مسعود[1] رضى الله عنه ــ : ﴿ وَمُرَيْئَتَهُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ ﴾[2] تَحْقِيراً لِأُمِّ جَمِيلٍ وتخسيساً لحالها .

زمن ظهور مصطلح (التصغير) :

الذى تَجَلَّى لى مِمَّا سُجِّلَ فى المصادر النحوية والصرفية التى اطَّلَعْتُ عليها أَنَّ مصطلح التصغير ظهر فى النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى؛ لأنَّ مِنْ أوائل النحويين والصرفيين الذين استعملوا هذا المُصْطَلَحَ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ المُتَوَفَّى سنة خَمْسٍ وسبعين ومائة، وهو الذى وضع أوزان التصغير الثلاثةَ فُعَيْلاً، وَفُعَيْعِلاً ، وَفُعَيْعِيلاً، كما بدا من النَّصِّ الذى نقله الْمُبَرِّدُ فى كتابه المتقضب[3] عن المازنىِّ عن الأَصْمَعِىِّ، وقد ذكرتُ هذا النَّصَّ فى صدر هذا التمهيد، وَيُضَافُ إليه ما حكاه ابنُ يَعِيشَ فى شرح المُفَصَّلِ عن الخليل ، وَعِبَارَتُهُ : "..... وقيل للخليل : لِمَ بَنَيْتَ التَّصْغِيرَ على هذه الأمثلةِ الثلاثةِ ؟ فقال : وجدتُ معاملةَ النَّاسِ على فَلْسٍ ، وَدِرْهَمٍ ،وَدِينَارٍ[4] ..." .

---

(١) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ينتهى نسبه إلى مضر الهذلى ، وهو أحد السابقين إلى الإسلام حيث أسلم قبل عمر بن الخطاب، توفى سنة ثنتين وثلاثين من الهجرة .. ترجمته فى طبقات ابن سعد ١٥٠/٣ وتقريب التهذيب لابن حجر ٤٥٠/١، والإصابة ٣٠١/٤، ٣٠٤ .

(٢) الآية ٤ من سورة المسد، وتنظر قراءة ابن مسعود فى المحتسب لابن جنى ٣٧٥/٢، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ٢٢٤، والكشاف للزمخشرى ٢٤١/٤، والبحر المحيط ٥٢٥/٨، والقراءة فيه منسوبة لابى حيوة .

(٣) ينظر النص فى المقتضب ٢٣٤/٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٥ .

وقد مشى على دَرْبِ الخليل بْنِ أحمد فى تسمية هذا المصطلح بالتصغير الكثيرُ من العلماء كما ذكرتُ قبلاً، وثبتَ هذا المصطلحُ وَسَادَ عُنْوَانُهُ فى كتبِ الصرف وأخذ مكاناً بارزاً فيها، ولا يزالُ يُسْتَعْمَلُ حَتَّى وقتنا الحاضر .

المبحث الأول

خِلَافُ العُلَمَاءِ فِي مَجِيءِ التَّصْغِيرِ لِلتَّعْظِيمِ

للتصغير في كلام العرب شِعْرِهِ وَنَثْرِهِ فَوَائِدُ كثيرةٌ ذكرها العلماءُ مُجَرَّدةً من الخلاف إلاَّ مَجِيءَ التَّصْغِيرِ للتعظيم فَإِنَّ هذه الفَائِدَةَ اخْتَلَفَ فيها العلماءُ البصريون والكوفيون ، فالبصريون ذهبوا إلى أنَّ التصغيرَ لا يَجِيءُ للتعظيم؛ وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ التَّصْغِيرَ والتَّعْظِيمَ أمران مُتَنَاقِضَانِ ، والكوفيون ذهبوا إلى أَنَّ التصغير يَجِيءُ للتعظيم(١)، وَجَعَلُوا من ذلك قَوْلَ الشَّاعِرِ :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ(٢)

---

(١) ينظر خلاف البصريين والكوفيين فى مجئ التصغير للتعظيم فى شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٨٩/٢، وارتشاف الضرب لأبى حيان ١٦٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٨٩/٥، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٥٧/٤، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٨٦، وتحقيقات الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ١٤٠/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله : لبيد بن ربيعة العامرى رضى الله عنه ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٢٥٧ .

اللغة : (أناس) : هو أصل كلمة (الناس) وحذفت منها الهمزة للتخفيف، وهذا عند من يرى أن كلمة (الناس) مأخوذه من (الأنس)، (دُوَيْهِيَةٌ) : تصغير (داهية)، وأصل الداهية المصيبة من مصائب الزمان، والمراد بها ههنا الموت (الأنامل) : الأظفار؛ لأن الأظفار تصفر بالموت .

ومن مواضع ورود البيت : أمالى ابن الشجرى ٣٦/١، و٢٥٧/٢، والإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١٣٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/٢،وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٩١/١،ومغنى اللبيب ٤٨/١، و١٣٦ وشرح الشواهد للعينى ٥٣٥/٤، وخزانة الأدب ٥١٦/٢ .

والشاهد فيه قوله :"دويهية" حيث إن الشاعر صغرها وأراد من تصغيرها التعظيم .

وَقَوْلَ الْآخَرِ :

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ

لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا[1]

ومن العلماء الذين سلكوا ذاك المَسْلَكَ وذهبوا إلى ذلك المَذْهَبِ ابْنُ السِّكِّيتِ[2]، وأبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ[3]، وأبو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[4]، أمَّا ابْنُ السِّكِّيتِ

---

(١) البيت من الطويل، وقائله : أوس بن حجر فى وصف قوس ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٨٧ .

اللغة : (فويق) : تصغير فوق، و(جبيل) : تصغير جبل، و(شاهق) : مرتفع، و(تكل) : تتعب وتعى، و(تعمل) : تجتهد فى العمل ، وفى هذا البيت يصف الشاعر امتناع مَنْبِتِ القوس وتجشمه الأهوال إليها، والقواسون يطلبون العيدان العتاق من منابتها حيث كانت فى السهول، وكانوا يستدلون عليها من الرُّعَاةِ، وقناص الوعول يجعلون فيها الجعائل، وربما أبصروا الشجرة منها بحيث لا يستطيعها رَاقٍ فيتدلون عليها بالحبائل فى المهاوى والمهالك .

ومواضع ورود البيت : أمالى ابن الشجرى ٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٥، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٨٩/٢، والمقرب ٨٠/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٩٢/١، ومغنى اللبيب ١٣٥/١، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٨٥، والشاهد فيه قوله : "جُبَيْلٍ شَاهِقِ" حيث صغر الشاعر كلمة (جبل) على (جُبَيْلٍ) وأراد من تصغيره التعظيم .

(٢) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت أخذ عن البصريين والكوفيين مات سنة أربع وأربعين ومائتين .. تنظر ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير ٩٠٦/٥، وبغية الوعاة للسيوطى ٣٤٩/٢ .

(٣) هو أحمد بن داود الدينورى أبو حنيفة أخذ عن البصريين والكوفيين وأكثر أخذه عن ابن السكيت توفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين .. تنظر ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير ٩٤/٦، وخزانة الأدب ٢٥/١ ــ ٢٦، والأعلام ١١٩/١

(٤) هو الحسن بن أحمد بن الغفار الفارسى أبو على، له مصنفات كثيرة منها التذكرة فى علوم العربية، والحجة ، وتعاليق سيبويه ، والمسائل العسكرية، والبصريات والبغداديات .. توفى سنة سبع وسبعين وثلثمائة .. ترجمته فى إنباه الرواة ٣٠٨/١، وشذرات الذهب ٨٨/٣ .

فَقَدْ قَالَ فِى شَرْحِهِ البيتَ الثَّانِى : " هو صَغِيرُ الْعُرْضِ ذَاهِبٌ فى السَّمَاءِ، " وَفُوَيْقَ جُبَيْلٍ"، أراد أَنْ يُكَبِّرَهُ بِتَصْغِيرِهِ، كَمَا قال :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ
دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ[1]

وَأَمَّا أبو حنيفةَ الدِّينَورِىُّ فقد قال فى كتاب النبات بعد أَنْ ذكر البيتَ المعهود : "وَإِنَّما صغرَ الجبلَ على وَجْهِ التعظيم، كما قالوا للداهية : دُوَيْهِيَةٌ، ولم يُرِدِ التحقيرَ ، وكيف وقد قال : " شَاهِقِ الرَّأْسِ"[2]..؟

وأَمَّا أبو عَلِىٍّ الفارِسِىُّ فقد قال فى كتاب الشعر ــ بعد أَنْ ذكر قول الشَّاعر : دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ ــ : " فاصفرار الأنامل يكون من أكبر الدواهى ؛ لأنَّه يحدث عند الموت ، وهذا يدل على أنَّ التحقير قد يُعْنَى به تَعْظِيمُ الْأَمْرِ[3]..." .

ولقد نازع الكوفيين كثيرٌ من العلماء وَأَوَّلُوا البيتين السابقين على وَجْهٍ غَيْرِ التعظيم كَكَوْنِ التصغير للتحقير أو التقليل أو نحو ذلك قاصدين بهذه التأويلات مُنَاصَرَةَ مَذْهَبِ البصريين، وهذا تعصب ليس من ورائه طائلٌ ولا فَائِدَةٌ، ومن هؤلاء العلماء ابنُ يعيش وأبو الحسن بنُ عصفور، ففى شرح المفصَّلِ قال ابنُ يعيش ــ بعد أنْ ذكر البيتين السابقين ــ : "... وهذا ليس من أصول البصريين وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقير، فأمَّا قولهم : " دُوَيْهِيَةٌ" فالمراد أَنَّ أَصْغَرَ الأشياء قد يُفْسِدُ الأصولَ العظام فَحَتْفُ النفوس قد يكون بصغير الأمر ...، وأمَّا قوله : " فُوَيْقَ جُبَيْلٍ"

---

(١) ينظر ما قاله ابن السكيت فى شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٨٦ .

(٢) ينظر ما ذكره أبو حنيفة الدينورى فى شرح شواهد الشافية ص ٨٦ .

(٣) كتاب الشعر لأبى على الفارسى ٢/٣٩١ .

فالمـراد أنَّه صَغِيرُ الْعُرْضِ دَقِيقُ الرَّأْسِ شَاقُّ المَصْعَدِ لطوله وَعُلُوِّهِ[1] .. انتهى .

وفي شرح جمل الزجاجي قال ابن عصفور قولاً يُشْبِهُ قول ابن يعيش في البيت الثاني ، وزاد عليه في البيت الأول أَنَّ الداهية خفية لا يُعْلَمُ سَبَبُهَا، وإنْ كـان فعلُهـا عظـيماً، لأنها تأتي على ما عَظُمَ من المخلوقات فَصُغِّرَتْ بالنظر إلى خفائها[2] .

التعقيب :

والحـق أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون من أنَّ التصغير يَجِيءُ للتعظيم هو المذهـبُ الصحيح الذي يجب أَنْ يُعَوَّلَ عليه وَيُعْتَمَدَ، والمسلكُ المستقيمُ الذي تجـبُ مـراعاته ومسايرتُهُ ، والأمر الذي دفعني إلى هذا الحكم عدة أسباب هاكها مُفَصَّلَةً :

أولاً : أنَّ جملـة " تَصَـفَرَّ منها الأَنَامِلُ" نعت لكلمة (دويهية)، وَأَنَّ قوله : " شَاهِقِ الرَّأْسِ لم تكن لِتَبْلُغَهُ ... البيت" نعت لكلمة (جُبَيْل)، وهذان النعتان يبرهنان على أنَّ منعوتَيْهِمَا عظيمان وليسا حَقِيرَيْنِ أو قليلين كما ذكر بعـض العلمـاء المتعصـبين لمذهـب البصريين ؛ إذ لو كان المقصود من التصـغير في الموضعين التحقيرَ أو التقليلَ أو نحو ذلك لكان النعتان مُنَافِيَيْنِ لمنعوتَـيْهِمَا؛ لأنه لا يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ في الكلام : داهية حقيرة أو قليلة ثم يقال

---

(١) شـرح المفصـل لابـن يعيش ١١٥/٥ ، وابن يعيش هو أبو البقاء يعيش بن يعيش بن أبـي السـرايا بـن محمد بن علي موفق الدين، من مصنفاته : شرح المفصل، وشرح تصـريف ابن جني توفي بحلب سنة ثلاث وأربعين وستمائة .. تنظر ترجمته في إنباه الرواة ٤٥/٤ وبغية الوعاة ٣٥١/١ .

(٢) يـنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٠/٢ ، وابن عصفور هو علي بن مؤمن بن محمـد بن علي أبو الحسن بن عصفور له مصنفات كثيرة منها : الممتع في التصريف ، والمقـرب، ولـه ثلاثـة شروح على جمل الزجاجي، توفي سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستمائة .. ترجمته في فوات الوفيات لابن شاكر ٥٠٩/٣ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ .

بعـده : "تَصْـغَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ" ؛ لأنَّ اصْفِرَارَ الأنامِلِ لا يكونُ بسبب دَاهِيَةٍ صَغِيرَةٍ هَيِّنَةٍ، وإنَّما يكونُ بسبب الموت، ولا داهيةَ أعظمُ من الموت .

وكذلـك لا يُسْتسـاغ أنْ يُقَالَ : جُبَيْلٌ صَغِيرٌ أو حقير ثم يُقَالُ بعده : شَـاهِقِ الرَّأْسِ لم تكن لتبلغَهُ حتى تَكِلَّ وتَعْمَلَ؛ لأنَّ شهوق الرأس وشموخَهُ وبلوغَهُ بتعب ومشقة لا يناسبان الجبل الهَيِّنَ، وإنَّما يناسبان الجبلَ العظيمَ .

ثانـياً : أنَّ كَـوْنَ التصـغيرِ والتعظيم أمرين مُتَنَافِيَيْنِ لا يَمْنَعُ مَجِيءَ التصـغير للتعظـيم؛ لأنَّ من سُنَنِ العرب فى كلامهم إطْلَاقَ اسْمِ الضِّدِّ على الضِّـدِّ، كما سَمَّوا (اللديغ) سليماً تفاؤلاً له بالسلامة، وكما سَمَّوا (الصَّحَرَاءَ) مَفازةً ــ وإنَّما هى مُهْلِكَةٌ ومُضِلَّةٌ ــ تفاؤلاً لسالكها بالنجاة والفوز .

وَإِضَـافةً إلـى ذلك أنَّه قد يَرِدُ ــ فى كلامهم الفصيح ــ الشيءُ فى صـورة ضِـدِّه علـى سبيل المجاز ، كما وَرَدَ الذَّمُّ فى صورة المدح، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾(١)، وكما ورد المَدْحُ فى صورة الذَّمِّ، كقولهم : ما أَشْعَرَهُ قَاتَلَهُ اللهُ وَأَخْزَاهُ وَأَفْضَحَهُ !(٢).

فـإذا كـان هـذا مِنْ سُنَنِ العَرَبِ وطرائقهم فى كلامهم ــ كان مَجِيءُ التَّعْظِـيمِ فـى صُورَةِ التَّصْغِيرِ أَمْرًا مُسْتَسَاغًا ومقبولاً، فتقول : رَأَيْتُ مُلَيْكاً تَهَابُـهُ الملوكُ وَسُيَيْفاً من سيوف الله تتحطَّمُ دُونَهُ السيوفُ وَمُرَيْنَةً تخشاها الـرجالُ، بتصـغير (مَلِـك) و(سَيْفٍ) و(امْرَأَةٍ)، وأنت تُرِيدُ من هذا التصغير التَّعْظِيمَ .

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة الدخان ، وفيها جاء الذم فى صورة المدح على سبيل السخرية والاستهزاء والتهكم بأبى جهل الذى كان يزعم أنه أعز وأكرم ممن يعيش بين جبلى مكة، فَرُوِىَ أَنَّ اللَّعِينَ قال يوماً : يا معشر قريش أخبرونى ما اسمى ؟ فَذُكِرَتْ له ثلاثةُ أسماءٍ عمـرو، والجلاس، وأبو الحكم ، فقال : ما أصبتم اسمى، ألا أخبركم به ؟ قالوا : بلى ، قال : اسمى العزيز الكريم ، فنزلت الآيات .

(٢) جاء المدح فى صورة الذم فى هذه العبارة للدلالة على قوة الممدوح فى شعره، كما تقول فيمن يعجبك كلامه لكونه بليغاً : ما أفصحه أخزاه الله ! ، فأنت فى ذلك تمدحه وترفع من قدره ، ولا تقصدُ قَدْحه ولا ذمه .

ثالثاً : أنَّ تصغير التعظيم وَارِدٌ فى القرآن الكريم ، وهو كلمة (قُرَيْشٍ)[1] فى قوله تعالى :﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾[2] ، ولا يجرؤ أحدٌ أنْ يقولَ : إنَّه تصغيرُ تحقيرٍ أو تقريب أو تقليلٍ أو نحو ذلك مِمَّا قيل فى تأويل البيتَيْنِ اللذين استشهد بهما الكوفيون على مذهبهم؛ لأنَّ (قُرَيشاً) هَامَةُ العربِ ورئيستُها ، فلو كان المرادُ من تصغيرها التحقيرَ أو التقليلَ ـ لَمَا سُمُّوا بهذا الاسْمِ ، بل سُمُّوا به لِكَوْنِهِ رَفِيعَ الشَّأْنِ عَظِيمَ الْأَمْرِ .

رابعاً : أنَّ تصغير التعظيم وَارِدٌ فى كلام العرب الفصيح نَثْرِهِ وَشِعْرِهِ، فَمِنَ النَّثْرِ ما جاء فى الحديث : " أَتَتْكُمُ الدُّهَيْمَاءُ"[3]، ومنه قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الخطَّابِ ـ رضى الله عنه ـ فى عَبْدِ الله بْنِ مسعود ـ رضى الله عنه ـ : "كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[4]، وقولُ السيدة عائشةَ ـ رضى الله عنها ـ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ

---

(١) قريش : تصغير (قرش) ، والقرشُ : دابة فى البحر المِلْح هى سَيِّدُ الدَّوَابِّ تَأْكُلُ ولا تُؤْكَلُ تعلو ولا تُعْلَى سُمِّيتْ قريش بها؛ لأن قريشاً هامة، قال الشاعر:

وقريش هى التى تسكن البحـ ـر بها سميت قريش قريشاً
تاكل الغثَّ والسمين ولا تتـ ـرُكُ يوماً لذى جناحين ريشاً
ولهم آخِرُ الزَّمَانِ نَبِيٌّ يكثر القتل فيهم والخموشا

ينظر لذلك إعراب ثلاثين سورةً من القرآن لابن خالويه ص ٩٦، والكشاف للزمخشرى ٢٣٥/٤، وتفسير القرطبى ٧٤٨٩/٨، وروح المعانى للآلوسى ٦٨٩/١٨ ـ ٦٩٠ .

(٢) الآية ١ من سورة قريش .

(٣) ينظر لسان العرب مادة (صغر)، والدهيماء : الفتنة المظلمة .

(٤) اللغة : (كنيف) : تصغير (كنف)، والكنف ـ بكسر الكاف وسكون النون ـ : وعاء الراعى يكون فيه أدواتُه مِبْرَاتُهُ وَمِقَصُّهُ وَشَفْرَتُهُ وكل ما يريد، فسيدنا عمر ـ رضى الله عنه ـ جعل ابن مسعود وعاءً للعلم قد جُمِعَ فيه كُلُّ ما يحتاج النامُ إليه من العلوم فهو بمنزلة الوعاء الذى يضع الراعى فيه أدواتِهِ وكلَّ ما يحتاجه ويريده ... وينظر الحديث فى كتاب الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمرى ٤٥٥/٤، ولسان العرب مادة (صغر) و(كنف).

أبـــى سُـــفْيَانَ : " رَكِبْـتَ الصَّـــلَيْعَاءَ"(١)، ومـــنه قَول الحُبَابِ بْنِ المنذر يوم السَّقِيفَةِ : " أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ"(٢)، ومنه ما جاء فى حديث طِهْفَةَ(٣) : " فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ حَمْرَاءُ"(٤)، ومن ذلك ما جاء فى الأثر " أَنَّ رَجُلاً

---

(١) نـــص الحديث : " أن معاوية قدم المدينة فدخل على عائشة ــ رضى الله عنها ــ فذكرت لـــه شيئا فقال : إن ذلك لا يصلح ، قالت : الذى لا يصلح ادعاؤك زِيَاداً، فقال : شهدت الشهود ، فقالت : ما شهدت الشهود ولكن ركبت الصليعاء" .

ونقصد السيدة عائشة بقولها : "ركبت الصليعاء" ادعاء معاوية بن أبى سفيان زياد بن أبـــيه حيـــن نسبه إلى أبيه أبى سفيان، وعمله بخلاف الحديث الصحيح : "الولد للفراش وللعاهـــر الحجر" ، وسُمَيَّةُ أم زِيَاد جارية الحارث بن كلدة لم تكن لأبى سفيان فراشاً، بل كانت فراشاً لعبيد مولى ثقيف فكان زياد يقال له : زياد بن عبيد، ولما قال معاوية : إنه أخى من أبى ــ بعد أن شهد له الشهود ــ صار يقال له : زياد بن أبى سفيان، وزياد ابن أبـــيه، وزيـــاد بـــن سمية .. ينظر الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ٥٤٢/٢ ــ ٥٦٨ ، والإصابة فى تمييز الصحابة ٦٣/٣ ــ ٦٥

(٢) اللغـــة : (الجذيـــل) : تصغير (جذل)، والجذل ــ بكسر الجيم ــ وسكون الذال ــ : العود الـــذى يُنْصَـــبُ للإبل الجربى لتحتك به (المحكك) ــ بفتح الكاف الأولى مشددة ــ : الذى كـــثر الاحـــتكاك بـــه (عذيقها) : تصغير (عَذْق) ــ بفتح العين وسكون الذال ــ : النخلة (المرجب) ــ بفتح الجيم المشددة ــ من رجبته ، أى : عظمته، أو من الرَّجْبَةِ ــ بسكون الجـــيم ــ وهـــى أن يُبْنَى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب إذا خيف عليها لطولها أو كثرة حِمْلها أن تقع، وتُحَاط بشوك لئلا يُرْقَى إليها .

ومعـــنى هـــذا القـــول : أنا ممن يُسْتَشْفَى برأيه كما تُستشفى الإبلُ الجربى بالاحتكاك بهذا العـــود، كمـــا أننى ممن يُعتمد عليه فى كل شىء كما تَعْتَمِدُ النخلة على ما يُبنى لها إذا خيف سقوطها .

ومواضـــع هذا الأثر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٣٩/١، ولسان العرب مادة (رجب) و(صـــغر) و(كـــنف)، والبداية والنهاية لابن كثير ١٨٨/٤، والإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ٨٤/٢، وشرح الأشمونى ١٥٧/٤ .

(٣) هو طِهْفَةُ بنُ قَيْسٍ الغفارى من أَصْحَابِ الصُّفَّةِ، ومن أهل العلم وقد أهملت كتب التراجم الـــتى اطلعـــت علـــيها سنة وفاته .. تنظر ترجمته فى الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ٥٨١/٣ .

(٤) ينظر لسان العرب مادة (سنه) و (صغر) .

قال : رأيتُ الأُصَيْلِعَ عُمَرَ بْنَ الخطَّابِ يُقَبِّلُ الحَجَرَ"[1]، ومن الشِّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا
كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[2]

وَقَوْلُ الآخَرِ :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي
إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[3]

---

(١) ينظر هذا الأثر فى إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ٧١ ــ ٧٢ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله : امرؤ القيس، والبيت فى ديوان الشاعر ص ١٤٧ .
وحقيقة البيت أنه ممثل بين امرئ القيس والتوأم اليشكرى، صدره لامرئ القيس، وعجزه للتوأم اليشكرى، هذا مفاد ما قرأته فى لسان العرب مادة(مجس) ويروى (أَحَارِ أُرَيْكَ برقًا) مكان : (أحار ترى بُريقا) .
اللغة : (أحار) : منادى مرخم، والتقدير : يا حارس (بريقا) : تصغير (برق) (الوَهْنُ) : نحو من نصف الليل أو بعد ساعة منه (نار مجوس) : مثل يُضْرَبُ فى الكثرة والعِظَمِ، والشاعر شبه البريق المستطير بنار مجوس، وذلك للدلالة على الغيث ومواضع وروده : كتاب سيبويه ٣/٢٤٥، والمخصص لابن سيده ١٦/١٠٢، و ١٧/٤٤، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٣٥، و ٢٨٩، والمقرب ٢/٨١، واللسان مادة (مجس) واستشهد سيبويه بهذا البيت على ترك صرف (مجوس) على معنى القبيلة ، والصرف جائز والشاهد هنا قوله : "بريقا" حيث صَغَّرَهُ الشاعر للتعظيم .

(٣) البيت من الرجز، وقائله : العجاج ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٢٧٤ .
اللغة : (تَرَدَّتْ) : مأخوذ من الرَّدَى، وهو مصدر (رَدِيَ) يَرْدَى إذا هلك، ووزن (تَرَدَّتْ) : تَفَعْلَتْ، ويجوز أن يكون مأخوذاً من (التَّرَدِّى) الذى هو السقوط من علو، ومنه المتردِّيةُ، وهى الشاة التى تسقط من جبل أو حائط ، أو فى بئر فتموت، ومنه قوله تعالى : "وَمَا يغنى عنه مالُه إذا تردَّى" أى : إذا سقط على رأسه فى نَارِ جَهَنَّمَ .
ومواضع وروده : الكتاب ٢/٣٤٧، و ٣/٤٨٨، ونوادر أبى زيد ص ١٢٢، والمقتضب ٢/٢٨٩، والمخصص ٢/٢٨٩، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٤، ٣٥، وابن يعيش ٥/١٤٠ واللسان مادة (نقر) و(التى) ، ومغنى اللبيب ٢/٦٢٥ . =

فهـذه الشواهد ــ لا شك ــ أَدِلَّةٌ قاطعة على قوة مذهب الكوفيين فى مجـئ التصـغير للتعظـيم؛ لأنَّه لا يقبل العقل أَنْ يكونَ الهدفُ من تصغير (الدَّهْمَاءِ) ــ وهى الفتنة المظلمة ــ التحقيرَ أو التقليلَ، وإنَّما كان الهدف من تصـغيرها هـو التعظيم والتهويل لأمرها ، وكذا لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكونَ مَقْصَدُ الفـاروقِ عُمَرَ من تصغير (كِنْفٍ) التحقيرَ أو التقليلَ من شأن سيدنا عبد الله ابن مسعود ، وإنَّما كان مَقْصَدُهُ تعظيمَ مَكَانَةِ ابْنِ مسعود العلميَّةِ وَعُلُوَّ شَأْنِهِ وَرِفْعَـةَ قَدْرِهِ، وكذلك لا يُسْتساغ أن يكونَ غرضُ السيدةِ عائشةَ من تصغير (الصَّـلْعَاءِ) التحقـيرَ أو التقلـيلَ أو نحـو ذلك، وإنَّما كان غرضُها من هذا التصـغير هو التعظيم والتشنيع لهذا الأمر الذى فعلَهُ معاويةُ بْنُ أبى سفيانَ، ولـذا نجـد ابْنَ الأثيرِ[1] ــ فيما نقل صَاحِبُ اللِّسَانِ[2] ــ يُفَسِّرُ (الصُّلَيْعَاءَ) بالدَّاهِـيَةِ والأمرُ الشديد، أو السَّوْءَةِ الشَّنِيعَةِ البارزةِ المكشوفة[3]، وأيضاً لا يُعْقَـلُ أَنْ يكون قَصْدُ الْحُبَابِ بْنِ المنذر من تصغير (جِذْلٍ)، و(عَذْقٍ) التحقيرَ أو التقلـيلَ مِنْ شَأْنِ نَفْسِهِ، وهو فى مقام المدح والافتخار، وكذلك لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكـونَ مُـرَادُ طِهْفَـةَ مِنْ تصغير (سنة) التحقيرَ أو التقليلَ من شأن تلك السنة ؛ لأنَّ وَصْفَها بالحمراء دليلٌ على بَشَاعَتِهَا وفظاعَةِ أَمْرِهَا؛ لأنَّها سَنَةٌ

= واستشهد سيبويه بالبيت على حذف صلة (التى) اختصاراً لعلم الشامع بما أراد . والشـاهد فـيه ــ هـنا ــ تصـغير (التى) على (اللتيا) وهو تصغير فى معنى التعظيم والتشنيع والتفظيع .

(١) هـو المـبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد مجد الدين أبو السادات الشيبانى الجزرى الشافعى المعروف بابن الأثير، توفى سنة ست وستمائة من الهجرة له مـن المصنفات كتاب النهاية فى غريب الحديث، وشرح مسند الشافعى .. ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير المجلد السابع ٨٧/١٧ .

(٢) هـو جمال الدين أبو الفضل بن مكرم بن على بن أحمد بن أبى القاسم بن منظور، توفى سـنة إحـدى وسـبعين وستمائة من الهجرة .. تنظر ترجمته فى مقدمة كتابه اللسان ٧/١ .

(٣) ينظر لسان العرب لابن منظور مادة (صلع) .

مُجْدِبَةٌ ، وكذلك لا يذهب إلى العقل أيُّ شك فى أن يكونَ مُرَادُ الرجل الأعرابيِّ من تصغير (الأصلع) التحقيرَ أو التقليلَ من شأن سيدنا عُمَرَ، وإنَّما كان مبتغاه من هذا التصغير مَدْحَ سيدنا عُمَرَ وتعظيمَ فِعْلِهِ .

وكذلك لا يَقْبَلُ ذو العقل الرشيد أن يكونَ مرادُ الشَّاعِرِ من تصغير (بَرْقٍ) التحقيرَ أو التقليلَ، وإنَّما كان مُرَادُهُ التعظيمَ ، والدليل على ذلك أنَّ الشَّاعِرَ شَبَّه البُرَيْقَ بِنَارِ مَجُوسَ تستعر استعاراً، وهذا التشبيه دليل قَوِيٌّ على عِظَمِ هذا البُرَيْقِ ؛ لأنَّ قوله : (نَارِ مَجُوسَ) مَثَلٌ يُضْرَبُ فى الكَثْرَةِ والعِظَمِ لا فى القِلَّةِ والتحقير، قال ابْنُ منظور ــ بعد أنْ أنشد البيت ــ : "وبُرَيْقاً تصغيرُهُ تَصْغِيرُ التَّعْظِيمِ، كقولهم : (دُوَيْهِيَةٌ) ، يريد : أنه عظيم بدلالة قوله : كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ استعاراً[1] . . " أ هـ

وكذلك لا يقبل أيُّ عالم أنْ يكون مراد الشاعر من تصغير (التى) التحقير أو التقليل من شأن الداهية ، وإنَّما كان مراده التعظيمَ، قال الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ[2] ــ بعد أنْ ذكر البيت ــ : " . . . وَحَسُنَ حَذْفُ صِلَةِ (اللَّتَيَّا) لتصغيرها الدالِّ على شناعتها؛ لأنهم قد يُصَغِّرون الشىء على معنى التعظيم والتشنيع ، كما قال : دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ . . "[3].

وقال ابنُ الشجرى[4] ــ بعد أنْ أنشد البيت بِأَسْطَارٍ ــ : " فتحقير

---

(١) لسان العرب مادة (مجس) .

(٢) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى المعروف بالأعلم؛ لانشقاق شفته العليا، ولد بِشَنْتَمَرِية (مدينة غرب الأندلس) وإليها نسب، من مؤلفاته : شرح شواهد سيبويه، توفى بأشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة . . ترجمته فى سير أعلام النبلاء ١٨٥/١٦ ونشأة النحو ص ٢٢٨ ــ ٢٢٩ .

(٣) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب للأعلم الشنتمرى بأسفل صفحات سيبويه ٣٧٦/١ . ط . بولاق .

(٤) هو هبة الله بن على بن محمد الحسنى العلوى أبو السعادات المعروف بابن الشجرى، له مصنفات كثيرة منها : الأمالى فى النحو ، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح التصريف = =

(اللَّتَيَّا) ــ هــا هــنا ــ إنَّما هو تَعْظِيمٌ"[1]، وقال ابْنَ هِشَامٍ ــ بعد أنْ ذكر البيــت ــ : " ... وقــيل : يُقَــدَّرُ : اللَّتَيَّا دَقَّتْ وَاللَّتَيَّا دَقَّتْ؛ لأنَّ التصغير يقتضــى ذلــك ... وقيل : يُقَدَّرُ مع (اللَّتَيَّا) فيهما : عَظُمَتْ لا دَقَّتْ، وَإِنَّهُ تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ[2]" انتهى كلامه .

خامســاً : أَنَّ كثيراً من العلماء الذين لهم باع طَوِيلٌ فى عِلْمِ العربية ســايروا الكوفييــن فى ذلك المعنى فتبعوهم فيه وقالوا بقولهم ، وذهبوا إلى مذهــبهم، ومن هؤلاء العلماء الزَّمَخْشَرِيُّ[3]، وابْنُ الشَّجَرِيِّ، وأبو البركات الأنــبارِيُّ[4]، وابــنُ منظور، وابْنُ هِشَامٍ، والآلوسِيُّ[5]، وأنا أسوق إليك ما سَطَرَهُ هؤلاءِ لِتَكُونَ على بَيِّنَةٍ مِنْ ذلك، قال الزمخشرِيُّ ــ عند تعرضه لقوله تعالى :﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[6] ــ : " ... و ... وَقُرَيْشٌ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ سُمُّوا بتصــغير القِــرْشِ، وهو دابة عظيمة فى البحر تعبث بالسفن ...

المملوكى .. توفى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة .. تنظر ترجمته فى إنباه الرواة ٣ /٣٥٦، وبغية الوعاة ٢/٣٢٤، وشذرات الذهب ٤/١٣٢ ، والأعلام ٨/٧٤ .

(١) أمالى ابن الشجرى ١/٣٦، تحقيق الدكتور / محمود محمد الطناحى .

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٦٢٥ــ ٦٢٦ .

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمى الزمخشرى ، ولد فى (زمخشر) (من قــرى خــوارزم) وســافر إلى مكة فجاور بها زمنا ، ولقب بجار الله، من أشهر كتبه : الكشاف، والمفصل، وأساس البلاغة .. توفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ترجمته فى إنباه الرواة ٣/٢٦٥، وبغية الوعاة ٢/٧٩، وسير أعلام النبلاء ٢٠/٣٦٦ .

(٤) هو الشيخ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى السعادات عبيد الله بن محمد الأنبارى ، من مؤلفاته : الإنصاف ، والبيان فى غريب إعراب القرآن، توفى سنة سبع وسبعين وخمسمائة .. ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير ٥/٨٤٠ .

(٥) هــو شــهاب الدين السيد محمود بن عبد الله بن محمود بن درويش بن محمد بن ناصر الدين بن حسين الآلوسى البغدادى ، من أشهر مؤلفاته : روح المعانى فى تفسير القرآن العظــيم، توفــى ســنة ســبعين ومائتين وألف .. ترجمته فى حديقة الورود فى أخبار أبى الثناء محمود تأليف عبد الفتاح الشواف، ومقدمة تفسير الآلوسى ١/١٠ .

(٦) الآية ١ من سورة قريش .

والتصغير للتعظيم"[1]، وقال ابن الشجريّ : " وقد جاء التحقير فى كلامهم للتعظيم"[2]، وقال أبو البركات الأنباريُّ : " فإنَّ التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير، كقولك : رُجَيْلٌ ، والتقليل ... و ...والتعظيم كقول الشاعر :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يريد الموتَ، وَلَا دَاهِيَةَ أَعْظَمُ من الموت[3] ... و ... " .

وقال ابْنُ منظور ــ عند قول عُمَرَ فى ابْنِ مسعود : " كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً" ــ : " ... وتصغيرُهُ على جهة المدح له، وهو تصغير تعظيم لِلْكِنْفِ، كقول حُبَابِ بْنِ المنذر : أنا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ وَعُذَيْقُها الْمُرَجَّبُ"[4] انتهى كلامه .

ومفاد ما كتبه ابنُ هشام فى كتابه مغنى اللبيب (مبحث رُبَّ) أَنَّ نظير (رُبَّ) فى إفادة التكثير تارةً والتقليل أخرى صِيَغُ التصغير، و(قَدْ) إِلَّا أَنَّ الغالب فى صيغ التصغير و(قَدْ) إِفَادَتُهُمَا التقليلَ[5] .

وقال الآلوسيُّ ــ عند قوله تعالى : "لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ" ــ : " ... والتصغير إذا كان من المزيد تصغير ترخيم، وإذا كان من ثلاثيٍّ مجرَّدٍ فهو على أصله، وَأَيًّامَّا كَانَ فهو لِلتَّعْظِيمِ مثله فى قوله :

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ[6]

---

(١) الكشاف للزمخشرى ٤/٢٣٥ .

(٢) أمالى ابن الشجرى ١/٣٦ .

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/١٣٨ ــ ١٣٩ .

(٤) لسان العرب لابن منظور مادة (كنف) .

(٥) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ١/١٣٥ ــ ١٣٦ .

(٦) تفسير الآلوسى ١٨/٦٩٠ .

فَإِجَـازَةُ هـؤلاءِ العلماءِ مَذْهَبَ الكوفيين وإقرارُهُمْ بتصغير التعظيم وإثباتُهم وُرُودَهُ عن العرب يزيدُ مِنْ تَعَلُّقِي بمذهب الكوفيين وَيَحْفِزُنِي إِلَى أَنْ أَسْتَوحِشَ مِنْ مذهب البصريين ولا أستأنِسَ بأوَّلِ خاطرٍ بَدَا لى فيه.

وحسبى أن يكون كلامى المُنَاصِرُ لمذهب الكوفيين موافقاً لِمَا جاء فى القـرآن الكـريم الـذى لا نقبل فى صِحَّةِ نصوصه شكّاً ولا ريباً؛ إِذْ لَمْ يَنَلْهُ تَحْـرِيفٌ، أَوْ يَـتَطَرَّقْ إليه تبديلٌ، فهو مَقْصَدُ النحويين حين يطلبون العبارةَ الصحيحة فى أقوى أشكالها .

ويكفيـنى سـنداً أن أجـد فـى كلام العرب الفصحاء ما يكون كافياً للاحتجاج لِمَا ذكرتُ ، فلقد جاء فى كتاب الوساطة ما هو نصه : " نتكلم بما تكلَّمُـوا به، وواحدُهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة، والقبيلة كالأمة، فإذا سمعنا من عربى كلمة أتبعناها"[1] . والله أعلم بالمراد .

---

(١) تـنظر هذه العبارة فى كتاب الوساطة بين المتنبى وخصومه للقاضى الجرجانى ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥ تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم وزميلية .

المبحث الثانى

مسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد

ويضم ثلاث مسائل خلافية خَالَفَ فيها المبرِّدُ سيبويهِ وهى على النحو التالى : تصغير إبراهيم وإسماعيل، و تصغير (عِثْوَلّ)، وتصغير مُقْعَنْسِسٍ .

المسألة الأولى

تصغير إبراهيم وإسماعيل

إبراهيم وإسماعيل اسمان أعجميان مبدوءان بالهمزة وأوَّلُهما مختومٌ بالميم، والثانى مختوم باللام، أمَّا الميمُ واللام فَمُتَّفَقٌ على أنَّهما أصلان، وأمَّا الهمزةُ ففيها خلاف بين سيبويه والمبرِّدِ ، فسيبويهِ يَرَى أنَّها زائدة، والمبرِّدُ يرى أنَّها أصلية[1]؛ لوقوعها أوَّلَ الكلمة وبعدها أربعةٌ أحرفٍ أُصُولٍ : الباءُ ، والـراءُ، والهاءُ ، والميمُ فى الأسم الأول، والسينُ ، والميمُ، والعينُ ، واللامُ فى الثانى ، وباختلافهما فى الهمزة اختلفا فى طريقة تصغير الاسمين ، وإليك المذهبين مفصَّلَيْنِ :

المذهب الأول : مذهب سيبويه .

ذهـب سـيبويهِ إلى أنَّ تصغيرَ إبراهيمَ وإسماعيلَ بُرَيْهِيمٌ وَسُمَيْعِيلٌ، فَأَسْـقَطَ مـنهما الهمـزةَ والألـفَ؛ لأنَّهمـا عنده زائدتان، ووزن الاسمين التصغيرى (فُعَيْعِيلٌ) ، وهذا تَفْسِيرٌ لِمَا ذكَرَهُ سيبويهِ، قال فى كتابه : " وإنْ حَقَّرْتَ إبراهيمَ وإسماعيلَ قلت : بُرَيْهِيمٌ وَسُمَيْعِيلٌ، تَحْذِفُ الألفَ؛ فإذا حذفْتَها صَار ما بَقِىَ يَجِئُ على مثال (فُعَيْعِيلٍ)[2]" .

---

(١) نقل كثير من العلماء خلاف سيبويه والمبرد فى أصالة الهمزة وزيادتها فى نحو إبراهيم وإسماعيل، ومن هؤلاء العلماء الرضى فى شرح شافية ابن الحاجب ٢٦٣/١، وأبو حيان فى الارتشاف ١٩١/١، والمرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١١٢/٥، والأزهرى فى التصريح ٣٢٣/٢، والأشمونى فى شرح الألفية ١٧٠/٤ .

(٢) كتاب سيبويه ٤٤٦/٣ .

ولقد أخذ بهذا المذهب كثير من العلماء منهم أبو سعيد السِّيرَافِيُّ[1]، وأبو الحسن ابنُ عصفور[2]، وأبو حيَّانَ[3]، والمُرَادِيُّ[4]، والأَشْمُونِيُّ[5].

والمذهب الثانى : مذهب المبرِّدِ

فهب أبو العَبَّاسِ المبرِّدُ إلى أنَّ تصغيرَ إبراهيمَ وإسماعيلَ أُبَيْرِيهُ وأُسَيْمِيعُ فَأَسْقَطَ من كِلَيْهِمَا زَائِدَيْنِ وأَصْلاً، فَأَمَّا الزائدانِ فهما الألِفُ والياءُ، وأَمَّا الأَصْلُ فالميمُ فى (إبراهيم) واللَّامُ فى (إسماعيل)، ثم عوَّضَ من المحذوف ياءً قبل الآخر .

ولقد سجَّلَ أبو العَبَّاسِ المبرِّدُ مَذْهَبَهُ فى نَقْدِهِ كِتَابَ سيبويه فقال ـ بعد أنْ عرَضَ مَذْهَبَ سيبويه السَّابِقَ ـ : " ولكنَّ القول : أُبَيْرِيهُ وأُسَيْمِيعُ"[6].

وقد أَخَذَ بهذا المَذْهَبِ شِرْذِمَةٌ مِنَ العلماءِ منهم أبو بَكْرِ بْنُ السَّرَّاجِ، والثَّمَانِينِيُّ[7]. ففى الأصول قال ابن السراج : " ... وإبراهيمُ بُرَيْهِيمُ،

---

(١) ينظر اختيار السيرافى مذهب سيبويه فى تحقيقات الشيخ عبد السلام محمد هارون على كتاب سيبويه ٤٤٦/٣ حاشية (٢) .

والسيرافى هو أبو الحسن بن عبد الله المرزبان،أصله من سِيراف (من بلاد فارس)، توفى فى بغداد سنة ثمان وستين وثلثمائة ، من مصنفاته شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين .. تنظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٣٤١/٧ وإنباه الرواة ٣٤٨/١ .

(٢) ينظر المقرب لابن عصفور ٩٢/٢ .

(٣) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ١٩١/١ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١١٢/٥ .

(٥) ينظر شرح الأشمونى ١٧٠/٤ .

(٦) الانتصار لابن ولاد ص ٢٦٧ .

(٧) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانينى النحوى الضرير، والثمانينى نسبة إلى قرية يقال لها : (ثمانين) باسم الثمانين الذين كانوا مع نوح فى السفينة، من أشهر مؤلفاته : شرح كتاب اللمع، وشرح التصريف الملوكى، والفوائد والقواعد، توفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة ـ تنظر ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير ٥٣٢/٦ ، وبغية الوعاة ٣٦٠/١ .

وقد غَلِطَ فى هذا سيبويه؛ لأنه حذف الهمزة فجعلها زائدةً، ومن أصوله أنَّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلَّا الأسماء الجارية على أفعالها وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُصَغِّرَ إبراهيمَ : أُبَيْرِيهُ"[1] . . .

وفى الفوائد والقواعد قال الثَّمَانِينى : " فَإِنْ صغَّرتَ (إبراهيم)، و(إسماعيل) فالجيد أَنْ تجعل الهمزةَ أَصْلاً ؛ لأنَّ بعدها أربعةً أُصُولاً، وتحذف الياءَ والميمَ من آخر (إبراهيم)، والياء واللام من (إسماعيل) هذا هو المذهب المختار[2] . . . و . . . "

التعقيب :

وأقول : إنَّ مَذْهَبَ سيبويه فى تصغير إبراهيم وإسماعيل لَحَرِيٌّ بالتَّأْيِيدِ والمُنَاصَرَةِ ، وذلك لأربعة أمور :

أحدها : أنَّ إبراهيمَ وإسماعيلَ اسمان أعجميان لا يُعْرَفُ لهما اشتقاق، فالأولى أَنْ تُقَدَّرَ فيهما الهمزةُ زَائِدةً .

وثانيها : أنَّ أبا زَيْدٍ الأَنْصَارِيَّ[3] رَوَى عن العرب أنَّها تُصَغِّرَ إبراهيمَ بُرَيْهِيمٌ[4]، وهذه الرواية كافيةٌ للاحتجاج لمذهب سيبويه، قال أبو سعيد السيرافى ــ بعد أَنْ سرد مذهب المبرد وحجَّتَهُ ــ : " والذى قاله

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ٣/٥١ .

(٢) الفوائد والقواعد للثمانينى ص ٧٨١ تحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة .

(٣) هو سعيد بن أوس بن ثابت البصرى اللغوى أحد الثقات الأثبات، له مصنفات كثيرة منها : لغات القرآن، وغريب الأسماء ، والنوادر، والهَمْز، توفى سنة خمس عشرة ومائتين .. ترجمته فى مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ص ٤٢، وإنباه الرواة ٢/٣٠ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٧٨ .

(٤) تنظر رواية أبى زيد فى شرح الشافية للرضى ١/٢٦٣، وتوضيح المقاصد ٥/١١٢، والأشمونى ٤/١٧٠، والتصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٣٢٣ .

سيبويه هو الصَّوَابُ ، وقد كُفِينا الاحْتِجَاجَ له بتصغير العرب لذلك بِحَذْفِ الهمزة كما رواه أبو زَيْدٍ وغيرُهُ عنهم"[1].

وثالثها : أنَّ حَذْفَ الْهَمْزَةِ من إبراهيمَ وإسماعيلَ عند تصغيرهما أَوْلَى؛ لأنَّه لا يتغيَّرُ معها معنى الاسمين كَتَغَيُّرِهِ مع حذف الميم من الأول، وحَذْفِ اللام من الثانى، ألا ترى أَنَّ بُرَيْهِيمَ وَسُمَيْعِيلَ أَدَلُّ على مَعْنَيْهِمَا من أُبَيْرِيهَ وَأُسَيْمِيعَ؟ وما علينا من مذهب المبرد وحجته إذا استقام المعنى مع السماع .

والرابع : أنَّ المسموع عن العرب فى تصغير إبراهيمَ وإسماعيلَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ ، فلو كانت الهمزةُ أصليةً لَمَا أسقطتْهَا العربُ فى تصغير الترخيم ، قال سيبويه : " وزَعَمَ أنَّه سَمِعَ[2] فى إبراهيمَ وإسماعيلَ : بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ"[3] .

وَخَلِيقٌ بك أنْ تعلم أنَّ هناك أسماءً أعجميةً تُحَاكى إبراهيمَ وإسماعيلَ فى الوزن، فما تفعلُهُ عند تصغير إبراهيم وإسماعيل تفعلُهُ عند تصغيرها بشرط ألَّا تكونَ من الأسماء المعظَّمَةِ شرعاً كأسماء الأنبياء والملائكة البررة ، ومن هذه الأسماء إِسْرَافِيلُ، وَإِسْرَافِينُ، وَإِسْرَائِيلُ، وَإِسْرَائِينُ، فتقول فى تصغيرها : سُرَيْفِيلُ، وَسُرَيْفِينُ، وَسُرَيْئِيلُ، وَسُرَيْئِينُ، والله أعلم .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافى، وهذا النص نقلته من هامش الكتاب ١٢٠/٢ . ط بولاق، وهو أيضاً بعض نص نقله الشيخ عبد السلام هارون فى تحقيقاته على الكتاب ٤٤٦/٣ حاشية (٢) .

(٢) الضمير هنا راجع إلى الخليل بن أحمد كما هو الواضح من كلام سيبويه قبل هذا النص .

(٣) كتاب سيبويه ٤٧٦/٣ .

المسألة الثانية : تصغير (عِثْوَلّ) [1]

مـن المعلوم الذى تَضَافَرَتْ عليه نصوصُ العلماء أنَّ الاسم الخُمَاسِيَّ إذا كـان فيه حَرْفٌ زَائِدٌ، أو حرفان، وكان قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ لِينٍ ــ وَجَبَ عند تَصْـغِيرِهِ قَلْبُ حَرْفِ اللينِ ياءً إنْ كان واواً أو ألفاً، وَيَظَلُّ على حاله وَهَيْئَتِهِ إنْ كان ياءً، وَيَصِيرُ وَزْنُهُ التَّصْغِيرِيُّ (فُعَيْعِيلًا) ، فتقول فى تصغير عُصْفُورٍ، وَصُـنْدُوقٍ، وَمَنْصُـورٍ، وَمِفْـتَاحٍ، وَتِمْسَـاحٍ، وَشِمْلَالٍ، وَقِرْطَاسٍ، وَمِنْدِيلٍ، وَقِنْدِيلٍ، وَعِفْرِيتٍ : عُصَيْفِيرٌ ، وَصُنَيْدِيقٌ ، وَمُنَيْصِيرٌ، وَمُفَيْتِيحٌ ، وَتُمَيْسِيحٌ ، وَشُـمَيْلِيلٌ، وَقُرَيْطِـيسٌ ، وَمُنَـيْدِيلٌ، وَقُنَيْدِيلٌ، وَعُفَيْرِيتٌ، وَكُلُّها على وزن (فُعَيْعِيل) .

وإنْ لـم يكنْ قَبْلَ آخره حَرْفُ لِينٍ، فلا يخلو مِنْ أنْ يكونَ فيه حَرْفٌ زَائِـدٌ ، أو حـرفان، فَـإنْ كان فيه زَائِدٌ حذفْتَهُ أينما كان، فتقول فى تصغير مُدَحْرِجٍ، ومُزَلْزِلٍ، ومُدَمْدِمٍ (مُسَمّىً بِهَا) : دُحَيْرِجٌ، وَزُلَيْزِلٌ، وَدُمَيْدِمٌ .

وإن كـان فيه زائدان حَذَفْتَ منهما حرفاً، وأبقَيْتَ منهما ما له مَزِيَّةٌ مِنْ جهة اللفظ أو المعنى، فتقول فى تصغير (مُنْطَلِقٍ) : مُطَيْلِقٌ بِإِلْقَاءِ النونِ، وَإِبْقَـاءِ الميمِ لدلالتها على الفاعلية، ولكونها مُطَّردةً فى جميع اسْمَى الفاعلِ والمفعول من الثلاثى المزيد، ومن الرباعى ، ولكونها مُتَصَدِّرَةً فى الكلمة .

هـذا عن تصغير الخماسىّ الذى فيه حَرْفٌ زائد أو حرفان ، أمَّا كلمةُ (عِـثْوَلٍّ) فهـى كَلِمَـةٌ خماسـيَّةٌ فـيها زيادتان، الواوُ التى لإلحاقها بكلمة (جِـرْدَحْلٍ)[2] وإحـدى اللامين، وهاتان الزيادتان ليستْ إحداهما مَدَّةً رَابِعَةً،

---

(١) العِـثْوَلُّ مـن الـرجال : الجافى الغليظ ، والعِثْوَلُّ وَالْعَثْوَلُ : الكثير اللحم الرِّخْوُ ورجل عِثْوَلٌّ، أى : عَيِيٌّ فَدْمٌ ثقيل مُسْتَرْخٍ .. اللسان مادة (عثل) واعلم أن وزن (عِثْوَلّ) هو (فِعْوَلّ) ذكر ذلك ابن عصفور، قال فى الممتع ١/١٢٠ : " وعلى (فِعْوَلّ) فالصفة عِثْوَلٌّ ، وعِلْوَدٌّ " .

(٢) الجِرْدَحْلُ من الإبل : الضخم الغليظ ، ورجل جِرْدَحْلٌ : غليظ وضخم ، والمرأة كذلك .

فَلَزِمَ من ذلك حَذْفُ إحداهما ، الواو التى للإلحاق، أو إحدى اللامين، ومن هنا نشأ الخلافُ فى تصغيرها بين سيبويه والمبرد .

فسيبويه يحذف إحدى اللامين، ويُبْقِى الواو التى يَلْزَمُ قَلْبُهَا ــ عند التصغير ــ ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير ، فيقول فى تصغيرها : عُثَيِّلٌ، أو عُثَيِّيلٌ إذا عَوَّضَ من المحذوف ياءً قبل الآخر .

وأبو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ يحذف من الكلمة الواو، ويُبقِى اللامَ، فيقول فى تصغيرها : عُثَيِّلٌ ــ بسكون الياء وتشديد اللام ــ أو عُثَيْلِيلٌ، إذا عَوَّضَ من المحذوف ياءً قبل الآخر

وأنا أذكر لك ما سَطَرَهُ سيبويه أوَّلاً، ثم أُتْبِعُهُ بما سَطَرَهُ أبو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ ، قال سيبويه : " وإذا حَقَّرْتَ عِثْوَلٌ قلت : عُثَيِّلٌ وعُثَيِّيلٌ؛ لأنك لو جمعْتَ قُلْتَ : عَثَاوِلُ، وَعَثَاوِيلُ، وإنَّما صَارتِ الواو تَثْبُتُ فى الجمع والتحقير؛ لأنَّهم إنَّما جاءوا بهذه الواو لِتُلْحِقَ بَنَاتِ الثَّلاثَةِ بالأربعة ، فصارتْ عندهم كشين (قِرْشَبٍّ)[1]، وصارت اللام الزائدةُ بمنزلة الباء الزائدة فى (قِرْشَبٍّ) فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا : قَرَاشِبُ ، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء، وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين"[2] .

وقال المبرد : " .. وتقول فى تصغير (عِثْوَلٌ) : عُثَيِّلٌ، فاعلم ؛ لأنَّ فيه زائدتين : الْوَاوَ ، وإحدى اللامين، والواوُ أحقُّ عندنا بالطَّرْحِ؛ لأنَّها من الحروف التى تُزَادُ ، واللام مضاعفة من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثل (جِرْدَحْلٍ) ، وكان سيبويه يختار (عُثَيِّلٌ)، و(عُثَيْوِلٌ) فيمن قال : أُسَيْوِدُ، ويقول : هى مُلْحِقَةٌ، وهى أبعدُ من الطَّرَفِ، وقد يجوز ما قال ، ولكنَّ

---

(١) القِرْشَبُّ ــ بكسر القاف وسكون الراء ــ : الطويل من الرجال، وقيل : هو الأكول، وقيل : هو السيىء الحال، وهو أيضاً المُسِنُّ .. لسان العرب مادة (قرشب) .

(٢) كتاب سيبويه ٣/٤٣٠ .

المُخْتَارَ ما ذكرنا لِلْعِلَّةِ التى شرحنا ، وَمَنْ عوَّضَ على قول سيبويه قال : عُثَيِّلٌ، وَعُثَيْوِيلٌ ، وعلى قولنا : عُثَيْلِيلٌ فهذا وجه هذا[1] . . . أهـ ".

وجدير بالذكر أنَّ هذه المسألةَ تناولَهَا أبو العبَّاسِ المبرِّدُ فى نقده كِتَابَ سيبويه، فقال ـ بعد أنْ ذكر مَذْهَبَ سيبويه ـ : "قال محمد : وهذا غَلَطٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الواو زَائِدةٌ واللام مِثْلُهَا، والواو أولى بِالْحَذْفِ؛ لأنَّها من حروف الزيادة ، واللام إنَّما هي من حروف التضعيف ، وليس هكذا قِرْشَبٌّ، وأنت مُخَيَّرٌ فى حذف أيِّهما شِئْتَ إلَّا أنَّ حذف الواو فى قولك : عُثَيِّلٌ أَجْوَدُ" .

وَرَدَّ ابْنُ وَلَّادٍ على المُبرِّدِ بقوله : " قال أحمد : وهذا نَقْضٌ لِرَدِّهِ عليه فى (مُقَعْنَسِسٍ) ؛ لأنَّه جعَلَ الميمَ أولى بالحذف من السين؛ لأنَّ السينَ عنده مُلْحِقَةٌ، وهو يقول : إنَّ الراء فى مُحْمِرٍّ أولى بالحذف من الميم، فيقول فى (مُحْمِرٍّ) : مُحَيْمِرٌ وفى (مُحْمَارٍّ) : مُحَيْمِيرٌ ، وكذلك الدال من (مُقَدَّم) فهو يجعلُ الميمَ أولى بأنْ يَبْقَى فى الكلمة ، وَيَحْذِفُ المُضَاعَفَ ، وَيَحْذِفُ المُلْحِقَ لِلْمُضَاعَفِ، فينبغى أنْ يحذِفَ المُلْحِقَ للميم؛ لأنه يحذفُ لها ما هو أولى منه .

وَأَمَّا قوله : إنَّهُ مُخَيَّرٌ فى حَذْفِ أَيِّهِمَا شَاءَ فليس الأمرُ كذلك، إنَّما يَحْذِفُ أَيَّهُمَا شَاءَ إذا استوتِ الزيادتان، كَزِيَادَتَىْ (قَلَنْسُوَةٍ) ، وأمَّا إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أبقينا التى هى أولى، كزيادةٍ تُوجِبُ فى الكلمة معنى وأخرى لِلْحَشْوِ، فتكون التى تُوجِبُ المعنى أولى بالإبقاءِ والتى لِلْحَشْوِ أولى بِالْإِلْقَاءِ[2] . . أ هـ .

---

(١) المقتضب للمبرد ٢/٢٤٥ .

(٢) الانتصار فى الرد على المبرد فى نقده لسيبويه لابن ولاد ٢٥٩ ـ ٢٦٠ مخطوط بدار الكتب، وهو مودع برقم ٧٠٥ نحو تيمور .

التعقيب :

وفى نهاية هذا المطاف أطرح على نفسى سؤالاً فأقول : أَيُّ المذهبين أَحَقُّ بالاختيار؟ والجواب عن هذا أنَّ مذهب سيبويه هو الأحقُّ بالاختيار؛ وذلك لستة أمور :

الأمر الأول : أنَّ المسموع عن العرب فى تصغير (عِثْوَلٌ) هو عُثَيِّلٌ بحذف إحدى اللامين، وإبقاء الواو وقَلْبِهَا ياءً لوقوعها بعد ياء التصغير، وإدغام الياء فى الياء ، أَلَمْ يَنْتَهِ عِلْمُكَ إلى قول سيبويه بعد أَنْ ذكر مذهبه " وكذلك قَوْلُ العربِ وَقَوْلُ الخليل"[1]؟

والأمر الثانى : أنَّ الذى يقتضيه القياسُ هو ما ارتضاه سيبويه، وهو حَذْفُ إحدى اللامين، وإبقاءُ الواو ؛ لأنَّ كلمةَ (عِثْوَلٍ) مُلْحَقَةٌ بكلمة (جِرْدَحْلٍ)، وتصغير (جِرْدَحْلٍ) هو (جُرَيْدِحٌ) بإسقاط اللام، علماً بأنَّ المبرِّدَ لم يُخَالِفْ سيبويه فى تصغير كلمة (جِرْدَحْلٍ) على جُرَيْدِح ، قال فى المقتضب : " اعلم أنَّك إذا صغَّرتَ شيئاً على خمسة أَحْرُفٍ كُلُّهَا أُصُلٌ فإنك لا تحذف من ذلك إلَّا الحرفَ الأخير ...، وذلك قولك فى سَفَرْجَلٍ : سُفَيْرِجٌ ... وفى جِرْدَحْلٍ : جُرَيْدِحٌ[2] ... " .

فإذا كان المُبَرِّدُ قد وافَقَ سيبويه فى تصغير كلمة (جِرْدَحْلٍ) المُلْحَقَةِ بها كلمةُ (عِثْوَلٍ) ــ كان يجب عليه أنَّ يوافقَهُ أيضاً فى تصغير كلمة (عِثْوَلٍ) لتكون الكلمتانِ على وَتِيرَةٍ واحِدَةٍ فى باب التصغير .

والأمر الثالث : أنَّ الذى مَالَ إليه أَكْثَرُ الصرفيين هو مذهب سيبويه، قال ابْنُ عصفورٍ ــ مشيراً إلى تصغير الاسم الخماسى ذى الزيادتين ــ : "وإنْ كان فيه زيادتان ــ حَذَفْتَ التى ليستْ للإلحاق، وتركْتَ المُلْحَقَةَ، فلو صَغَّرْتَ مثل : (عِثْوَلٍ) ، لحذفْتَ اللام الواحدةَ، وتركْتَ الواو ؛ لأنَّها مُلْحِقَةٌ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٤٣٠ .

(٢) المقتضب للمبرد ٢/٢٤٧ .

فقلْتَ : عُثَيِّلٌ ، كَمَا أَنَّك لو صَغَّرْتَ (قِرْشَبًّا) حذفْتَ اللام الأخيرةَ فقلْتَ " قُرَيْشِبٌّ"(١).

ولقد أخبر المُرَادِيُّ عن مذهب المبرد فى حذف الواو وإبقاء اللامين عند تصغير (عِثْوِلّ) بقوله : "وهو مُخَالِفٌ لِقَوْلِ العربِ ، فَلَا الْتِفَاتَ إليه"(٢).

والأمـــر الرابع : أنَّ اللام أولى بالحذف من الواو ؛ لوقوعها طَرَفًا، إذا كانَـتِ المحذوفةُ اللَّامَ الثانيةَ؛ أو قريبةً من الطَّرَفِ ، إذا كانت المحذوفةُ اللامَ الأولى ، والأواخر مَحَلُّ التغيير لتثاقل الكلمة إذا وصلتْ إليها.

والأمر الخامس : أنَّ إبقاء الواو أولى من الإلقاء؛ لقوتها بالحركة، ولوقوعهـــا بين ساكنين الثاء، واللام الأولى المدغمة فى الثانية، والواو إذا كانـــت متحركة بين ساكنين ــ كما ذكر ابنُ عصفور ــ ثَبَتَتْ ، ولم تَتَغَيَّرْ إلَّا أنْ يدغم فيها ياء فإنها تقلبُ ياءً(٣).

والأمـــر الســـادس : أنَّ الثقل الكائن فى الاسم الخماسى إنَّما حصل بالحـــرف الخـــامس فكان حذفُهُ أولى مِنْ حَذْفِ غيره، والحرف الخامس فى (عِثْوَلّ) هو اللام وليس بالواو ، والله أعلم .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٩٤ .

(٢) شرح تسهيل الفوائد للمرادى (القسم الصرفى) ص ٥٤٦ رسالة دكتوراه إعداد : ناصر حسين على ــ كلية دار العلوم .

(٣) ينظر الممتع فى التصريف لابن عصفور ٢/٦٠٧ .

المسألة الثالثة : تصغير مُقْعَنْسِسٍ[1]

تصغير (مُقْعَنْسِسٍ) مسألة خلافية بين سيبويه وأبى العباس المبرد؛ لأنَّ تَصْغِيرَها عند سيبويه (مُقَيْعِسٌ) أَوْ (مُقَيْعِيسٌ) بزيادة الياء قَبْلَ الآخِرِ عِوَضاً من المحذوف .

وَتَصْغِيرُها عند أبى العَبَّاسِ المبرد (قُعَيْسِسٌ) أَوْ (قُعَيْسِيسٌ) بزيادة الياء قبل الآخِرِ عِوَضاً من المحذوف .

فسيبويهِ يَحْذِفُ من الكلمة النونَ وإحدى السِّينَيْنِ، والمُبَرِّدُ يَحْذِفُ الميمَ والنونَ، وَيُبْقِي السينَيْنِ كما هما اتِّكالاً على أنَّ السينَ فى هذه الكلمة مُلْحِقَةٌ ، وَالْمُلْحِقُ كالأصل ، أَمَّا الميمُ فَلَيْسَتْ بِمُلْحِقَةٍ، فهى عنده بمنزلة الميم فى (مُحْرَنْجِمٍ) .

وهأنذا أَسُوقُ إليك ما كتبه سيبويه فى هذا الأمر ، ثم أُرْدِفُهُ بما كتبه أبو العَبَّاسِ المبردُ ؛ لِتتدبَّرَ ما قالا ولتكُونَ على بَيِّنَةٍ منه .

قال سيبويه : " وإذا حَقَّرْتَ (مُقْعَنْسِسٌ) حَذَفْتَ النون وإحدى السينَين؛ لأنَّك كنتَ فاعلاً ذلك لو كَسَّرتَه للجمع فَإِنْ شِئْتَ قلت : مُقَيْعِسٌ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ مُقَيْعِيسٌ"[2].

وقال أبو العَبَّاسِ المُبَرِّدُ : " وكان سيبويه يقول فى تصغير (مُقْعَنْسِسٌ) مُقَيْعِسٌ ، ومُقَيْعِيسٌ، وليس القياسُ عندى ما قال؛ لأَنَّ السِّينَ فى (مُقْعَنْسِسٍ) مُلْحِقَةٌ ، وَالْمُلْحِقُ كالأصلى، والميمُ غيرُ مُلْحِقَةٍ فالقياسُ قُعَيْسٌ، وَقُعَيْسِيسٌ حتَّى يكونَ مثل (حُرَيْجِمٍ) و(حُرَيْجِيمٍ)"[3].

---

(١) المُقْعَنْسِسُ : الشديد والمتأخر ، والرجل المُقْعَنْسِسُ ، إذا امتنع أَنْ يضام، وفعله :اقْعَنْسَسَ، واسم الفاعل :مُقْعَنْسِسٌ ، واسم المفعول :مُقْعَنْسَبٌ والمصدر : اِقْعِنْسَاسٌ .

(٢) كتاب سيبويه ٤٢٩/٣ .

(٣) المقتضب للمبرد ٢٥١/٢ ــ ٢٥٢ .

وهـذه المَسْأَلةُ مِمَّا تناولَهُ أبو العبَّاسِ المبردُ فى نقده لكتاب سيبويه قـال المبرد مُعَلِّقاً على قول سيبويه السَّابِقِ ذِكْرُهُ : " قال محمد : وهذا خَطَأٌ وهو نَقْضُ قَوْلِهِ فيما عليه أَصْلُ التغيير عنده، وذلك أنَّ المُلْحِقَ عنده بمنزلة الأصلى وعند جميع النحويين، وهو يعلم أنَّ سين (مُقْعَنْسِسٍ) الزائدةَ مُلْحِقَةٌ بمـيم (مُحْـرَنْجِمٍ) ولذلـك لَمْ تُدْغَمْ فيها التى قبلها ، وقد أَوْجَبَ فى تصغير (مُحْـرَنْجِمٍ) حُرَيْجِمٌ فحذف الميم إذ لم يكُنْ بعدها إلَّا أَصْلٌ، فكذلك يَلْزَمُهُ فيما كان بمنزلة الأصل أنْ يقول : (قُعَيْسِسٌ)، وهو القياسُ اللَّازِمُ.

وقـد رَدَّ عليه ابْنُ وَلَّادٍ فى كتابه الانتصار بقوله : " قال أحمد : وقد زَعَـمَ مُحَمَّـدٌ فى مَسْأَلَةٍ ذكرها هو بعد هذه المسألة ما يَنْقُضُ ما ذَكَرَهُ هنا وَغَلِطَ فِى المسألتين جميعًا، وذلك أنَّه زَعَمَ فى عِثْوَلٍّ أَنَّ حَذْفَ الواو المُلْحِقَةِ أولى من حذف اللام المُكَرَّرَةِ عن الأصل، وقال فى تصغيره : عُثَيْلٌ، وهو مع هـذا يَزْعُمُ أَنَّ واو عِثْوَلٍّ كشين (قِرْشَبٍّ) فترَكَ اللام الزائدةَ التى هى مُكَرَّرَةٌ عـن الأصل ، وَحَذَفَ الواوَ التى فى موضع شين (قِرْشَبٍّ) ، وَرَأَى ذلك أولى بِـالْحَذْفِ ، وقال : هى زائدة ، والزَّائِدُ أولى بِأَنْ يُحْذَفَ فحصَّلْنا عليه هذا القولَ ، ثم رأيناه قد وافَقَ فى أَنَّ حَذْفَ الدال من (مُقَدِّمٍ) ــ وهى مُكَرَّرَةٌ عن الأصـل ــ أولـى مِـنْ حَذْفِ الميم، فقال فيه : (مُقَيْدِمٌ) ؛ لأنَّ العرب قالتْ : (مَقَادِمُ) فأثبتَتِ الميمَ وحَذَفَتِ الدَّالَ ، ورأَتْ أَنَّ إبْقَاءَ الميم أولى من إبقاء ما كـان مُكَـرَّراً عـن الأَصْـلِ ؛ لأنَّ المُكَرَّرَ عن الأصل كَالْحَشْوِ والميم زِيدَتْ فـى الأول لمعنى فكان إبقاءُ ما زِيدَ لمعنى أولى من إبقاء ما كان حَشْواً فى الكلمـة ... فكيفَ جَازَ أَنْ يَحْذِفَ الميمَ فى (مُقْعَنْسِسٍ) وَيُبْقِى السِّينَ؟ وهو يحذف المُكَرَّرَ للميم، وَيَحْذِفُ المُلْحِقَ لِلْمُكَرَّرِ، وهذا كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ بعيدٌ عن الصَّوَابِ[1].

---

(١) الانتصار فى الرد على المبرد لابن وَلَّادٍ ص ٢٥٣ ــ ٢٥٥ مخطوط

التعقيب :

وأقول : إنَّ مذهب سيبويه فى تصغير (مُقْعَنْسِسٍ) على (مُقَيْعِسٍ) أو (مُقَيْعِيسٍ) أولى وأجودُ وأَصَحُّ من مذهب المبرد، وذلك لثلاثة أمور :

الأمر الأول : أنَّ كلمة (مُقْعَنْسِسٍ) كلمة ثلاثية مزيدةٌ بثلاثة أحرف، الميم، والنون ، وإحدى السِّينَيْنِ[1] ، والذى اسْتَقَرَّ عليه الجمهورُ الأعظمُ فى تصغير الثلاثى المزيد بثلاثة أَحْرُفٍ غَيْرِ حَرْفِ المَدِّ هو بَقَاءُ الْأَفْضَلِ من الثلاثة الزائدة، وَحَذْفُ الاثنَيْنِ الباقِيَيْنِ، والميمُ فى (مُقْعَنْسِسٍ) ــ لا شَكَّ ــ أفضلُ من إحدى السِّينَيْنِ لِقُوَّتِهَا بالتصدير، ولدلالتها على معنى اسم الفاعل .

والأمر الثانى : أنَّ تَعْلِيلَ المُبَرِّدِ لِبَقَاءِ السين وَحَذْفِ الميم فى تصغير (مُقْعَنْسِسٍ) بِكَوْنِ السِّينِ مُلْحِقَةً ، وَالْمُلْحِقُ كَالْأَصْلِ والميمُ ليستْ مُلْحِقَةً ــ تَعْلِيلٌ وَاهٍ ليس له سَنَدٌ ولا دَلِيلٌ ؛ لأنَّ العربَ حَذَفَتِ الحرفَ الأَصْلِيَّ لِلْحَرْفِ الزائد إذا كان الزائدُ ذا معنى، مِثَالُ ذلك حَذْفُهُمْ فَاءَ الكلمة من أجل حَرْفِ المُضَارَعَةِ فى باب (يَعِدُ) و(يَزِنُ) ، وَفَاءُ الكلمة أَصْلٌ، وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ زَائِدٌ لمعنى المُضَارَعَةِ، فإذا كان ذلك جارياً على ألسنتهم ــ كان حَذْفُ الْمُلْحِقِ ــ وهو السين ــ لذى المعنى ــ وهو الميم ــ أقوى وَأَحْجَى وأَوْقَعُ .

ولقد عَلَّلَ أبو الفتح بْنُ جِنِّى صَنِيعَ العربِ فى حذف الحرف الأصلى لِلْحَرْفِ الزائد ذى المعنى بقوله : "وَكَأَنَّهُمْ إِنَّما أَسْرَعُوا إلى حَذْفِ الْأَصْلِيِّ

---

(١) من المعلوم مما ذكره الصرفيون فى كتبهم فى باب الزيادة أن العلماء اختلفوا فى الحرف المكرر لحرف أصلى ، سواء أكان الزائد للإلحاق كما فى (جَلْبَبَ) و(مَهْدَدَ) و(اقْعَنْسَسَ) و(مُقْعَنْسِسٍ) أم كان لغير الإلحاق ، نحو : قَطَّعَ، وَاسْبَطَرَّ، وَمُتَكَفْهِرٌّ ، ومُحْمَرٌّ، وما أشبه ذلك هل الزائد أول الحرفين المتجانسين أو ثانيهما ؟ فقال الخليل : الزائد الأول وقال غيره : الزائد هو الثانى، وقال سيبويه بعد أن ساق المذهبين فى ٣٢٩/٤ : : وَكِلَا الوَجْهَيْنِ صَوَابٌ وَمَذْهَبٌ" .

لِلزَّائِدِ ؛ تَنْوِيهاً به وَإِعْلاءً له، وَتَثْبِيتاً لِقَدَمِهِ فى أنفسهم ، وَلْيُعْلِمُوا بِذَلِكَ قَدْرَهُ عِنْدَهُمْ وَحُرْمَتَهُ فِى تَصَوُّرِهِمْ وَلَحَاقَهُ بِأُصُولِ الْكَلِمِ فى مُعْتَقَدِهِمْ"[1] .

والأمر الثالث : أنَّ حَذْفَ الحرف المُكَرَّرِ وَإِبْقَاءَ الزائد وَارِدٌ فى كلام العرب، ألا ترى أنَّهم حينما جمعوا (خَنْفَقِيقاً)[2] جَمْعَ تَكْسِيرٍ قالوا فيه (خَنَافِقُ)، فحذفوا القافَ، وهو حرف مُكَرَّرٌ، وَأَبْقَوْا النونَ، وهو حَرْفٌ زائد، والمعلوم أنَّ التكسيرَ والتصغيرَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ، قال الراجز :

بَنِى عُقَيْلٍ مَاذِهِ الْخَنَافِقُ؟

المَالُ هَدْىٌ ، وَالنِّسَاءُ طَالِقُ[3]

قال أبو الفتح بنُ جِنِّى بعد أنْ أنشَدَ البيتَ السَّابِقَ بِأَسْطَارٍ : " وفى قَوْلِهِمْ (خَنَافِقُ) تَقْوِيَةٌ لقول سيبويه فى تحقير (مُقْعَنْسِسٍ) وَتَكْسِيرِهِ : (مَقَاعِسُ، وَمُقَيْعِسٌ) فاعْرِفْهُ فَإِنَّه قَوِىٌّ فى بابه"[4].

---

(١) الخصائص لابن جنى ٢/٤٨١ .

(٢) الخَنْفَقِيقُ : الداهية ، والخفيفة من النساء ، والناقص الخَلْقِ، وجمع الخَنْفَقِيق : خَنَافِقُ .

(٣) هذا الرجز لم أعثر على قائله، ولم أجد أحداً قد استشهد به من العلماء الذين اطلعت على مصنفاتهم إلا ابن جنى فى كتابه الخصائص ٢/٦٤ ، ٤٨٠ ، و ٣/١١٧ .

(٤) الخصائص لابن جنى ٢/٤٨٠ .

المبحث الثالث

مسائل الخلاف بين سيبويه وجماعة من الصرفيين

ويحوى أَرْبَعَ مَسَائِلَ خِلَافِيَّةٍ، وهى على النحو التالى : تصغير (هَارٍ)، وتصغير ما ثانية صَحِيحٌ مُبْدَلٌ مِن لِّينٍ، وتصغير ما عَيْنُهُ مُبْدَلَةٌ مِن لِّينٍ، وتصغير اللَّاتِي .

المسألة الأولى : تَصْغِيرُ (هَارٍ)

هَارٍ فى قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ﴾[1] كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ حُذِفَتْ عَيْنُهَا، وهى اسم فاعل، وَفِعْلُهَا : (هَارَ)، تقول : هَارَ فُلَانٌ البِنَاءَ، أى : هَدَمَه ، وتقول : هَارَ الْبِنَاءُ يَهُورُ هَوْراً فهو هَائِرٌ وَهَارٍ، أى : انْهَدَمَ، فالفعل (هَارَ) من الأفعال الشَّائِعَةِ بين المتعدى واللازم، فمَرَّةً يأتى مُتَعَدِّياً، وَمَرَّةً يأتى لَازِماً .

وَأَصْلُ (هَارٍ) : هَاوِرٌ، ثم قُدِّمَتِ (الرَّاءُ) التى هى اللَّامُ على (الواو) التى هى العينُ، فَصَارَتِ الكلمةُ (هَاروا) على وَزْنِ (فَالِعاً) ، ثم قُلِبَتِ الواوُ يَاءً لتطرفها إِثْرَ كَسْرةٍ، فصارت الكلمةُ (هَارِيَا) ، ثم أُعِلَّتْ إِعْلَالَ قَاضٍ، فقيل فيها : هَارٍ، وَوَزْنُهَا الصَّرْفِيُّ : (فَالٍ)، فهى ـ إِذَنْ ـ كَلِمَةٌ رباعيَّةٌ حُذِفَتْ عينُها تخفيفاً ، وفى تصغيرها مذهبان إليك إِيَّاهما :

المذهب الأول : مَذْهَبُ سيبويه .

ذهب سيبويه إلى أَنَّك إِنْ صَغَّرْتَ هذه الكلمةَ صَغَّرْتَهَا على هيئتها التى هى عليها، وَلَمْ تَرُدَّ إليها ما حُذِفَ منها، فتقول فى تصغيرها : (هُوَيْرٌ)، وَمَا فَعَلْتَهُ فى تصغير (هَارٍ) تفعلُهُ فيما يُحَاكِيهَا من الكلمات الرباعية التى حُذِفَ منها حَرْفٌ للتخفيف، فتقول فى تصغير (مَيْتٍ)[2] ـ بسكون الياء ـ ؛

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة .

(٢) المحذوف من كلمة (ميت) الياء ، والأصل : مَيِّتٌ .

وَنَاسٍ[1]، وَشَاكٍ[2]، وَقَاضٍ[3]، وَغَازٍ[4]، وَدَاعٍ[5]، وَخَيْرٍ، وَشَرٍّ[6] : مُيَيْتٌ ، وَنُوَيْسٌ، وَشُوَيْكٌ، وَقُوَيْضٌ، وَغُوَيْزٌ، وَدُوَيْعٌ، وَخُيَيْرٌ، وَشُرَيْرٌ على وزن (فُعَيْلٍ) ، ولقد سجَّلَ سيبويه مذهبه فى كتابه فقال : " هذا بَابُ تَحْقِيرِ مَا حُذِفَ منه ، وَلَا يُرَدُّ فى التَّحْقِيرِ ما حُذِفَ منه مِنْ قِبَلِ أَنَّ ما بَقِيَ إذا حُقِّرَ يَكُونُ على مِثَالِ الْمُحَقَّرِ، ولا يَخْرُجُ مِنْ أَمْثِلَةِ التَّحْقِيرِ ...و ... و ... فَمِنْ ذلك قَوْلُكَ فِى مَيْتٍ : مُيَيْتٌ، وَإِنَّما الْأَصْلُ مَيِّتٌ، غَيْرَ أَنَّكَ حذفْتَ العَيْنَ. وَمِنْ ذلك قَوْلُهُمْ فى هَارٍ : هُوَيْرٌ، وإنَّما الأصل هَائِرٌ، غَيْرَ أَنَّهم حذفُوا الهمزةَ كما حذفُوا يَاءَ مَيِّتٍ، وَكِلَاهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْعَيْنِ"[7] انتهى .

والمذهب الثانى : مذهبُ يونُسَ بْنِ حبيب البصرىِّ[8] .

ذهب يونُسُ بنُ حبيب إلى أَنَّ ناساً من العرب يقولون فى تَصْغِيرِ

---

(١) المحذوف من كلمة (ناس) الهمزة ؛ لأن أصلها (أناس) .

(٢) المحذوف من كلمة (شاك) الواو ؛ لأن اصلها(شاوك) ،وهى اسم فاعل، وفعلها : (شاك يشاك)، أى وقع فى الشوك ، ثم قدمت الكاف التى هى اللام على الواو التى هى العين، فصار (شاكواً) ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ، فصار (شاكياً) ثم أعل إعلال قاض فقيل فيه : (شاك) ، ووزنه الصرفى (فال) .

(٣) المحذوف من كلمة (قاض) الياء، لأن أصلها (قاضى) .

(٤) المحذوف من(غاز) الواو ؛ لأنه اسم فاعل من غزا يغزو، ثم أعل إعلال قاض .

(٥) المحذوف من (داع) الواو ؛ لأنه اسم فاعل من دعا يدعو، ثم أعل إعلال قاض .

(٦) المحذوف من (خير) و(شر) همزة أفعل التفضيل، وأصلهما : أخير، وأشرر .

(٧) كتاب سيبويه ٣/٤٥٦ .

(٨) هو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى مولى بنى ضبة، أخذ عن أبى عمرو وغيره، وواجه العرب فسمع منهم حتى غدا مرجع الأدباء والنحويين فى المشكلات وله مذاهب خاصة فى النحو بعضها نقلها سيبويه فى كتابه، توفى سنة ثنتين وثمانين ومائة .. ترجمته فى طبقات النحويين واللغويين ص ٥١ ــ ٥٣، وإنباه الرواة ٤/٧٤، وسير أعلام النبلاء ١٨/١٩١، وبغية الوعاة ٢/٣٦٥، وطبقات المفسرين للسيوطى ٢/٣٣٥ ــ ٣٣٦ .

(هَارٍ) : (هُوَيْنِرٌ) بِرَدِّ الهمزةِ الَّتِى حُذِفَتْ منه فى الْمُكَبَّرِ[1] .

وهـذا الذى زعمه يُونُسُ رَفَضَهُ سيبويه ونَفَى سَمَاعَهُ عن العرب ، وأشار إلى أنَّ (هُوَيْنِرًا) تَصْغِيرُ (هَائِرٍ) وليس بتصغير (هَارٍ)[2].

التعقيب :

ومذهب سيبويه فى هذه المسألة هو الْمُخْتَارُ وَالْمُجْتَبَى ؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول : أنَّه المسموعُ عن العرب .

والثانى : أنَّ الحَذْفَ فى كلمة (هَارٍ) وَمَا يُحَاكِيهَا لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ عِلَّةٍ تَزُولُ فِى التَّصْغِيرِ ، وَإِنَّمَا كان لِنَوْعٍ مِنَ التَّخْفِيفِ فى الْمُكَبَّرِ منها قَبْلَ الْمُصَغَّرِ،والاسْمُ أَحْوَجُ إلى التخفيف فى التصغير لزيادة حروفه بسبب ياء التصغير .

والثالث : أَنَّ حَذْفَ الحرف من كلمة (هَارٍ) وما يُحَاكِيهَا لا يُخْرِجُهَا من أوزان التصغير إذا صُغِّرَتْ ؛ لكونها بَاقِيَةً ـ بَعْدَ الْحَذْفِ ـ على ثلاثة أَحْرُفٍ، وَلَكِنَّهُ يُحَوِّلُهَا من وزن (فُعَيْعِلٍ) إلى وزن (فُعَيْلٍ) الذى هو أقلُّ الأوزان الثلاثة عدداً، فالاسْمُ فى هذه الحالة ليس فى حَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ وَمُلِحَّةٍ إلى رَدِّ ما حُذِفَ منه بخلاف مَا لَوْ بَقِىَ بَعْدَ الحَذْفِ على حَرْفَيْنِ، مثل : عِدَةٍ[3]، وَمُذْ[4]، وَدَم[5]، فَإِنَّ بَقَاءَهُ على حَرْفَيْنِ يُخْرِجُهُ من أوزان التصغير إِذَا صُغِّرَ، فلذا وَجَبَ رَدُّ ما حُذِفَ منه ؛ لأنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُوهُ وَتُلِحُّ فى طَلَبِهِ .

---

(١) يـنظر مذهـب يونس فى كتاب سيبويه ٤٥٦/٣ ــ ٤٥٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٥ ، وشرح التسهيل للمرادى القسم الصرفى رسالة دكتوراه ص ٥٥٠ .

(٢) ينظر كتاب سيبويه ٤٥٦/٣ ــ ٤٥٧ .

(٣) المحـذوف مـن كلمـة (عـدة) الواو التى هى فاء الكلمة ؛ لأنها من الوعد، فتقول فى تصغيرها : وُعَيْدَةٌ برد المحذوف وجوباً عند التصغير .

(٤) المحـذوف مـن كلمـة (مـذ) النون التى هى عين الكلمة ؛ لأن أصلها (منذ) فتقول فى تصغيرها : (منيذ) برد المحذوف وجوباً عند التصغير .

(٥) المحـذوف من كلمة (دم) الياء التى هى لام الكلمة ؛ لأنك إذا ثنيتها قلت : دميان، فتقول فـى تصـغيرها "دُمَـيٌّ" برد المحذوف وجوباً عند التصغير وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة .

المسألة الثانية

تَصْغِيرُ مَا ثَانِيه صَحِيحٌ مُبْدَلٌ مِن لِّين

وَرَدَتْ أَسْمَاءٌ فِي كلام العرب ثانيها حَرْفٌ صَحِيحٌ مُبْدَلٌ مِن لِّين، نحو : مُتَّخِمٌ(١)، وَمُتَّدِعٌ(٢)، وَمُتَّئِنٌ(٣)، وَمُتَّزِنٌ(٤)، وَمُتَّصِفٌ(٥)، وَمُتَّصِلٌ(٦)، وَمُتَّعِدٌ(٧)، وَمُتَّعِظٌ(٨)، وَمُتَّقٍ(٩)، وَمُتَّلِجٌ(١٠)، وَمُتَّهِمٌ(١١)، وَمُتَّبِسٌ(١٢)، وَمُتَّسِرٌ(١٣) .

---

(١) مُتخم : اسم فاعل، وفعله : (اتخم) على وزن (افتعل)، تقول : اتخم فلان، أى : أصابه الطعام بالتُّخَمَةِ .

(٢) مُتدع : بمعنى صاحب دعة وراحة ، وهو اسم فاعل، وفعله (اتدع) على وزن (افتعل)، تقول : اتدع الشيء، أى سكن ، وأصله : اوتدع على وزن (افتعل) .

(٣) مُتدن : اسم فاعل، وفعله : (اتَّدن) على وزن (افتعل)، تقول :اتدن الشيء بمعنى ابتل وابتدنه : ابتله .

(٤) مُتزن : اسم فاعل، وفعله : (اتَّزن) ، تقول : اتزن الآخذ، أى : وزن الشيء وأخذه، وتقول :اتزن الشيء : أمكن وزنه .

(٥) متصف : اسم فاعل، وفعله : (اتَّصف) ، تقول : اتَّصف الشيء : أمكن وصفه .

(٦) متَّصِل : اسم فاعل وفعله : (اتصل) ، تقول : اتصل الشيء بالشيء : لم ينقطع .

(٧) متعد : اسم فاعل، وفعله : (اتعد)، تقول : اتعد فلان، أى : قبل الوعد .

(٨) متعظ : اسم فاعل ، وفعله : (اتعظ) ، تقول : اتعظ فلان، أى : قبل الموعظة .

(٩) مُتق : اسم فاعل أعل إعلال قاض، وفعله : (اتقى) على وزن (افتعل)، تقول : اتقيت الشيء بمعنى حذرته .

(١٠) مُتلج : اسم فاعل، وفعله : (اتلج)، تقول :اتلج فلان موالج : دخل مداخل، وفى حديث عمر بن الخطاب أن أنسا كان يتولج على النساء ، وهن مكشفات الرءوس ، أى يدخل عليهن، وهو صغير، ولا يحتجبن منه .

(١١) متهم : اسم فاعل، وفعله : (اتهم)، تقول : اتهمت فلانا، أى أدخلت عليه التهمة .

(١٢) متبس : اسم فاعل ، وفعله (اتبس) ، تقول : اتبس الشيء أى تجفف .

(١٣) متسر : اسم فاعل ، وفعله : (اتسر)، وأصله ايتسر أبدلت الياء تاء وادغمت فى تاء الافتعال ، تقول : اتسر القوم الجزور ، أى : اقتسموها، وهم يتسرون، أى : يلعبون بالقداح، وهو الميسر .

وهـذه أسـماء فاعليـن ، وأصـلها : مُوتَخِمٌ ، وَمُوتَدِعٌ، وَمُوتَدِنٌ، وَمُوتَـزِنٌ، وَمُوتَصِـفٌ، وَمُوتَصِـلٌ، وَمُوتَعِدٌ ، وَمُوتَعِظٌ، وَمُوتَقٍ، ومُوتَلِجٌ، ومُوتَهِمٌ، وَمُيْتَبِسٌ، وَمُيْتَسِرٌ .

وقعـت الواو والياء فاءً للافتعال فوجب إبدالُها تاءً وإدغامُ التاءِ فى تـاء الافـتعال لعُسْـر الـنطق بحرف اللين الساكن مع تاء الافتعال ؛ لِقُرْبِ مَخْرَجَـيْهِمَا وَتَـنَافُرِ صِـفَتَيْهِمَا؛ لأنَّ حروفَ اللين مَجْهورَةٌ مُسْتَفِلَةٌ، والتاءُ مَهْمُوسَةٌ رِخْوَةٌ .

وكمـا وَجَبَ إبدالُ التَّاءِ من الواو والياء فى أسماء الفاعلين السَّالِفَةِ أيضاً يجبُ الإبدالُ إذَا حَوَّلْتَهَا إلى أسْمَاءِ مَفْعُولِين .

وإذا صَـغَّرْتَ هذه الأسماءَ وما يُحَاكِيهَا فى كون ثانيه حرفًا صحيحاً مُبْدَلاً مِن لَيِّنٍ ــ كان فى تصغيرها مذهبان إليك إيَّاهما :

المذهب الأول : مذهب سيبويه .

يـرى سيبويه أنك إنْ صَغَّرْتَ اسماً من تلك الأسماء ــ أَبْقَيْتَ الحرفَ الصحيحَ المُبْدَلَ مِن لَيِّنٍ على حاله ولم تَرُدَّهُ إلى أصله، وَحَذَفْتَ تاءَ الافتعال ، فـتقول فـى تصـغير الأسـماء السَّابِقِ ذِكْرُهَا : مُتَيْخِمٌ، وَمُتَيْدِعٌ، وَمُتَيْدِنٌ، وَمُتَـيْزِنٌ، وَمُتَيْصِـفٌ، وَمُتَيْصِلٌ، وَمُتَيْعِدٌ،ومُتَيْعِظٌ، وَمُتَيْقٍ، ومُتَيْلِجٌ، وَمُتَيْهِمٌ، وَمُتَيْـيِسٌ، وَمُتَيْسِرٌ، ولقد سجَّلَ سيبويه مَذْهَبَهُ فى كتابه فقال : " ... وَمِنْ ذلـك أيضـاً : مُـتَلِّجٌ وَمُتَّهِمٌ وَمُتَّخِمٌ ، تقول فى تحقير مُتَّلِجٍ : مُتَيْلِجٌ وَمُتَيْهِمٌ وَمُتَـيْخِمٌ، تَحْذِفُ التَّاءَ التى دخلتْ لــ (مُفْتَعِلٍ) وَتَدَعُ التى هى بَدَلٌ من الواو؛ لأنَّ هذه التَّاءَ أُبْدِلَتْ ها هنا ، كما أُبْدِلَتْ حيثُ كانَتْ أَوَّلَ الاسْمِ، وأُبْدِلَتْ هاهنا مـن الـواو ... و ... و ... ومـثل ذلـك مُتَـيْعِدٌ وَمُتَيْزِنٌ لا تحذف التاء"[1].

---

(١) الكتاب ٣/٤٦٤ ــ ٤٦٥ .

والمذهب الثانى : مذهب الزجاج[1]

يرى أبو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ أنك إِنْ صَغَّرْتَ اسماً من الأسماء السَّالِفِ ذِكْرُهَا ـ رَدَدْتَ الحرفَ الصَّحِيحَ المُبْدَلَ مِن لِّينٍ إلى أَصْلِهِ، وَحَذَفْتَ تَاءَ الافتعال[2] ، فتقول : مُوَيْخِمٌ، وَمُوَيْدِعٌ، وَمُوَيْدِنٌ، وَمُوَيْزِنٌ، وَمُوَيْصِفٌ، وَمُوَيْصِلٌ، وَمُوَيْعِدٌ، وَمُوَيْعِظٌ، وَمُوَيْقٍ، وَمُوَيْلِجٌ، وَمُوَيْهِمٌ ، وَمُيَيْبِسٌ، وَمُيَيْسِرٌ .

التعقيب :

ومذهبُ أبى إِسْحَاقَ الزجاج أَقْيَسُ ؛ لأنك عند تصغير أحد الأسماء السابقة تَحْذِفُ منه تَاءَ الافتعال ؛ لكونها حرفاً زائداً ، وَلِكَوْنِ الاسْمِ المُرَادِ تَصْغِيرُهُ على خمسة أحرف، وليس قبل آخره حَرْفُ لينٍ، والاسم الخماسِيُّ ـ كما هو معلوم من قواعد التصغير ـ إذا لم يكن قبل آخره حَرْفُ لينٍ حَذَفْتَ منه حرفاً لِتَرُدَّهُ إلى أربعة أحرف حتَّى تُصَغِّرَهُ على (فُعَيْعِل) ، وإذا حَذَفْتَ تَاءَ الافتعال زال سَبَبُ الإِبْدَالِ، وهو عُسْرُ النُّطْقِ بِحَرْفِ اللِّينِ السَّاكِنِ مع وجود التاء ، وإذا سقطَ سَبَبُ الإبدال كان رجوعُ التَّاءِ المُبْدَلَةِ من الواو أو الياء إلى أَصْلِهَا فى التَّصْغِيرِ أَقْيَسَ؛ لأنَّ التصغير يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها .

---

(١) هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج كان يخرط الزجاج، ومال إلى النحو ، من أهم مصنفاته ، معانى القرآن ، والاشتقاق ، والأمالى ، توفى سنة إحدى عشرة، وقيل ست عشرة وثلثمائة ـ ترجمته فى تاريخ بغداد ٨٦/٦، وإنباه الرواة ١٤٣/١ .

(٢) ورد مذهب الزجاج فى كثير من المراجع، ومنها : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢١٦/١، وشرح التسهيل للمرادى القسم الصرفى ص ٥٥٤ رسالة دكتوراه ، والتصريح ٣٢١/٢، والهمع ١٨٨/٢ .

وزعم بَعْضُ العُلَمَاءِ أَنَّ مذهب سيبويه هو الصَّحِيحُ، وعلَّلُوهُ بِأَنَّه إذا قيل فى تصغير (مُتَّعِد): مُوَيْعِدٌ فلا يُعْلَمُ مُكَبَّرُهُ أهو مُوْعِدٌ أَمْ هو مُوْعَدٌ أم هو مَوْعِدٌ ؟ أمَّا إذا قيل فى تصغيره مُتَيْعِدٌ فلا إِبهَامَ فيه[1].

وَأَرُدُّ هـذا الـزَّعْمَ بِأَنَّ فى باب التصغير كَلِمَاتٍ كَثِيرَةً فيها إبهامٌ فلا يُعْرَفُ مُكَبَّرُهَا إِلَّا بالقرينة، أَلَا تَرَى أَنَّ مُحَيْفِظاً ومُقَيْتِلاً ومُشَيْرِكاً لا نَدْرِى أهى تَصْغِيرُ أَسْمَاءِ فاعلين أم هى تَصْغِيرُ أَسْمَاءِ مَفْعُولِينَ؟ فَالْإِبهَامُ فيها تَزِيلُهُ القرينةُ والله أعلم .

(١) ينظر هذا الزعم فى توضيح المقاصد للمرادى ٥/١٠٥، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٣/١٠٥٨ ــ ١٠٥٩ والتصريح ٢/٣٢١، وشرح الأشمونى ٤/١٦٥ .

المسألة الثالثة

تَصْغِيرُ ما عَيْنُهُ هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ مِن لَيِّنٍ

وردتْ فى اللسان العربى أَسْمَاءُ فاعِلِينَ عَيْنَاتُهَا هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ من واو أو يـاء ، فَمِمَّـا عَيْـنَاتُهَا هَمْـزَةٌ مُبْدَلَةٌ من واو : سَائِغٌ، وَصَائِمٌ، وَعَائِدٌ ، وَفَائِرٌ(١)، وَفَائِزٌ(٢)، وَقَائِلٌ، وَنَائِمٌ، ومنها رَائِحَةٌ(٣) .

وَمِمَّـا عَيْـنَاتُهَا هَمْـزَةٌ مُبْدَلَةٌ مِن يَاءٍ : بَائِعٌ، وَزَائِغٌ(٤)، وَسَائِحٌ(٥)، وَسَائِرٌ، ومنها مَاءٌ سَائِلٌ، وَشَائِحٌ(٦)، وَصَائِحٌ(٧) .

فَـإِنْ صَغَّرْتَ اسْماً من هذه الأَسْمَاءِ ففى تَصْغِيرِهِ خِلَافٌ بين سيبويه وأبى عُمَرَ الْجَرْمِيِّ(٨) مِنْ حيثُ بَقَاءُ الْهَمْزَةِ على حالها وهيئتها أَوْ رَدُّهَا إلى أَصْلِهَا، وإليك تفصيلَ هذين المذهبين :

---

(١) الفائر : المنتشر الغضب من الدواب وغيرها، ويقال للرجل إذا غَضِبَ : فَارَ فَائِرُهُ، وثار ثائره .

(٢) الفائز : الظافر بالأمنية والخير .

(٣) الرائحة : ريح طيبة تجدها فى النسيم، وتقول : لهذه البقلة رائحة طيبة .

(٤) الـزائغ : المائل عن الحق والإيمان، ومنه الدعاء القرآنى : "رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا" .

(٥) السائح من الماء : الجارى على وجه الأرض، والسائح من بنى آدم : الذاهب فى الأرض للعبادة ، والسائح : الصائم الملازم للمساجد .

(٦) الشائح : الغيور والجاد فى الأمور والحَذِرُ .

(٧) الصائح : الذى يصيح .

(٨) هـو أبـو عمر صالح بن إسحاق مولى بنى جَرْمٍ أخذ عن شيوخ البصرة النحو واللغة، وزامل المازنىَّ وإليهما يرجع الفَضْلُ فى إخراج كتاب سيبويه ، من مصنفاته : مختصره، وكتاب فرخ سيبويه توفى سنة خمس وعشرين ومائتين .. ترجمته فى أخبار النحويين ص ٨٤ ، وطـبقات النحويين واللغويين ص ٧٤، وتاريخ بغداد ٣١٣/٩، وإنباه الرواة ٨٠/٢ .

المذهب الأول : مذهب سيبويه .

ذَهَبَ سيبويهِ إلى أنَّك إنْ صَغَّرْتَ اسْماً من الأسماء المُشَارِ إليها – أَبْقَيْتَ الهمزةَ على حالها وَلَمْ تَرُدَّها إلى أصلها، فتقول على مذهبه فى تصغير الأَسْمَاءِ السَّابِقَةِ : سُوَيْئِغٌ، وَصُوَيْئِمٌ، وَعُوَيْئِدٌ، وَفُوَيْئِرٌ، وَفُوَيْئِزٌ، وَقُوَيْئِلٌ، وَنُوَيْئِمٌ، وَرُوَيْئِحَةٌ، وَبُوَيْئِعٌ، وَزُوَيْئِغٌ، وَسُوَيْئِحٌ، وَسُوَيْئِرٌ، وَسُوَيْئِلٌ، وَشُوَيْئِحٌ، وَصُوَيْئِحٌ .

ولقد سَطَرَ سِيبَوَيْهِ مَذْهَبَهُ فى كتابه فقال : " هذا بَابُ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِى تَثْبُتُ الأبدالُ فيها وَتَلْزَمُهَا، وذلك إذا كانتْ أبدالاً من الواوات والياءاتِ الَّتِى هى عَيْنَاتٌ ، فَمِنْ ذلك قَائِلٌ وَقَائِمٌ وَبَائِعٌ، تقول : قُوَيْئِمٌ وَبُوَيْئِعٌ . فَلَيْسَتْ هذه العَيْنَاتُ بمنزلة الَّتِى هُنَّ لَامَاتٌ ... و ... أَلَا تَرَى أنَّكَ إذا كَسَّرْتَ هذا الاسْمَ لِلْجَمْعِ ثَبَتَتْ فيه الْهَمْزَةُ، تقول : قَوَائِمُ وَبَوَائِعُ وَقَوَائِلُ وكذلك تَثْبُتُ فى التَّصْغِيرِ[1] أ هـ .

والمذهب الثانى : مذهب أبى عُمَرَ الْجَرْمِيِّ .

ذَهَبَ أبو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ إلى أنَّكَ إنْ صَغَّرْتَ اسْماً عَيْنُهُ هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ من وَاوٍ أَوْ يَاءٍ رَدَدْتَ الهمزةَ إلى أَصْلِهَا[2]، فتقول على مذهبه فى تصغير ما عَيْنُهُ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ فى الأَسْمَاءِ السَّالِفِ ذِكْرُهَا : سُوَيِّغٌ، وَصُوَيِّمٌ، وَعُوَيِّدٌ، وَفُوَيِّرٌ، وَفُوَيِّزٌ، وَقُوَيِّلٌ، وَنُوَيِّمٌ، وَرُوَيِّحَةٌ .

والأَصْلُ : سُوَيْوِغٌ، وَصُوَيْوِمٌ، وَعُوَيْوِدٌ، وَفُوَيْوِرٌ، وَفُوَيْوِزٌ، وَقُوَيْوِلٌ، وَرُوَيْوِحَةٌ، قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً فى كُلٍّ وَأُدْغِمَتْ فيها يَاءُ التَّصْغِيرِ، وَوَزْنُهَا التَّصْغِيرِيُّ : فُعَيْعِلٌ .

وتقول – أيضاً – على هذا المذهب فى تصغير ما عَيْنُهُ هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ فى الأَسْمَاءِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا : بُوَيِّعٌ، وَزُوَيِّغٌ، وَسُوَيِّحٌ، وَسُوَيِّرٌ،

---

(١) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣ – ٤٦٣ .

(٢) ينظر لمذهب الجرمى شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢١٥/١ ،وارتشاف الضرب لأبى حيان ١٧٨/١ .

وَسُوَيْلٌ، وَشُوَيْحٌ، وَصُوَيْحٌ بِإِدْغَامِ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي يَاءِ الْكَلِمَةِ، وَوَزْنُهَا التَّصْغِيرِيُّ فُعَيْعِلٌ قَالَ ابْنُ يَعِيشَ : "وَأَمَّا الْبَدَلُ اللَّازِمُ فَنَحْوُ الْهَمْزَةِ فِي قَائِلٍ وَبَائِعٍ ، فَإِذَا صَغَّرْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قُلْتَ : قُوَيْئِلٌ وَبُوَيْئِعٌ، بِالْهَمْزِ لَمْ يُخَالِفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا أَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ : قُوَيِّلٌ وَبُوَيِّعٌ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، قَالَ : لِأَنَّ الْهَمْزَ فِي قَائِلٍ وَبَائِعٍ إِنَّمَا كَانَ لِاعْتِلَالِ الْعَيْنِ بِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَكَانَتْ مُجَاوِرَةً لِلطَّرَفِ فَهَمَزُوهَا عَلَى حَدِّ الْهَمْزِ فِي عَطَاءٍ وَكِسَاءٍ ، وَأَنْتَ إِذَا صَغَّرْتَ زَالَتِ الْأَلِفُ فَعَادَتِ الْهَمْزَةُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الواو والياءِ عَلَى حَدِّ عَوْدِهَا فِي مُتَّعِدٍ وَمُتَّزِنٍ"[1].

التعقيب :

ومذهبُ سيبويه فِي ذلك هو الغالبُ والمَنْصُورُ؛ لأنَّ الهَمْزَةَ فِي هذا الموضع قَوِيَّةٌ لأنَّها ليستْ طَرَفاً ، والدليلُ على قُوَّتِهَا بَقَاؤُهَا فِي التكسير، فتقول فِي تكسير الأسماء السابقة : سَوَائِغُ، وَصَوَائِمُ، وَعَوَائِدُ ، وَفَوَائِرُ، وَفَوَائِزُ ، وَقَوَائِلُ، وَنَوَائِمُ، وَرَوَائِحُ، وَبَوَائِعُ، وَزَوَائِغُ، وَسَوَائِحُ، وَسَوَائِرُ، وَسَوَائِلُ، وَشَوَائِحُ، وَصَوَائِحُ، قال سيبويه مشيراً إلى ذلك : " أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا كَسَّرْتَ هذا الاسْمَ لِلْجَمْعِ ثبتَتْ فيه الهمزةُ ، تقول : قَوَائِمُ وَبَوَائِعُ وَقَوَائِلُ وكذلك تَثْبُتُ فِي التَّصْغِيرِ"[2] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٥ .

(٢) كتاب سيبويه ٤٦٣/٣ .

المسألة الرابعة : تصغير الَّذى

التصـــغير من جملة تصاريف الاسْمِ المُتَمَكِّنِ فَحَقُّهُ ألاَّ يَدْخُلَ فى غير المُتَمَكِّـــنِ ، وَأَسْمَاءُ الإشارة والأسماءُ الموصولةُ حَقُّهَا ألاَّ تُصَغَّرَ لكونها غيرَ مُتَمَكِّـــنَةٍ لِغَلَـــبَةِ شَبَهِ الْحَرْفِ عليها، ولكنَّها لمَّا أَشْبَهَتِ الأَسْمَاءَ المتمكِّنةَ فى كَوْنِهَـــا تُوصَـــفُ ويُوصَفُ بها ــ اسْتُبِيحَ تَصْغِيرُ بَعْضِهَا على طريقة تُخَالِفُ طريقةَ الأَسْمَاءِ المتمكنة ، وَوَجْهُ المخالفةِ يتمثَّلُ فى أمرين:

الأمـــر الأول : أَنْ تَـــتْرُكَ أوائِـــلَ هـــذه الأسماء على ما كانَتْ عليه قَـــبل التصـــغير ، فـــإنْ كانَـــتْ أوائِلُهَـــا مفتوحةً تَرَكْتَهَا مفتوحةً، وَإنْ كانَتْ مضمومةً ــ أبقيتَهَا مضمومةً، بخلاف الأسماء المعربة فَإِنَّك إنْ أردتَ تَصْغِيرَ وَاحِـــدٍ مِـــنها ضَمَمْتَ أَوَّلَهُ عملاً بالقاعدة المشهورة فى باب التصغير ، قال ســـيبويه مُشِـــيراً إلـــى ذلك : " اعلم أنَّ التَّحْقِيرَ يَضُمُّ أَوَائِلَ الْأَسْمَاءِ إلاَّ هذه الأَسْمَاءَ ،فَإِنَّهُ يَتْرُكُ أَوَائِلَهَا على حالها قبل أَنْ تُحَقَّرَ؛ وذلك لأنَّ لها نَحْواً فى الكـــلام لَـــيْسَ لغيرها ــ وقد بينا ذلك ــ فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ تَحْقِيرُهَا على غَيْرِ تَحْقِيرِ ما سِوَاهَا[1] .أ هـــ ".

وهـــذا الذى سَطَرَهُ سيبويهِ فى كتابه نَقَلَهُ ابْنُ سيده بِنَصِّهِ وَفَصِّهِ فى كـــتابه المخصـــص[2]، وَلَـــمْ يَعْزُهُ إلى صَاحِبِهِ سيبويهِ لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بعيدٍ .

والأمـــر الثانى : أَنْ تُعَوِّضَ مِنْ ضَمِّ أوائلِ هذه الأسماءِ أَلِفاً تَزِيدُهَا فـــى أواخـــرها، قال سيبويه مُشِيراً إلى ذلك : " وَإِنَّما أَلْحَقُوا هذه الألفاتِ فى أَوَاخِـــرِهَا لِـــتَكُونَ أواخِرُهَا على غير حَالِ أَوَاخِرِ غَيْرِهَا، كما صَارَتْ أَوَائِلُهَا علـــى ذلك"[3]، وقال ابنُ مالكٍ مُشِيراً إلى تصغير الأسماء المُبْهَمَةِ : "فَوَافَقَتِ

---

(١) كتاب سيبويه ٤٨٧/٣ .

(٢) ينظر نص سيبويه فى المخصص لابن سيده ١٠٣/١٤ .

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٧/٣ .

المُتَمَكِّنَ بزيادة الياء ثَالِثَةً بعد فتحة، وَخَالَفَتْهُ بِتَرْكِ الأَوَّلِ على حَالِهِ وزِيَادَةِ أَلِفٍ[1] " أ هـ كلامه .

فعلى هذا الذى ذكرتُهُ تكونُ طريقةُ تصغيرِ (الَّذِى) و(الَّتِى) على النحو التالى :

أَوَّلاً : أَنْ تَتْرُكَ الحرفَ الأول من الكلمتين على حاله.

ثانياً : أَنْ تَزِيدَ ياءَ التصغيرِ ثالثةً ثم تُدْغِمَهَا فى ياء الكلمة .

ثالثاً : أَنْ تَزِيدَ أَلِفاً فى آخر الكلمة ؛ لِتَكُونَ هذه الألِفُ عِوَضاً من ضَمَّةِ أَوَّلِ المُصَغَّرِ ، فتقول فى تصغيرهما : اللَّذَيَّا ، وَاللَّتَيَّا، قال الراجز :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِى

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[2]

وإذا ثَنَّيْتَ حذفْتَ أَلِفَ الْعِوَضِ لالتقائها سَاكِنةً مع ألف التثنية وياءها (أعنى ياء التثنية)، فتقول فى حالة الرفع : اللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ، وتقول فى حالتى النصب والجرّ : اللَّذَيْنِ ، وَاللَّتَيْنِ .

وإذا جمعْتَ (اللَّذَيَّا) حذفْتَ أَلِفَ الْعِوَضِ تخفيفاً، وَقُلْتَ فى جَمْعِهِ فى حالة الرفع : (اللَّذَيُّونَ) بضم الياء المشددة ، وفى حالتى النصب والجر: (اللَّذَيِّينَ) بكسر الياء المشددة، وهذا هو المسموع عن العرب.

وتقول فى جمع (اللَّتَيَّا) : (اللَّتَيَّاتُ) .

هذا عن تصغير الأسماء المبهمة،أمَّا تصغيرُ (اللَّاتِى) ــ وهو المقصود فى هذه المسألة ــ ففيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب سيبويه .

ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز تصغيرُ (اللَّاتِى) اسْتِغْنَاءً عنه بتصغير (الَّتِى) وَجَمْعِهَا، بمعنى أنَّك إنْ قَصَدْتَ تصغير (اللاتى) صَغَّرْتَ (الَّتِى) على

---

(١) شفاء العليل فى إيضاح التسهيل ١٠٦٢/٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٣١/١ .

(٢) سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الأول .

(اللَّتَـيَّا)، ثم تَجْمَعُ (اللَّتَيَّا) بالألف والتاء ، فَيَلْتَقِي ساكنان الأَلِفُ التى جعلوها فـى آخـر الاسم عِوَضاً من ضَمَّةِ أَوَّلِهِ وَأَلِفُ الْجَمْعِ فَتُحْذَفُ أَلِفُ الْعِوَضِ ، فتقول فى جمع (اللَّتَيَّا) : اللَّتَيَّاتُ .

ولقد سَجَّلَ سيبويه مَذْهَبَهُ فى كتابه فقال : " وَاللَّاتِى لا تُحَقَّرُ، استغنوا بجمـع الواحـد إذا حُقِّرَ عنه، وهو قولهم : اللَّتَيَّاتُ، فلمَّا اسْتَغْنَوا عنه صار مُسْقَطاً ، فهذه الأسماء لمَّا لم يكن حالُها فى التحقير حالَ غَيْرِهَا من الأسماء غَـيْرِ المبهمة ، ولم تكنْ حالُهَا فى أَشْيَاءَ ... صارتْ يُسْتَغْنَى بِبَعْضِهَا عن بَعْـضٍ، كمـا اسْتَغْنَوا بقولهم : أتانا مُسَيَّانَا وَعُشَيَّانَا عن تحقير القَصْرِ فى قولهم : أَتَانا قَصْراً ، وهو العَشِيُّ[1] .. أ هـ " .

والمذهب الثانى : مذهب أبى عثمان المَازِنِيِّ .

ذهـب أبو عُثْمَانَ المَازِنِيُّ إلى أنَّهُ يجوز تصغيرُ (اللَّاتِى) على (اللَّتَيَّا)[2]، يَحْـذِفُ الأَلِـفَ الزائدةَ التى بعد اللام ، وَيَزِيدُ ياءَ التصغير ثالثةً، ثم يُدْغِمُهَا فى يـاء الكلمـة ، ثم يَزِيدُ أَلِفاً فى آخر الكلمة عِوَضاً من ضمة أَوَّلِ المُصَغَّرِ وبهذا العَمَلِ يَكُونُ تصغيرُ (الَّتِى) وتصغيرُ (اللَّاتِى) سَوَاءً فى الحروف والحركات .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأَخْفَشِ .

ذهـب أبـو الحَسَـنِ الأَخْفَـشُ إلى أنَّه يجوز تصغيرُ (اللَّاتِى) على (اللَّوَيْتَا)[3]، يُبْقِى الْحَرْفَ الأَوَّلَ من الكلمة على حركته ، وَيَقْلِبُ الأَلِفَ الزَّائِدَةَ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٤٨٩ .

(٢) ينظر مذهب أبى عثمان المازنى فى المخصص لابن سيده ١٤/١٠٦، وشرح شافية ابن الحاجـب للرضـى ١/٢٨٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ١/١٨٧، والتصـريح بمضـمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢/٣٢٦ مع ملاحظة أننى قرأت كتاب المنصف شرح أبى الفتح بن جنى لكتاب التصريف للمازنى كله ولم أجد فيه شيئاً يشير إلى هذا المذهب لا من قريب ولا من بعيد .

(٣) يـنظر مذهـب الأخفـش فى المخصص ١٤/١٠٥ ــ ١٠٦ ، وشرح الشافية للرضى ١/٢٨٨، وارتشـاف الضرب ١/١٨٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/١١٧، والتصريح ٢/٣٢٦، والأشمونى ٤/١٧٣ .

الـــتى بعد اللام واواً؛ لأنَّ (اللَّاتِى) بمنزلة (ضَارِبٍ) فكما يَقْلِبُهَا فى (ضَارِبٍ) ألفـــاً إذا أَجْـــرَىَ عليها أحكامَ التصغير كذلك يَقْلِبُهَا فى (اللَّاتِى)، ثم يزيدُ ياءَ التصغير ثَالِثَةً ، ويَحْذِفُ الياءَ الأخيرةَ من الكلمة ؛ لكونها طَرَفاً، وَلِئَلَّا تَخْرُجَ الكلمةُ عن نظائِرِهَا من الأسماء المُصَغَّرَةِ بعد زِيَادَةِ الألفِ فى آخرها لكونها على خَمْسَةِ أحرُفٍ، وليس قبل آخرِهَا حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ، فتصير (اللُّوَيْتَا) .

ولقد أضطرب أبو الحسن بنُ عصفور فى تصغير (اللَّاتِى) فَأَبَاحَهُ فى كتابه شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ ، وَمَنَعَهُ فى كتابه المُقَرَّب، وأنا أذكر لك نَصَّيْهِ فى الكتابَيْنِ لتتأمَّلَهُمَا جيداً ، قال فى شرح الجُمَلِ : " وتقول فى تصغير (اللَّاتِى) : اللُّوَيْـتَا، تُـبْقِى الأوَّلَ علـــى حركـــته ، وَتَقْلِـــبُ الألِفَ واواً؛ لأنَّ (اللَّاتِى) بمنزلة(ضَارِبٍ) فكما تَقْلِبُهَا فى (ضارب) واواً كذلك تَقْلِبُهَا فى (لَاتِى) ، وتزيد الـــياءَ ثَالِـــثَةً وتحـــذفُ الياءَ من (لَاتِى) لِئَلَّا تَخْرُجَ عن نظائرها من الأسماءِ المُصَـــغَّرَةِ إذا زِدْتَ فـــى آخرها ألفاً فى كونه على خمسة أحرُفٍ وليس قَبْلَ آخره حَرْفُ مَدٍّ وَلِينٍ ، فكذلك تقول : اللُّوَيْتَا[1] أ هـــ .

وقـــال فِـــى المُقَرَّب : " ولا تُصَغِّرِ اللَّاتِى ، وَلَا اللَّا[2]، وَلَا اللَّاتِى، وَلَا اللَّوَاتِى اسْتِغْنَاءً بِجَمْعِ (اللَّتَيَّا) عَنْ ذلك[3] .. أ هـــ ".

التعقيب :

ومذهب سيبويه فى هذه المسألة قَوِيٌّ مَتِينٌ يُلْزِمُنِى أَنْ أَجْنَحَ إليه وَأَنْ أُنَاصِـــرَهُ وَأَنْ أَنْـــبِذَ ما ذهب إليه أبو عُثْمَانَ المَازِنِيُّ وأنْ أُعْرِضَ عمَّا قَرَّرَهُ أبو الْحَسَنِ الأَخْفَشُ ، وذلك لأربع عِلَلٍ :

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٣٠٧ ــ ٣٠٨ .

(٢) (الـــلا) : لغُـــة فـــى (اللاتى) حذفوا منها التاء والياء، قال ابن مالك فى شرح التسهيل ١/١٩٥ : " وإثـــبات يـــاءات اللاتى، واللاتى ، واللواتى، واللواتى هو الأصل، وحذفها تخفـــيف واجتناب للاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء ... فقالوا : اللا ، واللـــوا .. أ هـــ كلامـــه ، وتـــنظر هذه القاعدة ــ أيضاً ــ فى التصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٣ وشرح الأشمونى ١/١٥٠ .

(٣) المقرب لابن عصفور ٢/١٠٥ .

الأولى : أنَّ ما ذهب إليه أبو عثمان المَازنيُّ من أنَّ تصغير (اللاتى): اللَّتَيَّا فيه ضَعْفٌ وَوَهْنٌ؛ لأنَّ هذا التصغيرَ يلتبس بتصغير (التى)؛ لأن تصغير (التى) : اللَّتَيَّا كما سبق، قال الشاعر :

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِى

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ولا يُقَالُ ــ هنا ــ إنَّ فى التصغير أَشْيَاءَ يدخلها الالتباسُ، والقرائنُ هى التى تُزِيلُ هذا الالتباسَ ؛ لأنه لم يُسْمَعْ عن العرب أنها صغَّرَتِ (اللاتى) على (اللَّتَيَّا) لِيُعَدَّ هذا المسموعُ سَنَداً نَتَّكِلُ عليه عند وجود القرينة.

والثانية : أنَّ مذهب أبى الحسن الأخفشِ فى تصغير (اللَّاتى) كان على سبيل القياس لا على سبيل السماع؛ والذى يدل على ذلك اضْطِرَابُ العلماءِ فى النَّقْلِ عن الأخفش ، فالمُبَرِّدُ وابْنُ يَعِيشَ[1] ينقُلانِ عنه أَنَّهُ صَغَّرَ (اللَّاتِى) على (اللَّوَيَّا) ، وابْنُ سِيدَه[2]، والرَّضِى[3] وأبو حَيَّانَ[4]، والمُرَادِىُّ[5]، والأزهرِىُّ[6]، والأشْمُونِىُّ[7] ينقلون عنه أنه صَغَّرَ (اللَّاتِى) على (اللَّوَيْتَا)، وأنا أذكر لك نَصَّيْنِ لاثنين مِنْ هؤلاءِ العلماءِ نَصّاً للمبرد من كتابه المقتضب ونصّاً لابْنِ سيده من كتابه المُخَصَّصِ ، قال المبرد : " ... وكان

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٥ .

(٢) هو على بن أحمد بن سيده النحوى الأندلسى ، كان حافظا لم يكن فى زمانه أعلم منه بالنحو واللغة له كتب أشهرها : المخصص ، والمحكم، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .. تنظر ترجمته فى البداية والنهاية ٥٧٣/١٢ .

(٣) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٨٨/١ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ١٨٨/١ .

(٥) ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١١٧/٥ .

(٦) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ٣٢٦/٢ .

(٧) ينظر شرح الأشمونى ١٧٣/٤ .

الأَخْفَشُ يقول : (اللَّوَيَّا)؛ لأنه ليس جَمْعَ (الَّتِى) على لفظها، فَإِنَّما هو اسْمٌ لِلْجَمْعِ، كقولك : قَوْمٌ وَنَفَرٌ، وهذا هو القِيَاسُ[1] أ هـ " .

وقال ابْنُ سِيدَه : ... وقد صَغَّرَ الْأَخْفَشُ اللَّاتِى وَاللَّاتِى ، فقال فى تصغير (اللَّاتِى) : اللُّوَيْتَا[2] ... و ... " .

فلو كان مَذْهَبُ الأَخْفَشِ مَبْنِيًّا على شَيْءٍ مسموع عن العرب لَقَادَ هذا المَسْمُوعُ هؤلاءِ العُلَمَاءَ إلى الاتِّحَادِ فى النَّصِّ ، وَعَدَمِ الاضْطِرَابِ فى النَّقْلِ .

والثالثة : أَنَّ العرب استغنتْ عن تصغير (اللَّاتِى) و(اللَّاتِى) بِجَمْعِ (اللَّتِى) بَعْدَ تَصْغِيرِهَا، بمعنى أَنَّ العربَ استغنتْ عن تصغير (اللاتى) بِاللَّتَيَّاتِ[3] .

والرابعة : أَنَّ تَصْغِيرَ (اللَّاتِى) ، و(اللَّاتِى) ، و(اللَّوَاتِى) ، و(اللَّوَائِى) ـ فى رأيى ـ يُعَدُّ من مسائل التمارين التى وَضَعَهَا الصَّرْفِيُّونَ لتلاميذهم، كما أَنَّ تصغيرَها يَمُجُّهُ السَّمْعُ وَيَنْفُرُ منه الطَّبْعُ ، ولذلك أَخْبَرَ الرضى عن هذا التصغير بقوله : "وَكُلٌّ لَكَ هَوَسٌ وَتَجَاوُزٌ عن المسموع بِمُجَرَّدِ الْقِيَاسِ، ولا يجوزُ ، هذا ما قِيلَ"[4] .

---

(١) المقتضب للمبرد ٢٨٩/٢ .

(٢) المخصص لابن سيده ١٠٥/١٤ .

(٣) ينظر كتاب سيبويه ٤٨٩/٣، والمقتضب للمبرد ٢٨٩/٢، والأصول فى النحو لابن السراج ٥٧/٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٨٩/١ .

المبحث الرابع

مَسَائِلُ الْخِلَافِ بَيْنَ عُلَمَاءٍ شَتَّى

ويشمل ثلاثَ مسائلَ خِلافيَّةٍ وهى على النحو التالى : تصغيرُ ما كان على هيئة المُصَغَّرِ ، وتصغير (مَا أَفْعَلَهُ) فى التعجب ، وتصغير (مُصْرَان) .

المسألة الأولى

تصغير ما كان على هيئة المصغر

اعلم ــ يرحمك الله ــ أنَّ العلماءَ الأوَّلينَ الذين نظروا إلى اللغة العربية وتأمَّلُوها فجعلوا لتراكيبها قَوَاعِدَ نَحْوِيَّةً، ووضعوا لكلماتها أحكاماً صَرْفِيَّةً ــ كانَتْ مَنَاهِجُهُمْ فيما صَنَّفُوا مَنَاهِجَ الْفِطْرَةِ والطَّبْعِ يدرسون كَلَامَ العرب لِيُظْهِرُوا عن الرأى فيه صِحَّةً وَخَطأً، أَوْ حُسْناً وَقُبْحاً، أَوْ كَثْرةً وقِلَّةً لا يَكَادُونَ يُعَرِّفُونَ مُعَرَّفاً، أَوْ يَلْتَزِمُونَ مُصْطَلَحاً، أو يُفَرِّعُونَ فُرُوعاً، أو يشترطون شروطاً، أو يُفْرِغُونَ أحكاماً فى قَوَالِبَ لِتَكُونَ قريبةَ الفائدةِ سَهْلَةَ الْمَنَالِ .

ولمَّا جَاءَ الْمُتَأَخِّرُونَ الذين ظهروا فى عَصْرِ ازْدِهَارِ الفلسفة واسْتِبْحَارِ العلوم ــ استخلصوا الضَّوَابِطَ ، وَصَنَعُوا الأُصُولَ وأَفْرَغُوها فى قَوَالِبَ وجعلوا لها شروطاً وأحكاماً على النحو الذى نراه فى كتب ابْنِ الحاجب، وابْنِ عُصْفور، وابْنِ مالك ، وَأَبِى حَيَّانَ، وابْنِ هِشَامٍ وغيرهم مِمَّنْ جاءوا بعدهم .

ومن هذه الشروط التى وضعها الْمُتَأَخِّرونَ لِمَا يجوزُ تَصْغِيرُهُ أَلَّا يكونَ اسماً مُصَغَّراً فى الحقيقة ونطق به العربُ على التصغير ، فلا يُصَغَّرُ عندهم مِثْلُ جُمَيْلٍ ، وَكُعَيْتٍ، وَكُمَيْتٍ؛ لأنَّ تصغيره يؤدى إلى الجمع بين ياءَيْنِ للتصغير فى اسْمٍ واحدٍ، وهاتان الياءان حَرْفا معنى، ولا يجوز الجمعُ بين حَرْفَى معنى فى اسْمٍ وَاحدٍ، قال أبو الحسن ابْنُ عصفورٍ مُشيراً إلى ذلك :

"وأمَّا الأسْمَاءُ المُصَغَّرَةُ نحو كُمَيْتٍ إنَّما لم تُصَغَّرْ لِئَلَّا يُؤَدِّىَ تصغيرُهَا إلى جَمْعٍ بَيْنَ حَرْفَى معنى[1] .. انتهى" .

والذى حمل العربَ على أنْ ينطِقُوا بهذه الأَسْمَاءِ مُصَغَّرَةً ، ولم ينطقوا بها مُكَبَّرَةً كَوْنُهَا مُسْتَصْغَرَةً عندهم وَالصِّغَرُ مِنْ لَوَازِمِهَا ، فَاكْتَفَوا بِلَفْظِ الْمُصَغَّرِ عَنِ الْمُكَبَّرِ، قال سيبويه : " هذا بَابُ ما جَرَى فى الكلام مُصَغَّراً وَتُرِكَ تَكْبِيرُهُ؛ لأنَّهُ عِنْدَهُمْ مُسْتَصْغَرٌ فَاسْتُغْنِىَ بِتَصْغِيرِهِ عَنْ تَكْبِيرِهِ، وذلك قولهم : جُمَيْلٌ وَكُعَيْتٌ، وهو البلبل ... وَسَأَلْتُ الخليلَ عن كُمَيْتٍ فقال : هو بِمَنْزِلَةِ جُمَيْلٍ؛ وَإِنَّما هى حُمْرَةٌ مُخَالِطُهَا سَوَادٌ وَلَمْ يَخْلُصْ؛ فَإِنَّما حَقَّرُوهَا لأنَّهَا بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ ولم يَخْلُصْ أنْ يُقَالَ له أَسْوَدُ وَلَا أَحْمَرُ، وهو منهما قَرِيبٌ[2] أ هـ ".

ومن الكلمات التى نطق بها العربُ مُصَغَّرَةً ولم ينطقوا بها مُكَبَّرَةً : القُطَيْعَا (نوع من التمر) والقُبَيْطَا والشُّرَيْطَى (لنوع من الحلوى) ، وَقُرَيْظَةَ، وَجُهَيْنَةُ، وَطُهَيَّةُ، وَبُثَيْنَةُ، وَهُذَيْلٌ، وَدُرَيْدٌ، وَسُلَيْمٌ، وَحُنَيْنٌ، فى قوله تعالى : ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾[3] وَأُمُّ حُبَيْنٍ[4] .

وفى كلام العرب فَيْضٌ زاخِرٌ من الكلمات المُصَغَّرَةِ فى الأَسْمَاءِ الأَعْلَامِ، وهذا الفيضُ الزَّاخِرُ دَعَا بَعْضَ عُلَمَاءِ اللغة إلى أَنْ يعقدوا له باباً خاصاً به، ومن هؤلاء العلماء ابْنُ سيدَه الذى يقول فى كتابه المخصص: " هذا بَابُ ما يجرى فى الأعلام مُصَغَّراً وَتُرِكَ تَكْبِيرُهُ؛ لأنه عندهم مُسْتَصْغَرٌ فَاسْتُغْنِىَ بِتَصْغِيرِهِ عن تكبيره"[5]، وَمِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ سِيدَه تحت هذا العنوان :

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٩١/٢ .

(٢) كتاب سيبويه ٤٧٧/٢ .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة التوبة

(٤) أم حبين : دويبة على خلقة الحرباء عريضة البطن، وقيل : هى أنثى الحرباء ... اللسان مادة (حبن) .

(٥) المخصص لابن سيده ١٠٧/١٤ .

وَثَعْلَبٌ وَأَمْثَالُهُمُ الْمُصْطَفَوْنَ من النَّحْوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ اطَّلَعْتُ عَلَى مُصَنَّفَاتِهِمْ ـ سَكَتُوا عن هذه المسألة فجاءتْ كُتُبُهُمْ خَالِيةً تماماً من الحديث عنها .

أَمَّا العلماءُ المتأخِّرُونَ فمنهم مَنْ تحدَّثَ عنها، ومنهم مَنْ سَكَتَ، وَأَشْهَرُ الْعُلَمَاءِ الذين تَكَلَّمُوا عنها ابْنُ سِيدَه، وأبو القاسم السُّهَيْلِيُّ[1]، وابنُ مالك ، والرضى ، وأبو حيَّانَ، والسَّلْسِيلِيُّ ، والسيُوطِيُّ ، والأشمونِيُّ، وهؤلاء العلماء فى هذه المسألة على فرقتين :

الفرقة الأولى : تمنع تصغير (مُبَيْطِرٍ) وما يُحَاكيه من الأسماء السابقة مَنْعاً باتّاً ، ومن المُحَتَّم عندها أَنْ يُتْرَكَ على حاله دون تَصْغيرٍ، وسببُ ذلك ـ فى رأيهم ـ يرجع إلى أنَّ الاسْمَ الذى يجوز تَصْغِيرُهُ لا بُدَّ من أَنْ يكونَ خالياً من صِيَغِ التصغير وشبهها، و(مُبَيْطِرٌ) وما يُمَاثِلُهُ جاء على صيغة التصغير (فُعَيْعِلٍ)، وهذه الفرقة تَتَمَثَّلُ فى ابْنِ مالكٍ والسَّلْسِيلِيِّ، والسيوطيِّ[2]، والأشمونيِّ، قال ابْنُ مالكٍ فى كتابه التسهيل : "يُصَغَّرُ الاسْمُ الخَالِى مِنَ التَّوَغُّلِ فِى شَبَهِ الْحَرْفِ، وَمِنْ صِيَغِ التَّصْغِيرِ وَشِبْهِهَا"[3]، وقال الأَشْمُونِيُّ فِى شَرْحِ الألفية : " ... وأَنْ يَكُونَ خَالِياً مِنْ صِيَغِ التَّصْغِيرِ وَشِبْهِهَا، فلا يُصَغَّرُ نَحْوُ الْكُمَيْتِ ـ مِنَ الْخَيْلِ ـ وَالْكُعَيْتِ ـ وهو البلبل ـ ، ولا نَحْوُ : مُبَيْطِرٍ، وَمُهَيْمِنٍ"[4] .

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى الأندلسى المالقى كان عالما بالعربية واللغة له مصنفات كثيرة أشهرها نتائج الفكر فى النحو ، والروض الأنف فى شرح السيرة، وأمالى السهيلى، توفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة . تنظر ترجمته فى البداية والنهاية لابن كثير ٦/٨٥٠، وبغية الوعاة للسيوطى ٢/٧٢ .

(٢) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢/١٩٠ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٢٨٥، وشرح التسهيل للمرادى، القسم الصرفى ص ٥٤٣ رسالة دكتوراه إعداد الباحث ناصر حسين على، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٣/١٠٥٥ .

(٤) شرح الأشمونى ٤/١٥٦ ـ ١٥٧ (بحاشية الصبان) .

والفرقة الثانية : تُجيزُ تَصْغِيرَهُ، وَلَا تَمْنَعُ الأَخْذَ به؛ لأنَّهُ اسْمٌ خماسيٌّ مزيد بحرفين الميمِ والياءِ، فكما يجوزُ تصغيرُ الخماسيِّ المزيدِ بحرفين بِحَذْفِ أَحَدِ الزائدين كذلك يجوزُ تصغيرُ (مُبَيْطِرٍ) وما يُحَاكيه بحذف الياء السَّاكِنَةِ الزائدة وَإِحْلَالِ يَاءِ التصغيرِ مَحَلَّهَا، وتكون صورةُ الاسْمِ المُصَغَّرِ كَصُورَةِ الاسْمِ المُكَبَّرِ، وَيَظْهَرُ الفرقُ بين الصُّورَتَيْنِ فى الْجَمْعِ، فَالمُكَبَّرُ يُجْمَعُ جَمْعَ تكسيرٍ وَجَمْعَ تصحيحٍ، وَالمُصَغَّرُ لا يُجْمَعُ إلَّا جَمْعَ تَصْحيحٍ .

وهذه الفرقة تتمثَّلُ فى ابْنِ سِيدَه، والسُّهَيْلِيِّ ، والرَّضِى، وأَبِى حَيَّانَ الأَنْدَلُسِيِّ ، قال ابْنُ سيده فى المخصص : " ولو صَغَّرْتَ مُبَيْطِراً ، وَمُسَيْطِراً لَقُلْتَ : مُبَيْطِرٌ، وَمُسَيْطِرٌ على لَفْظِ مُكَبَّرِه؛ لأنَّ فيهما زَائِدَتَيْنِ المِيمَ وَالْيَاءَ ، وهما على خمسة أَحْرُفٍ، ولا بُدَّ من حَذْفِ إحدى الزَّائِدَتَيْنِ وأَوْلاهُمَا بِالْحَذْفِ الياءُ، فإذا صَغَّرْنَاهُ وَجِئْنَا بياء التَّصْغِير وَقَعَتْ ثالثةً فى موقع الياء التى كانَتْ فيه، وهى غَيْرُ تِلْكَ الياءِ، واللَّفْظُ بِهِمَا وَاحِدٌ[1]. . " أهـ .

وقال السُّهَيْلِيُّ فى الرَّوْضِ الأُنُفِ : " . . . وفى حديث إسلام عُمَرَ : قال : ما هذه الهَيْنَمَةُ ؟ وَالْهَيْنَمَةُ : كَلَامٌ لا يُفْهَمُ ، واسْمُ الفَاعِلِ منه مُهَيْنِمٌ، كَأَنَّهُ تَصْغِيرٌ ، ولَيس بِتَصْغِيرٍ ، وَمِثْلُهُ الْمُبَيْطِرُ، وَالْمُهَيْمِنُ ، وَالْمُبَيْقِرُ ــ بالقاف ، وهو المهاجر من بلد إلى بلد ــ ، والمُسَيْطِرُ، ولو صَغَّرْتَ واحداً من هذه الأسماءِ لحذفْتَ الياءَ الزَّائِدَةَ ، كما تَحْذِفُ الْأَلِفَ من (مَفَاعِل)، وَتُلْحِقُ ياءَ التَّصْغِيرِ فى موضعها، فيعودُ اللَّفْظُ إلى ما كان، فَيُقَالُ فى تصغير مُهَيْنِمٍ ، وَمُبَيْطِرٍ : مُهَيْنِمٌ وَمُبَيْطِرٌ ، فإنْ قيل : فَهَلَّا قلتُمْ : إنَّه لا يُصَغَّرُ؛ إذْ لا يُعْقَلُ تَصْغِيرٌ على لفظ التكبيرِ، وإلَّا فما الفَرْقُ؟

فالجوابُ أنَّهُ قد يظهر الفرقُ بينهما فى مَوَاضِعَ منها : الجمع ، فإنك تجمع (مُبَيْطِراً) : مَبَاطِرَ بحذف الياء، وإذا كان مُصَغَّراً لا يُجْمَعُ إلَّا

---

(١) المخصص لابن سيده ١٤/١٠٧ .

بالواو والنون ، فتقول : مُبَيْطِرُونَ، وذلك أَنَّ المُصَغَّرَ لا يُكَسَّرُ ؛ لأَنَّ تَكْسِيرَهُ يؤدى إلى حَذْفِ الياءِ فى الخُمَاسِيِّ؛ لأَنَّها زَائِدَةٌ كَالأَلِفِ، فَيَذْهَبُ معنى التصغير[1] .. انتهى كلامه ".

وقال الرَّضِى : " وإذا صَغَّرْتَ مُبَيْطِراً ومُسَيْطِراً كان التصغيرُ بلفظ المُكَبَّرِ ؛ لأَنَّكَ تحذف الياءَ كما تحذفُ النونَ فى (مُنْطَلِقٍ)، وتجئ بياء التصغير فى مكانه[2]... انتهى كلامه "

فتقول فى تصغير (مُسَيْطِرٍ) ــ على مذهب هذه الفرقة ــ : (مُسَيْطِرٌ) أيضاً؛ لأنك تحذف الياءَ الساكنةَ الزائدةَ وتضعُ ياءَ التصغير فى موضعها ، فتكون صورةُ الاسْمِ الجديدةُ بعد تصغيره كصورته السَّابِقَةِ المُكَبَّرَةِ، والفرقُ يَظْهَرُ بين المُكَبَّرِ والمُصَغَّرِ فى الجَمْعِ ــ كما ذكر السُّهَيْلِيُّ ــ فَالمُكَبَّرُ يُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ وجمع تصحيح،فيُقَال فيه : مَسَاطِرُ ، وَمُسَيْطِرُونَ ، أمَّا المُصَغَّرُ فَإِنَّه لا يُجْمَعُ إلاَّ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، فيُقَالُ فيه : مُسَيْطِرُونَ ولا يجوز جَمْعُهُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ؛ لأَنَّهُ خُمَاسِيٌّ فيه زَائِدَانِ الميمُ وياءُ التصغير ، والخماسيُّ المزيد بحرفين إذا جُمِعَ جَمْعَ تكسير ــ وجب حذفُ أَحَدِ الزائدَيْنِ، وأضعف الزائدين فى (مُسَيْطِرٍ) ونحوه ياءُ التصغير؛ لأَنَّ الميمَ تَقْضُلُهَا بالتصدير، ولو حذفت ياء التصغير لذهبتْ علامةُ التصغير فيلتبس الجمع المُصَغَّرُ بالجمع المُكَبَّرِ، فمن أجل ذلك منعوا تَكْسِيرَ الخماسيِّ المُصَغَّرِ .

وما فعلتَهُ فى تصغير اسْمِ الفاعل (مُسَيْطِرٍ) تَفْعَلُهُ فى تصغير كُلِّ اسْمِ فَاعِلٍ جاء على صورة المُصَغَّرِ، ولكن بشرط أن يكونَ الاسْمُ المُرَادُ تَصْغِيرُهُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بصفة من صفات الله القديم ــ سبحانه وتقدست أسماؤه ــ ، أو بصفةٍ من صفات النبى ــ صلى الله عليه وسلم ــ ، أو بصفةٍ من صفات

---

(١) الروض الأنف للسهيلى ٢/١٠٠ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١/٢٨٣ .

القـرآن العظيم؛ لأنَّ الأسماءَ المُعَظَّمَةَ شرعاً كأسماء الله الحسنى ، وأسْمَاءِ الأنبياء ، وأسْمَاءِ الملائكة البررة ، وأسْمَاءِ الكتبِ المُنَزَّلةِ يُمْتَنَعُ تصغيرُها ؛ لأنَّ تصغيرَها يُنافِي تَعْظِيمَ مُسَمَّيَاتِهَا .

ومـن أجـل هذا الشرط ـ في اعتقادي ـ خَطَّأَ العلماءُ ابْنَ قُتَيْبَةَ[1] الـذي قـال : إنَّ (مُهَيْمِـناً) مُصَـغَّرٌ، وَإنَّ أصـله : (مُؤَيْمِـنٌ) تَصْغِيرُ "مُؤْمِنٍ"[2] قال الإمام السمين[3] ـ عند قوله تعالى :﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾[4] ـ : " وقد سَقَطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ سقطةً فاحِشَةً حيثُ زَعم أنَّ (مُهَيْمِناً) مُصَغَّرٌ وأنَّ أصله (مُؤَيْمِنٌ) تصغير (مُؤْمِنٍ) اسم فاعل، ثم قُلِبَتْ همزتُه هاءً كـ (هَرَاقَ)[5]، ويُعْزَى ذلك لأبي العَبَّاسِ المُبَرِّدِ أيضاً ... ولَمَّا بَلَغَ أبا العَبَّاسِ ثَعْلَباً هذا القولُ أنكَرَهُ أشَدَّ إنْكَارٍ، وَأنْحَى على ابْنِ قُتَيْبَةَ وكَتَبَ إلـيه أنِ اتَّقِ الله فإنَّ هذا كُفْرٌ أوْ ما أشْبَهَهُ ؛ لأنَّ أسْمَاءَ اللهِ تعالى لا تُصَغَّرُ وكذلك كُلُّ اسْمٍ مُعَظَّمٍ شَرْعاً[6] ... انتهى كلامه " .

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي ، له مصنفات كثيرة : منها إعراب القرآن ، وجامع النحو ، وعيون الأخبار توفي سنة ست وثمانين ومائتين على الأصـح .. تـنظر ترجمـته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣، وإنباه الرواة ١٤٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٦٥/١٤ .

(٢) ينظر قول ابن قتيبة في الدر المصون للسمين ٥٣٦/٢ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٤٨٦/٣، وتفسير الآلوسي ٦٦٧/٤ ـ ٦٦٨ .

(٣) هـو أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم بن عبد الدائم الحلبي المعروف بالسـمين، له مصـنفات كثيرة : منها الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، وشرح الشـاطبية فـي القراءات توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة . تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٤٠٢/١ ، وطبقات المفسرين ١٠١/١

(٤) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .

(٥) تقـول : هَـرَاقَ الماءَ يُهَرِيقُهُ هِرَاقَةً : صَبَّهُ ، وأصل هَرَاقَ : أَرَاقَ يُرِيقُ إِرَاقَةً فأبْدِلَتِ الهمـزةُ هـاء للتخفيف ، وفيه لغة أخرى : أَهْرَقَ الماءَ يُهْرِقُهُ إِهْرَاقاً على وزن أفعل يفعل .. اللسان مادة (هرق) .

(٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين ٥٣٦/٢ .

وما ذكره السَّمِينُ عن ابْنِ قُتَيْبَةَ ورد فى كثير من كتب التفسير، منها حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى[1]، ومنها تفسير الآلوسى[2].

وقد تَبِعَ ابْنَ قُتَيْبَةَ فِيمَا ذَهَبَ إليه أبو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِىُّ[3] فقال فى كتابه البيان عند آية المائدة السابقة : :" وَأَصْلُ (مُهَيْمِنًا) مُؤَيْمِنٌ تَصْغِيرُ (مُؤْمِن) فَأُبْدِلَ من الهمزة هَاءٌ ... وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ[4]... انتهى كلامه".

ولقد وقع ابْنُ خَالَوَيْهِ[5] ــ رحمه الله ــ فيما لا يقعُ فيه أَصَاغِرُ الْعُلَمَاءِ حيث زَعَمَ أَنَّ (مُسَيْطِرًا) ، و(مُبَيْقِرًا) ، و(مُبَيْطِرًا) ، و(مُهَيْمِنًا) أَسْمَاءٌ جَاءَتْ مُصَغَّرَةً ، ولا مُكَبَّرَ لَهَا، وَأَنَّهَا بمنزلة (رُوَيْدًا) و(الثُّرَيَّا) ، و(كُمَيْت)، وأنا أنقل لك ما كتبه عند قوله تعالى : ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[6]، قال : "وَمُسَيْطِرٌ اسْمٌ جاء مُصَغَّراً ولا مُكَبَّرَ لَهُ ، كقولهم : "رُوَيداً ، والثُّرَيَّا ، وَكُمَيْتٌ ، وَمُبَيْقِرٌ، وَمُبَيْطِرٌ، وَمُهَيْمِنٌ"[7] انتهى كلامه.

وهذا الذى ذَكَرَهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ بَعِيدٌ عَنِ الصَّوَابِ بُعْدَ الْمَغْرِبِ مِنَ الْمَشْرِقِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ التى ذكرها أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ أَوَّلُهَا مِنْ (سَيْطَرَ) وثانيها

---

(١) ينظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ٣/٤٨٦ .

(٢) ينظر تفسير الآلوسى ٤/٦٦٧ ــ ٦٦٨ .

(٣) هو الشيخ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى السعادات عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الأنبارى النحوى له تصانيف كثيرة منها : الإنصاف فى مسائل الخلاف، والبيان فى غريب إعراب القرآن توفى فى شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمائة .. تنظر ترجمته فى البداية والنهاية ٥/٨٤٠ .

(٤) البيان فى غريب إعراب القرآن ١/٢٩٤ .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن خالويه أبو عبد الرحمن له تصانيف كثيرة : منها شرح مقصورة ابن دريد ، ومختصر شواذ القرآن، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن توفى سنة سبعين وثلثمائة .. ترجمته فى إنباه الرواة ١/٣٥٩ ومعجم الأدباء ٩/٢٠٠ ، وشذرات الذهب ٣/٧١ .

(٦) الآية ٢٢ من سورة الغاشية .

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه ص ٧١

من (بَيْقَرَ) وثالثها من (بَيْطَرَ) ورابعها من (هَيْمَنَ) كما ذكرنا قَبْلاً واشتقاقها هو الذى ابْتُدِعَ على هيئة المُصَغَّرِ، وهذا وَاضِحٌ كوضوح الشمس فى ضُحَاهَا، وأحسب أنَّ هذا سَهْوٌ منه فهو ــ رحمه الله ــ يُعَدُّ مِنْ أَكَابِرِ الْعُلَمَاءِ، وما قاله لا يُقَلِّلُ من شأنه، ولا يَحُطُّ مِنْ قَدْرِهِ ؛ لأنَّ الإنْسَانَ موضعُ النِّسْيَانِ .

وَإِنَّنِى تَتَبَّعْتُ الأَسْمَاءَ المُكَبَّرَةَ التى جَاءَتْ على هيئة المُصَغَّرِ فيما بين يَدَىَّ مِنْ مَصَادِرَ فى علوم شَتَّى فلم أَجِدْ إلاَّ مُبَيْطِراً ، وَمُبَيْقِراً، وَمُجَيْمِراً، وَمُدَيْبِراً، وَمُسَيْطِراً، وَمُهَيْمِناً، وَمُهَيْمِناً ، قال ابْنُ سيده : " وَمِمَّا جَاءَ على لفظ التصغير وليس بِمُصَغَّرٍ إنما ياؤه بإزاء واو (مَحْوَقِلٍ) قال الفارِسِىُّ : هى أربعة : مُهَيْمِنٌ (فى صفة القديم سبحانه)، ومُبَيْقِرٌ (يعنى الذى يلعب البُقَيْرَى) ــ ، وَمُبَيْطِرٌ ــ (للبيطار) ، وَمُسَيْطِرٌ (يعنى الوكيل)، وحكى غيرُهُ (مُهَيْنِمٌ) فأمَّا مُجَيْمِرٌ(اسم موضع) فقد تكون ياؤه للتحقير والإلحاق[1]" أ هـ .

وقال أبو حَيَّانَ عند آية الغاشية السابقة : " وليس فى الكلام على هذا الوزن إلا مُسَيْطِرٌ، وَمُهَيْمِنٌ، وَمُبَيْطِرٌ، وَمُبَيْقِرٌ، وهى أسماءُ فاعلين من سَيْطَرَ، وَهَيْمَنَ، وَبَيْطَرَ، وَبَيْقَرَ، وجاء مُجَيْمِرٌ (اسم واد)، وَمُدَيْبِرٌ، ويمكن أن يكون أصلهما : مُدْبِر ، وَمُجْمِر[2]" انتهى كلامه .

ولقد وَرَدَ مَا هو مُكَبَّرٌ وَلَكِنَّ بُنْيَانَهُ جاءَ على صُورَةِ المُصَغَّرِ فى القرآن الكريم فى أربعة مَوَاضِعَ لا خَامِسَ لها، وهى قوله تعالى : ﴿مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ ﴾[3]، وقوله جَلَّ وعلا : ﴿أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ ﴾[4] وقوله جَلَّ ثناؤه :(السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ)[5]وقوله عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[6].

---

(١) المخصص لابن سيده ١٠٨/١٤ .

(٢) البحر المحيط لأبى حيان ٤٦٤/٨ .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٣٧ من سورة الطور .

(٥) الآية ٢٢ من سورة الغاشية

(٦) من الآية ٢٣ من سورة الحشر .

ولا يخلو الشِّعْرُ العَرَبِيُّ الفصيحُ من ذلك، وَمِنْه قَوْلُ النَّابِغَةِ :

شَكَّ الْفَرِيصَةَ بِالْمِدْرَى فَأَنْفَذَهَا

طَعْنَ الْمُبَيْطِرِ إِذْ يَشْفِى مِنَ الْعَضَدِ(١)

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِنَّ الْكِتَابَ مُهَيْمِنٌ لِنَبِيِّنَا

وَالْحَقُّ يَعْرِفُهُ ذَوُو الْأَلْبَابِ(٢)

وَقَوْلُ الآخَرِ :

مَلِيكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيْمِنٌ

لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوُجُوهُ وَتَسْجُدُ(٣)

---

(١) البيت من البسيط، وهو من قصيدة من القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات .
اللغة : (شك) تقول : شك بالرمح والسهم ونحوهما يشك شكا : انتظمه وخَزَقَهُ (الفريصة) : اللحمة التى بين الجنب والكتف التى لا تزال تُرْعَدُ من الرجل والدابة عند الفزع (المِدْرَى) : قرن الثور (المبيطر) الذى يعالج الدواب (العضد) : داء يصيب فى العَضُدِ.
والمعنى : أن هذا الثور شك بقرنه فريصة الكلب فأنفذها، وكأنه المبيطر الذى يعالج الدواب من داء العضد .
ومن مواضع وروده : شرح القصائد المشهورات لأبى جعفر النحاس ١٦٥/٢، ولسان العرب مادة (بطر) .

(٢) البيت من الكامل ، ولم أهتد لقائله .
ومواضع وروده : تفسير القرطبى ٢٣٠٤/٣ ، والبحر المحيط لأبى حيان ٥٠١/٣، والدر المصون للسمين ٥٣٦/٢ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ٤٨٦/٣ .

(٣) البيت من الطويل ولم أهتد لقائله .
ومن مواضع وروده البحر المحيط ٥٠١/٣ ، والدر المصون ٥٣٧/٢ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ٤٨٦/٣ .

التعقيب :

وفى نهاية هذا المطاف أقول : إنَّ ما ذهَبَ إليه علماءُ الفرقة الثانية هو المذهَبُ الحَقُّ الذى يَجِبُ أنْ يُتَّبَعَ وأنْ يُؤْخَذَ به فى باب التصغير؛ وذلك لأنَّ الأسماءَ التى ابْتُدِعَتْ على صورة المُصَغَّرِ هى فى الحقيقة مُكَبَّرةٌ وَمَنْ قال غَيْرَ ذلك فقد غَفَلَ عن الصَّوَاب، فكما يَجُوزُ تَصْغِيرُ الأَسْمَاءِ المُكَبَّرَةِ يجوز ــ أيضاً ــ تصغيرُ كُلِّ اسْمٍ جاءَ بُنْيَانُهُ على صورة المُصَغَّرِ .

أمَّا ضَمَّةُ الحرف الأول فيها فهى ضَمَّةٌ مُطَّرِدَةٌ فى كُلِّ مِيمٍ زِيدَتْ للدلالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول ، وأمَّا فتحةُ الحرف الثانى فهى فتحة فاء الكلمة فهى ــ إذن ــ أصليةٌ ، وأمَّا الياءُ الثالثةُ السَّاكِنَةُ فهى ياءٌ زَائِدةٌ بمنزلة واو (مُحَوْقِلٍ)، فكما يجوز لك أنْ تُسْقِطَ الواو من كلمة (مُحَوْقِلٍ) إذا صَغَّرْتَهَا وَتَضَعَ فى مكانها يَاءَ التصغير يجوزُ لك ــ أيضاً ــ أنْ تُسْقِطَ الياءَ السَّاكِنَةَ الثالثة الزَّائِدَةَ من الأَسْمَاءِ التى جاءَ بُنْيَانُهَا على هيئة المُصَغَّرِ وَتَضَعَ فى مَوْضِعِهَا يَاءَ التصغير .

والدليلُ على أنَّ الضَّمَّةَ والفتحة فى المُكَبَّرِ غَيْرُ اللتين فى المُصَغَّرِ هو أنَّ ضمة التصغير فى (بُرَيْثِنٍ) ، و(مُسَيْجِدٍ)، و(زُبَيْرِجٍ) أَسْقَطَتِ الضَّمَّةَ من مُكَبَّرِ الأوَّلِ والفتحةَ من مُكَبَّرِ الثانى، والكسرةَ من مُكَبَّرِ الثالث .

ونظير ذلك أنَّك إنْ بَنَيْتَ الفعل (شَرِبَ) للمجهول ــ ضممْتَ أوَّلَهُ، وكسرْتَ ما قبل آخره، ولا يُقَال : إنَّ الكسرةَ الأصلية باقيةٌ، بل يُقَال : إنَّها زالتْ وَحَلَّتْ غَيْرُهَا مَحَلَّها، قال أبو حَيَّانَ ــ فيما نقل السيوطىُّ ــ : " ولو قيل : إنَّ الكسرةَ فى (زُبَيْرِجٍ)[1]، و(شُرِبَ) زالتْ وجاءتْ كسرةٌ أخرى لكان وجهاً"[2] .

---

(١) الكسرة فى (زبيرج) التى يقصدها أبو حيان هى كسرة الراء التى قبل آخر الكلمة؛ لأن الكلمة اسم رباعى يطلب عند تصغيره أربعة أعمال : ضم الأول، وفتح الثانى، وزيادة ياء التصغير، وكسر ما بعد ياء التصغير، فعلى هذا تكون كسرة ما بعد ياء التصغير أسقطت كسرة الراء فى المكبر .

(٢) همع الهوامع للسيوطى ١٨٦/٢ .

المسألة الثانية

تَصْغِيرُ (مَا أَفْعَلَهُ) فِى التَّعَجُّبِ

التصغيرُ مِيزَةٌ وَسِمَةٌ تختصُّ بها الأَسْمَاءُ دون الحروف والأفعال؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ وَصْفٌ فِى الْمَعْنَى لِمُسَمَّيَاتِ الأَسْمَاءِ بالقِلَّةِ، وَالْحَقَارَةِ، وَالتَّعَظُّفِ، وَالتَّحَنُّنِ، وَالتَّقْرِيبِ، وَالتَّعْظِيمِ، ولذلك لا يجوزُ تَصْغِيرُ الأَفْعَالِ، ولا الحروفِ؛ لأنها لا تُوصَفُ لعدم دلالتها على مُسَمَّيَاتِهَا .

أمَّا تصغيرُ ما جاء على وَزْنِ (مَا أَفْعَلَهُ) فى التعجب ، نحو قولك : مَا أُمَيْلِحَ زَيْداً، وَمَا أُحَيْسِنَ هذا الطِّفْلَ ــ فإجماع البصريين والكوفيين المتقدمين والمتأخرين ــ كاد يَنْعَقِدُ على جوازه والقياسِ عليه .

وذهب جَمَاعَةٌ من المتأخرين ــ وفى مقدمتهم ابْنُ يَعِيشَ، وَابْنُ مَالِكٍ ــ إلى مَنْعِهِ، وَقَضَوا على المسموع منه بِأَنَّهُ شَاذٌّ، قال ابن يعيش فى شرح المفصل : " فتصغير فعل التعجب ... شاذ خارج عن القياس"[1]،وقال ابْنُ مالكٍ فى التسهيل : " وشذ تصغير (أَفْعَلَ) مقصوراً على السماع خِلافاً لابْنِ كَيْسَانَ[2] فِى اطِّرَادِهِ[3]" ثم قال فى شرح هذه العبارة : " وَلِشَبَهِ (أَفْعَلَ) المُتَعَجَّبِ به بـ (أَفْعِلَ) التفضيل أَقْدَمَ على تصغيره بَعْضُ الْعَرَبِ ... وهو فِى غَايَةٍ من الشذوذ فلا يُقَاسُ عليه فَيُقَالُ فى (مَا أَجْمَلَهُ) و(مَا أَظْرَفَهُ) : ما أُجَيْمِلَهُ ، وَمَا أُظَيْرِفَهُ ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ وَصْفٌ فى المعنى،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٥ ــ ١٣٦ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن كَيْسَانَ أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته : المهذب فى النحو ، ومعانى القرآن ، توفى سنه تسع وتسعين ومائتين ... تنظر ترجمته فى طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣، ونزهه الألباء ص ٢٣٥ .

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ، وشرح التسهيل ٣/٣٨ .

والفعـل لا يُوصَفُ فلا يُصَغَّرُ ، وأجاز ابنُ كَيْسَانَ اطِّرَادَ تَصْغِيرِ (أَفْعَل) ... وَضَعْفُ رَأْيِهِ فى ذلك بَيِّنٌ وَخِلَافُهُ مُتَعَيِّنٌ انتهى"[1].

ولقـد انساقَ وَرَاءَ ابْنِ مالكٍ كَثِيرٌ مِمَّنْ جاءوا بعده ، وفى مقدمتهم ابنُهُ بَدْرُ الدين[2] ، والمُرَادِيُّ[3] ، وأبو الحسن الأشْمُونِيُّ[4] ، وغيرهم.

ولقد انْتَقَدَ أبو حَيَّانَ قَوْلَ ابْنِ مَالكٍ السَّابِقَ بقوله : "وَقَوْلُ ابْنِ مَالكٍ: وَشَذَّ تَصْغِيرُ (أَفْعَل) مقصوراً على السَّمَاعِ خِلافاً لابْنِ كَيْسَانَ فِى اطِّرَادِهِ قَوْلٌ مَنْ لَمْ يَطَّلِعْ على كَلَامِ النُّحَاةِ فِى هذه الْمَسْأَلَةِ"[5] .

التعقيب :

وأقـول : إنَّ تصغير ما جاء على وَزْنِ (مَا أَفْعَلَهُ) فى التعجُّبِ ليس شاذاً بل يجوز القياسُ عليه، وذلك لعدة أسباب :

أولاً : أَنَّ تَصْغِيرَ مَا جَاءَ على وَزْنِ (مَا أَفْعَلَهُ) وَارِدٌ فى كلام العرب، ومنه قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَـا مَـا أُمَـيْلِحَ غِـزْلاناً شَـدَنَّ لَنَا
مِـنْ هَؤُلَيَّائِكُـنَّ الضَّـالِ وَالسَّمُرِ[6]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠ .

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٤٧ .

(٣) ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٥/٩٠ .

(٤) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٤/١٥٦ .

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٣/٣٥ .

(٦) البيـت مـن البسيط ، ونسب للعرجى، وهو من مقطوعة فى ديوانه ص ١٨٣، ونسب لذى الرمة، ولمجنون ليلى، ولكاهل الثقفى وغيرهم .
اللغـة : (الغـزلان) : جمع غزال ، وأصله ولد الظبية ، والعرب تشبه به ـ كثيراً ـ حِسَانَ النسـاء، و(شدن) تقول : شدن الظبى يَشْدُنُ من باب (قعد) : قوى، وترعرع، واسـتغنى عـن أمـه ، و(هؤليائكـن) : تصغير (هؤلاء)، و(الضال) : السدر البرى ، و(السمر) : شجر الطلح، وهو ذو شوك كثير . =

وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَبِى الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّى[1] ــ وقد اسْتَحْسَنَ عَيْنَ بَازٍ[2] :

أَلَامَــــا أُحَيْسِـــــنَهَا مُقْلَـــــةً

وَلَــوْلَا الْمَلَاحَــةُ لَــمْ أُعْجَــبِ[3]

وأبــو الطَّيِّبِ المتنبى مِنَ الْعِلْمِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِالْمَكَانِ الَّذِى لا يُجْهَلُ، وكان فــى جَمْهَرَةٍ من النُّقَّادِ واللغويين وذَوِى الْبَصَرِ بِأَسْرَارِ العربية، وَحَسْبُكَ فِى هذا أبو الفتح بْنُ جِنِّى[4] الذى كان له فيه هَوًى وَإِعْجَابٌ، وكان يُحْسِنُ الثناءَ علــيه واستشــهد بِشِــعْرِهِ فــى المعانى والأغراض، وكان كثيراً يُعَبِّرُ عنه بشــاعرنا، قــال فى الخصائص : "وَحَدَّثَنِى المتنبى شَاعِرُنَا، وما عَرَفْتُهُ إلَّا صَادِقًا[5]... و ... " .

ثانــياً : أَنَّ تَصْغِيرَ ما جاء على وَزْنِ (مَا أَفْعَلَهُ) تَصْغِيرٌ سائغ يَقْبَلُهُ العقلُ؛ لأَنَّ تصغيرَهُ جاء فى صورة الفعل اللفظية لا فى حقيقته المعنوية؛ لأَنَّ العــرب كــانوا يقصــدون بتصغيره تَصْغِيرَ المفعول الموصوف بِالْمَلَاحَةِ إذا قُلْــتَ : (مَا أُمَيْلِحَهُ)؛ لأَنَّهُمْ لو صَغَّرُوا صورةَ الْمَفْعُولِ، وقالوا فى (مَا أُمَيْلِحَ

=ومــن مواضع ورود البيت : المخصص لابن سيده ١٠١/١٤، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٣/٢، والإنصــاف لأبــى البركات الأنبارى ١٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٥، وشرح جمل الــزجاجى لابــن عصــفور ١١٣/١، و٥٨٣، وشــرح التســهيل لابــن مــالك ٤٠/٣ ، والشــاهد فيه قوله : (ما أميلح) حيث صغر الشاعر فعل التعجب، وهو تصغير جائز للأدلة التى ذكرتها فى صلب الموضوع .

(١) ذكــرت قــول أبى الطيب المتنبى على سبيل الاستئناس لا على سبيل الاستشهاد ؛ لأن شعره لا يجوز الاستناد إليه فى تقعيد القواعد النحوية أو الصرفية؛ لمجيئه بعد عصر الاستشهاد .

(٢) البازى : نوع من الصقور يصيد الطيور، وجمعه : براة، وبواز .

(٣) البيت من المتقارب، وهو فى ديوان أبى الطيب بالشرح المنسوب خطأ للعكبرى ١٤٧/١ تصحيح مصطفى السقا وزميليه .

(٤) هــو أبــو الفتح عثمان بن جنى الموصلى من أئمة الأدب والنحو ، من مصنفاته : المحتسب فى تبيــين شــواذ القراءات،وســر صــناعة الإعــراب، واللمع فى النحو ، والتصريف الملوكى ، والخصــائص ، والمنصــف، توفــى ســنة ثنتين وتسعين وثلثمائة .. ترجمته فى تاريخ بغداد ٣١١/١١، ومعجم الأدباء ٨١/١٢ ــ ١١٥، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ .

(٥) الخصائص لابن جنى ٢٤٠/١ .

زَيْـداً) : (مَا أَمْلَحَ زُيَيْداً) ـ لتوهّمَ القارئُ أو المستمع أنَّ تصغير (زيد) لم يكـنْ مِـنْ جِهَةِ المَلاحَةِ، وإنَّما هو من جِهَةٍ أخرى من الجهات التى يُفِيدُها التصغيرُ مثل : القِلَّةُ ، وَالْحَقَارَةُ، والتعطُّفُ، وَالتَّحَنُّنُ، والتعظيمُ وغيرها، فعند ذلك صغَّروا لفظ الفعل، والمراد من التصغير هو تصغيرُ المفعول، ولقد شَبَّهَهُ الخليلُ ـ رحمه الله ـ بقول العرب : بُنُوفُلَانٍ يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ[1]، والمراد : يطؤهـم أَهْـلُ الطريق ،فحذف (أَهْلاً) وأقام (الطريقَ) مُقَامَهُ ، قال سيبويه : " وسـألتُ الخليلَ عن قول العرب : مَا أُمَيْلِحَهُ. فقال: لم يكُنْ ينبغى أَنْ يكُونَ فى القياس؛ لأنَّ الفعلَ لا يُحَقَّرُ، وَإِنَّمَا تُحَقَّرُ الأسماءُ؛ لأَنَّها تُوصَفُ بما يَعْظُمُ وَيَهُـونُ ، وَالأَفْعَـالُ لا تُوصَفُ،فَكَرِهُوا أَنْ تَكُونَ الأفعالُ كالأَسْمَاءِ لمخالفتها إِيَّاهَـا فـى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، ولكنَّهُم حَقَّرُوا هذا اللَّفْظَ وَإِنَّما يعنون الذى تصفه بِـالْمِلْحِ[2]، كأنك قلت : مُلَيِّحٌ، شبهوه بالشىء الذى تَلْفِظُ به وأنت تعنى شيئاً آخَـرَ نحـو قولك : يَطَؤُهُمُ الطَّرِيقُ، وَصِيدَ عليه يومَانِ، ونحو هذا كثيرٌ فى الكلام"[3].

والخليل ـ لا شك ـ من العلماء الذين ينتهى السند إليهم ويعتمد فى اللسـان العـربى عليهم؛ لأنه مِمَّنْ ساحوا فى بوادى الجزيرة العربية ونَجْدٍ، وَتِهَامَةَ فَشَافَهَ الْأَعْرَابَ وسَمِعَ منهم .

ثالثاً : أن كل ما جاء على وزن (مَا أَفْعَلَهُ) فى التَّعَجُّبِ ألزمتْهُ الْعَرَبُ طـريقةً واحـدةً، وهـى دَلَالَتُهُ على معنى التَّعَجُّبِ، وأنَّهُ لا يتصرَّفُ فَتَخْتَلِفُ صِـيَغَتُهُ لاخـتلاف الأزمنة ، فَأَشْبَهَ بذلك الاسْمَ الجامِدَ فأجازوا فيه التصغيرَ الـذى هو من خصائص الأسماء، قال أبو بَكْرِ بْنُ السَّرَّاجِ : " فإنْ قال قائل : فمـا بَالُ هذه الأفعالِ تُصَغَّرُ ، نحو : مَا أُمَيْلِحَهُ، وَأُحَيْسِنَهُ، وَالْفِعْلُ لا يُصَغَّرُ؟ فَـالْجَوَابُ فـى ذلك : أَنَّ هذه الأفعالَ لَمَّا لَزِمَتْ موضعاً واحداً، وَلَمْ تَتَصَرَّفْ

---

(١) ومعنى قولهم : بنوفلان يطؤهم الطريق، أى بيوتهم على الطريق عارية فمن مر على الطريق رآهم

(٢) الملح ـ بكسر الميم وسكون اللام ـ : الملاحة والحسن .

(٣) كتاب سيبويه ٣/٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

ضَـارَعَتِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لا تَزُولُ إلى (يَفْعُل) وَغَيْرِهِ من الأمثلة فَصُغِّرَتْ كَمَا تُصَغَّرُ"(١).

رابعاً : أنَّ كُلَّ ما جاء على وزن (مَا أَفْعَلَهُ) فى التعجب يُشْبِهُ (أَفْعَل) التفضيل؛ لأنه يُصَاغُ مِمَّا يصاغ منه أفعل التفضيل، وأنَّه يُفِيدُ المبالغةَ كَمَا أنَّ (أفعـل) التفضيلِ كذلك، والعربُ تُعْطِى الشىءَ حُكْمَ الشَّىْءِ لمشابهته له لفظاً ومعـنى ؛ فلـذا أجـازوا تصغيرَهُ كما صغروا الأسماء، قال ابْنُ عصفور : " وَاعْلَـمْ أنَّ التَّصْـغِيرَ لا يكـونُ فى فِعْلٍ من الأفعال إلَّا فِعْلَ التعجُّبِ لِشَبَهِهِ بالاسم شبهَيْنِ : شَبَهٌ عَامٌّ، وَشَبَهٌ خَاصٌّ، فالشَّبَهُ الْعَامُّ أنه لا مَصْدَرَ له، وأنه لا يتصـرَّفُ فتختلفُ صيغتُهُ لاختلاف الأزمنة ، كما أنَّ الاسْمَ كذلك، والشبه الخـاص أنَّـه لا يُبْنَى إلَّا مِمَّا يُبْنَى منه أَفْعَلُ التفضيلِ، وأنه للمبالغة كما أنَّ (أفعـل) كذلك؛ لأنَّ التعجبَ مبالغةٌ فى وَصْفِ الْمُتَعَجَّبِ منه، والتفضيلُ مبالغةٌ فى صِفَةِ الفاضل"(٢).

خَامِساً : أنَّ تَصْغِيرَ مَا جاء على وزن (مَا أَفْعَلَهُ) فى التعجب مَقِيسٌ عـند الكوفيـين؛ لأنَّهـم اعتقدوا اسْمِيَّتَهُ ، وزعموا أنَّ تصغيرَهُ جاء مَجِيئاً مُسْتَفِيضاً فى الشعر، وفى سَعَةِ الكلام(٣).

سَادِسـاً : أنَّ إمـام النحويين سيبويه أجاز تصغيرَ كُلِّ ما جاء على وزن (مـا أَفْعَلَـهُ) فى التعجب، قال فى كتابه : "وَلَيْسَ شَىْءٌ من الفعل، ولا شَـىْءٌ مِمَّـا سُـمِّىَ بِهِ الفعلُ يُحَقَّرُ إلَّا هذا وَحْدَهُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ قولك : مَا أَفْعَلَهُ(٤)".

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ١/١٠٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/١١٣ .

(٣) يـنظر أمـالى ابـن الشجرى ٢/٣٨٣، وما بعدها ، والإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ١/١٢٧ وما بعدها .

(٤) كتاب سيبويه ٣/٤٧٨ .

المسألة الثالثة

تَصْغِيرُ مُصْرَانٍ[1]

كلمة (مُصْرَانٍ) من الكلمات العربية الشائعة ، وهى على وزن (فُعْلَانٍ) ، والألف والنون فيها زائدتان، و(فُعْلَانٌ) من جموع الكَثْرَةِ .

ومفرد (مُصْرَانٍ) : مَصِيرٌ، وَوَزْنُهُ (فَعِيلٌ) كَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ ، وَقَضِيبٍ[2] وَقُضْبَانٍ وهذه الكلمة لا تخلو من أَنْ تكونَ باقيةً على جَمْعِ الكَثْرَةِ أَوْ غَيْرَ بَاقِيَةٍ؛ بِأَنْ تكونَ علماً لِمُذَكَّرٍ .

فَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً على جَمْعِ الكَثْرَةِ فلا تُصَغَّرُ على لَفْظِهَا، وإنَّما يكونُ فى تصغيرها طريقان :

الأولى : أَنْ تَرُدَّها إلى جمع قِلَّتِهَا الذى هو (أفعله) ، فتقول فى تصغيرها : أُمَيْصِرَةٌ، وَوَزْنُهَا التَّصْغِيرِيُّ : (فُعَيْعِلَة) .

والثانية : أَنْ تَرُدَّهَا إلى مفردها، وهو (مَصِيرٌ) ، ثم تُصَغِّرُ ذلك المُفْرَدَ، وَتَجْمَعُهُ بالألف والتاء ؛ لأنه لغير العاقل، فتقول فيها : مُصَيِّرَاتٌ، بإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة ، وهذا مُفَادُ ما نَصَّ عليه جِلَّةُ الْعُلَمَاءِ فى كيفية تصغير جَمْعِ الْكَثْرَةِ، قال الرضى : " ولا يخلو[3] إِمَّا أَنْ يكونَ له من لفظه جَمْعُ قِلَّةٍ ، كَكِلَابٍ وَأَكْلُبٍ، وَفُلُوسٍ وأَفْلُسٍ، أَوْ لَا، كَدَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ

---

(١) مصران : جمع مَصير، وهى المِعَى، ومصران الفأر : تَمْرٌ رَدِئٌ ويجمع مصير ــ أيضاً ــ على (أمصرة)، كرغيف وأرغفة، وجمع الجمع (مصارين) .. ينظر مختار الصحاح باب الراء فصل الميم ، واللسان مادة (مصر) والقاموس فصل الميم باب الراء .

(٢) القضيب : الناقة التى لَمْ تُرَضْ، أو التى لم تَمْهَرِ الرياضةَ، والقضيب : الذكر، والغصن ، واللطيف من السيوف والقوس عملت من قضيب، أو من غصن، والسيف القطاع، وجمعه : قضبان . ينظر اللسان مادة (قضب) والقاموس فصل القاف باب الباء ، مادة (قضب) .

(٣) الضمير راجع إلى جمع الكثرة .

ورجـال، فالـثانى يُرَدُّ إلى وَاحِدِهِ ... وَأمَّا فى القسم الأول ــ أى الذى له جَمْعُ قِلَّةٍ مع جَمْعِ الكَثْرَةِ فلك التخييرُ بين رَدِّ جَمْعِ كَثْرَتِهِ إلى الوَاحِدِ وَتَصْغِيرِ ذلك الوَاحِدِ ثم جَمْعِهِ إمَّا بالواو والنون، أو بالألف والتاء[1] .. أهـ .

وقـال أبو الحُسن الأشمونى : " ... والحاصل أنَّ من قصدَ تصغيرَ جَمْعٍ من جموع الكثرةِ رَدَّهُ إلى وَاحِدِهِ ، وصَغَّرَهُ ثم جَمَعَهُ بالواو والنون إن كـان لمذكَّرٍ عاقل ، كقولك فى (غِلْمَان) : غُلَيِّمُونَ[2]، وبالألف والتاء إن كان لمؤنَّثٍ أو لمذكـر لا يعقـلُ ، كقولـك فـى جَـوَارٍ وَدَرَاهِـمَ : جُوَيْرِيَاتٌ وَدُرَيْهِمَاتٌ[3] .. أ هـ .

وإن كانت كلمةُ (مُصْرَانٍ) علماً لمذكَّرٍ فإنَّ فى تصغيرها مذهبين:

المذهب الأول : مذهب الجمهور الأعظم .

يرى الجمهور الأعظمُ أنَّ كلمة (مُصْرَانٍ) إن كانت علماً لمذكر جَرَتْ فـى تصـغيرها مَجْرَى عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ، فتقول فى تصغيرها: مُصَيْرَانٌ، كما كنـت تقـول فى تصغير عُثْمَانَ وَعِمْرَانَ : عُثَيْمَانٌ وَعُمَيْرَانٌ، قال سيبويه : "ولـو سميت رجلا بـ (مُصْرَانٍ) ، ثم حَقَّرْتَهُ قلت : مُصَيْرَانٌ، ولا تَلْتَفِتُ إلى مَصَـارِينَ؛ لأنك تُحَقِّرُ الْمُصْرَانَ ، كما تُحَقِّرُ القُضْبَانَ ، فإذا صار اسماً جَرَى مَجْـرَى عُـثْمَانَ؛ لأنَّـهُ قـبل أنْ يكُـونَ اسـماً لـم يَجْـرِ مَجْرَى سِرْحَانٍ مُحَقَّراً[4] .. أ هـ .

وقـال أبـو العـبَّاسِ المُـبَرِّدُ : " فإنْ قُلْتَ : فأنا أقول : مَصِيرٌ ، وَمُصْـرَانٌ للجمـيع ، ثـم أقـول فى جَمْعِ الْجَمْعِ : مَصَارِينُ ، فكيف أُصَغِّرُ

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢٦٦/١ .

(٢) غليمون بتشديد الياء ؛ لأن مفرد غلمان : غلام ، فإذا صغرت ذلك المفرد ضممت أوله وفتحـت ثانـية ، وزدت ياء التصغير، وقلبت الألف ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير، فتقول : غليم ، فإذا جمعته بالواو والنون قلت : غليمون بالياء المشددة .

(٣) شرح الأشمونى ١٧٥/٤ .

(٤) كتاب سيبويه ٤٠٦/٣ .

مُصْراتاً ... ؟ فإنَّ مُصْراتاً تَصْغِيرُهُ لا يكونُ إلَّا مُصَيْرَاتاً؛ لأنَّهُ إنَّما أَلْحَقَتْهُ الأَلِفُ والنُّونُ للجمع فلا تُغَيِّرُ عَلامَةُ الْجَمْعِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ ما كَانَ على (أَفْعَلٍ) نحو : أَبْيَاتٍ وَأَجْمَالٍ وَأَقْتَابٍ[1] لم تَقُلْ فيه إلَّا أُجَيْمَالٌ، وَأُقَيْتَابٌ وَأُبَيَّاتٌ[2]. . أ هـ .

والمذهب الثانى : مذهب أبى الحسن الأخفش[3] .

ذهب أبو الحسن الأخفش ـ فيما نقل أبو حيَّانَ فى كتابه الارتشاف[4] ـ إلى أنَّ تصغير كلمة (مُصْرَانٍ) إن كانت عَلَماً لمُذَكَّرٍ هو (مُصَيْرِين) .

التعقيب :

وَمَذْهَبُ أبى الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ فى هذه المسألة فى غاية مِنَ الضَّعْفِ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ والنُّكُوبُ عنه، وذلك لثلاثة أسباب :

الأول : أنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُسْتَقْرِئِينَ لِلِّسَانِ الْعَرَبِيِّ سِيبَوَيْهِ والْمُبَرِّدَ وَغَيْرَهُما قالوا فى تصغير (مُصْرَانٍ) إذا كان علماً لمذكر مُصَيْرَانٌ .

والثانى : أنَّ كلمة (مُصْرَانٍ) تَجْرِى مَجْرَى عُثْمَانَ ، وَعِمْرَانَ، وهذان الاسمان يقال فى تصغيرهما : عُثَيْمَانُ وَعُمَيْرَانُ وكذلك كُلُّ ما يُحَاكِيهِمَا، وَقِيَاسُ الشَّىءِ على الشَّىءِ جَائِزٌ مُسْتَعْمَلٌ عند العلماء .

---

(١) أَقْتَابٌ : جَمْعُ قِتْبٍ وَقَتَبٍ ، وَالْقِتْبُ وَالْقَتَبُ : إِكَافُ البعير، وقد يؤنَّثُ والتذكير أَعَمُّ ، ولذلك أنثوه حينما صغروه، فقالوا فى تصغيره : قُتَيْبَةُ، وإلإكاف من المراكب يُشْبِهُ الرَّحَالَ توضع على الإبل والدواب .

(٢) المقتضب للمبرد ٢٧٨/٢ .

(٣) هو سعيد بنُ مَسْعَدَةَ المجاشعى البلخى أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه ، وله مصنفات أهمها : معانى القرآن، توفى سنة خمس عشرة ومائتين .. ترجمته فى أخبار النحويين للسيرافى ص ٦٦، وإنباه الرواة ٣٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١١، ووفيات الأعيان ٣٨٠/٢ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ١٨٩/١ .

والثالث : أنّ كلّ اسمٍ أُريد تصغيرُه ، وكان آخرُه ألفاً ونوناً زائدتين ـ وجب فتحُ الحرفِ الذى يلى ياءَ التصغير، وفتحُ الراءِ فى (مُصَيْرَانٍ) يُناسبُ الألفَ ، ولا يُناسبُ الياءَ .

وَرُبَّمَا يَكُونُ لِلْأَخْفَشِ فِى تَصْغِيرِ هذه الكلمةِ على (مُصَيْرِين) مَنْدُوحَةٌ[1] لجواز أنْ يكونَ الأخفشُ قد نظر إلى جَمْعِ الجَمْعِ، وهو مَصَارِينُ، وكل ما جُمِعَ على (فعالين) يجوزُ تصغيرُه على (فُعَيلين)، كما تقول فى تصغير سِرْحَانٍ : سُرَيْحِينٌ، قال المُبَرِّدُ : " ولا تقولُ غُرَيْبِين، كما تقولُ فى سِرْحَانٍ : سُرَيْحِينٌ؛ لأنك إنّما قلت : سُرَيْحِينٌ لقولك : سَرَاحِينُ[2] أ هـ .

وقال الأشْمُونِىُّ ـ بَعْدَ أنِ انْتَقَدَ الْكُوفِيِّينَ فى زَعْمِهِمْ أنَّ (أُصَيْلَانَاً) تَصْغِيرُ (أُصْلَانٍ) ـ : "الثانى : أنّه لو كان تصغيرُ (أُصْلَانٍ) لقيل : أُصَيْلِين؛ لأنَّ (فُعْلَانَ) و(فِعْلَانَ) إنّما كُسِّرا قيل فيهما : فَعَالِين كمُصْرَانٍ ومَصَارِينَ[3]. . أ هـ

---

(١) مندوحة : سعة .

(٢) المقتضب للمبرد ٢/٢٧٨ .

(٣) شرح الأشمونى ٤/١٧٥ بحاشية الصبان .

الخاتمة

الحمد لله الَّذِى تَتِمُّ بِنِعْمَتِهِ الصَّالِحَاتُ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ ظَهَرَتْ على يَدَيْهِ الْمُعْجِزَاتُ .

وبعد ..

فَهَا هُو ذَا الْبَحْثُ قد تَمَّتْ مَسَائِلُهُ وَقَوَاعِدُهُ، وَأُجْمِعَتْ أَفْكَارُهُ وَفَوَائِدُهُ، وَعُقِّلَتْ خِلَافَاتُهُ وَشَوَارِدُهُ، وَقُيِّدَتْ عَنَاوِينُهُ وَأُحْكِمَتْ شَوَاهِدُهُ، وَقَدْ خَرَجْتُ ـ بِفَضْلِ اللهِ وعَوْنِهِ ـ من ذلك بِنَتَائِجَ كَثِيرَةٍ أَهَمُّهَا مَا يَلِي :

(أ) وُفِّقْتُ ـ بِفَضْلِ اللهِ ـ فِى جَمْعِ وَدِرَاسَةِ وَمُنَاقَشَةِ أَهَمِّ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ فِى بَابِ التَّصْغِيرِ

(ب) بَيَّنْتُ ـ بِعَوْنِ اللهِ ـ أَنَّ مُصْطَلَحَ التَّصْغِيرِ أَوْلَى مِنْ مُصْطَلَحِ (التحقير) .

(جـ) حددْتُ الزَّمَنَ الذى ظَهَرَ فيه مُصْطَلَحُ التَّصْغِيرِ .

(د) اخْتَرْتُ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِى مجئ التصغير للتعظيم، وَطَرَحْتُ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ وَاسْتَنَدْتُ فِى ذلك إِلَى أَسْبَابٍ ذكرتُهَا فى التعقيب على هذه المسألة .

(هـ) نَاصَرْتُ مَذْهَبَ سيبويه فى تصغير إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ ، وَرَدَدْتُ مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ .

(و) بَيَّنْتُ أَنَّ مَذْهَبَ سيبويه فِى تَصْغِيرِ (عِثْوَلٍّ) أَحَقُّ بِالاخْتِيَارِ مِنْ مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ .

(ز) أَظْهَرْتُ أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَوْلَى وَأَجْوَدُ مِنْ مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ فى تصغير (مُقْعَنْسِسٍ) .

(ح) وَازَنْتُ بين مَذْهَبِ سيبويه وَمَذْهَبِ يُونُسَ فى تصغير (هَارٍ) وَخَرَجْتُ مِنَ الْمُوَازَنَةِ بِاخْتِيَارِ مَذْهَبِ سيبويه .

(ط) أَنَّ مَذْهَبَ أَبِى إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ فِى تصغير ما ثانيه حَرْفٌ صَحِيحٌ مُبْدَلٌ مِن لِّينٍ أَقْيَسُ مِنْ مَذْهَبِ سيبويهِ .

(ى) أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ فِى تصغير ما عَيْنُهُ هَمْزَةٌ مُبْدَلَةٌ مِن لِّينٍ أَجْوَدُ من مَذْهَبِ أَبِى عُمَرَ الْجَرْمِيِّ لِأَسْبَابٍ ذكرتُهَا فى التَّعْقِيبِ على هذه الْمَسْأَلَةِ .

(ك) دَرَسْتُ مَذْهَبَ سيبويه وَمَذْهَبَ المَازِنِيِّ وَمَذْهَبَ الأخفش فى تصغير (اللَّاتِى) فاخترتُ الأول وَنَبَذْتُ الثانى والثالثَ لِأَسْبَابٍ وَعِلَلٍ ذَكَرْتُهَا فِى التَّعْقِيبِ على هذه الْمَسْأَلَةِ .

(ل) دَرَسْتُ خِلَافَ العلماءِ فى تصغير ما كان على هَيْئَةِ الْمُصَغَّرِ دِرَاسَةً صَرْفِيَّةً تَحْلِيلِيَّةً فَبَانَ لِى أَنَّ مَذْهَبَ مَنْ يُجِيزُ تَصْغِيرَهُ هو المَذْهَبُ الْحَقُّ الذى يَجِبُ أَنْ يُتَّبَعَ وَأَنْ يُؤْخَذَ بِهِ

(م) وُفِّقْتُ ـ بِفَضْلِ اللهِ ـ فِى جَمْعِ الكَلِمَاتِ الْمُكَبَّرَةِ التى جاءتْ على صُورَةِ الْمُصَغَّرِ فِى القُرْآنِ الْكَرِيمِ وفى كَلَامِ الْعَرَبِ .

(ن) أَقَمْتُ الدَّلِيلَ على جَوَازِ تَصْغِيرِ (مَا أَفْعَلَهُ) فى التَّعَجُّبِ .

ولعلى بذلك أكونُ قد شَارَكْتُ بِجُهْدٍ متواضعٍ فى خدمَةِ عِلْمِ الصَّرْفِ وَصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ ، والسَّلَامُ عليكم وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ .

المؤلف الدكتور

حسن شيخون أحمد شيخون

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بسوهاج

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

١ – الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه لابن ولاد مخطوط بدار الكتب ، وهو مودع برقم ٧٠٥ نحو تيمور، وميكروفيلم ١٧٦١٥ .

٢ – شرح الكتاب لأبى سعيد السيرافى مخطوط بدار الكتب ، وهو مودع تحت رقم ١٣٦ نحو تيمور .

ثانياً : الرسائل العلمية :

٣ – شرح التسهيل للمرادى القسم الصرفى رسالة دكتوراه إعداد : ناصر حسين على كلية دار العلوم القاهرة سنة ١٤٠٥ /١٩٨٥ م.

ثالثاً : الكتب المطبوعة :

٤ – القرآن الكريم .

٥ – إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر تأليف الشيخ : أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطى ، تصحيح وتعليق : على محمد الضباع (ط) عبد الحميد حنفى ــ مصر .

٦ – الإحاطة فى أخبار غرناطة تأليف لسان الدين بن الخطيب، تحقيق الأستاذ : محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجى ١٣٩٣ هـ .

٧ – أخبار النحويين البصريين ومراتبهم تأليف أبى سعيد السيرافى، تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، طبعة دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٨ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق الدكتور : مصطفى أحمد النماس . ط . المدنى .

٩ - الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر، وهذا الكتاب معه كتاب الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمرى . ط . دار الغد .
١٠ - الأصول فى النحو لأبى بكر بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى ــ مؤسسة الرسالة (بيروت) ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ .
١١ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه . ط . حيدر آباد الناشر مكتبة المتنبى ــ القاهرة .
١٢ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس، تحقيق الدكتور : زهير غازى زاهد ط . العانى ــ بغداد سنة ١٩٧٩ م .
١٣ - الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف : خير الدين الزركلى . ط . بيروت.
١٤ - أمالى ابن الشجرى، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحى، الناشر مكتبة الخانجى ــ القاهرة . ط . المدنى الطبعة الثالثة.
١٥ - إنباه الرواة على أنباه النحاة تأليف الوزير جمال الدين القفطى، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . دار الفكر العربى ــ القاهرة .
١٦ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد .ط. دار الفكر ــ بيروت .
١٧ - البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، وبهامشه ثلاثة كتب . ط. دار الفكر سنة ١٤٠٣ هـ .
١٨ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطى، تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل إبراهيم .ط. دار الفكر سنة ١٣٩٩ هـ الطبعة الثانية .

١٩ – البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ،ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

٢٠ – تاريخ بغداد للحافظ أبى بكر أحمد بن الخطيب البغدادى ،ط، دار الكتاب العربى – بيروت ،

٢١ – تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب للأعلم الشنتمرى – هامش كتاب سيبويه – طبعة بولاق سنة ١٣١٧ هـ ،

٢٢ – تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن ،ط، مؤسسة الرسالة – بيروت ،

٢٣ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق الأستاذ : محمد كامل بركات ،ط، دار الكتاب ،

٢٤ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ،ط، عيسى البابى الحلبى ،

٢٥ – تفسير أبى السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ط، دار التراث – بيروت ،

٢٦ – تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانى ، تحقيق الدكتور : عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة مصر سنة ١٩٧٣ م ،

٢٧ – تقريب المقرب لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن طبعة دار المسرة – بيروت ،

٢٨ – تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهرى ، تحقيق الأستاذ : إبراهيم الأبيارى طبعة دار الكتاب العربى ، سجل العرب بعماد الدين (القاهرة) ،

٢٩ – توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز شرح كتاب اللمع لأبى الفتح بن جنى ، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكى محمد

دياب، الناشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢ م .

٣٠ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن على سليمان ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

٣١ – حاشية الشهاب المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى للقاضى شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى، تصحيح الشيخ عبد الرازق المهدى .ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٣٢ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ طبعة الحلبى .

٣٣ – حاشية يسن بن زين الدين العليمى على التصريح ـ طبعة البابى الحلبى .

٣٤ – حديقة الورود فى أخبار أبى النثاء محمود تأليف عبد الفتاح الشواف طبعة دار الغد .

٣٥ – الخصائص لأبى الفتح بن جنى ، تحقيق الأستاذ : محمد على النجار، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م.

٣٦ – الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للإمام السمين، تحقيق الشيخ على محمد معوض وزملائه.ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٣٧ – ديوان العرجى ، تحقيق خضر الطائى ورشيد العبيدى ـ بغداد سنة ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م .

٣٨ – ديوان المتنبى بالشرح المنسوب خطأ إلى العكبرى تصحيح مصطفى السقا وزميليه .ط. مصطفى البابى الحلبى ـ القاهرة .

٣٩ – روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للعلامة شهاب الديـن الآلوسى، الناشر دار إحياء التراث ــ بيروت سنة ١٤٠٥ هـ وأخرى طبعة دار الغد ــ القاهرة .
٤٠ – الروض الأنف فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام للفقيه أبى القاسم السـهيلى، ومعـه السيرة النبوية لابن هشام المعافرى ضبط الأستاذ عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية .
٤١ – سـير أعـلام النبلاء للذهبى ، تحقيق شعيث الأرنؤط وآخرين .ط. مؤسسة الرسالة ــ بيروت .
٤٢ – شـذرات الذهـب فى أخبار من ذهب للمؤرخ ابن عماد الحنبلى .ط. مؤسسة الرسالة ــ بيروت .
٤٣ – شـرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ : محمد محيى الدين عبد الحميد ، نشر وتوزيع دار التراث ــ القاهرة طبعة دار مصر سعيد جودة السحار .
٤٤ – شـرح الأشـمونى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) مطبعة عيسى البابى الحلبى بدون تحقيق .
٤٥ – شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميليه مكتبة هجر للطباعة والنشر ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م الطبعة الأولى .
٤٦ – شـرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى المسمى بالشرح الكبير، تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح ــ طبعة دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل .
٤٧ – شـرح شـافية ابن الحاجب للشيخ رضى الدين الاستراباذى، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت .
٤٨ – شـرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه طبعة دار الكتب العلمية ــ بيروت .

٤٩ – شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ، تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله الحسينى البركاتى ،ط، الفيصلية ــ مكة المكرمة .
٥٠ – الطبقات الكبرى لابن سعد ،ط، بيروت سنة ١٩٨٧م،
٥١ – طبقات المفسرين للحافظ جلال الدين السيوطى ، تحقيق : على محمد عمر مطبعة الحضارة العربية بمصر ١٣٩٦ هـ .
٥٢ – طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الحسن الزبيدى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط، دار المعارف الطبعة الثالثة .
٥٣ – الفريد فى إعراب القرآن المجيد للهمزانى ، تحقيق الدكتور فهمى حسن النمر وزميليه مطبعة الثقافة سنة ١٤١١ هـ ــ ١٩٩١ م الطبعة الأولى .
٥٤ – فوات الوفيات تأليف محمد شاكر الكتبى المتوفى سنة ٧٦٤ تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر ــ بيروت .
٥٥ – القاموس المحيط للفيروزأبادى طبعة دار الحديث القاهرة .
٥٦ – كتاب سيبويه ، تحقيق الأستاذ : عبد السلام هارون ، الناشر مكتبة الخانجى ، وأخرى طبعة بولاق سنة ١٣١٧ هـ .
٥٧ – كتاب الشعر لأبى على الفارسى تحقيق محمود محمد الطناحى مكتبة الخانجى . القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
٥٨ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى ،ط، دار المعرفة ــ بيروت .
٥٩ – لسان العرب لابن منظور الأفريقى المصرى طبعة دار المعارف المصرية .
٦٠ – المخصص تأليف أبى الحسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى ــ منشورات دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .

٦١ – مشكل إعراب القرآن لأبى محمد مكى القيسى تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ــ بيروت .
٦٢ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج ــ تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبى طبعة ــ بيروت .
٦٣ – معانى القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبى وزميله ،ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، والجزء الثانى تحقيق محمد على النجار ،ط، سجل العرب .
٦٤ – مغنى اللبيب لابن هشام ، تحقيق الأستاذ : محمد محيى الدين عبد الحميد ،ط، محمد على صبيح .
٦٥ – المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى بهامش خزانة الأدب ــ طبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
٦٦ – المقتضب لأبى العباس المبرد ، تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامى (القاهرة) .
٦٧ – المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذ : أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ، الطبعة الأولى ــ العانى بغداد سنة ١٣٩١ هـ .
٦٨ – الممتع فى التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة طبع ونشر دار الآفاق الجديدة ــ بيروت .
٦٩ – نزهة الالباء لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ــ طبعة المدنى
٧٠ – نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى، تحقيق الدكتور : السيد محمد عبد المقصود درويش مطبعة دار الطباعة الحديثة .
٧١ – النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى ، تحقيق الدكتور : محمد عبد القادر أحمد ــ طبعة بيروت .
٧٢ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هـ .

تم بعون الله فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٠٩
التمهيد (مصطلح التصغير وزمن ظهوره)	٣١٣
المبحث الأول : خلاف العلماء فى مجئ التصغير للتعظيم	٣١٧
المبحث الثانى : مسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد	٣٣١
تصغير إبراهيم وإسماعيل	٣٣١
تصغير عثول	٣٣٥
تصغير مقعنسس	٣٤١
المبحث الثالث : مسائل الخلاف بين سيبويه وجماعة من الصرفيين	٣٤٥
تصغير هار	٣٤٥
تصغير ما ثانيه صحيح مبدل من لين	٣٤٩
تصغير ما عينه همزة مبدلة من لين	٣٥٣
تصغير اللاتى	٣٥٧
المبحث الرابع : مسائل الخلاف بين علماء شتى	٣٦٣
تصغير ما كان على هيئة المصغر	٣٦٣
تصغير ما أفعله فى التعجب	٣٧٥
تصغير مصران	٣٨١
الخاتمة	٣٨٥
فهرس المراجع والمصادر	٣٨٧
فهرس الموضوعات	٣٩٥

تم بفضل الله فهرس الموضوعات